وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم تسيير
التخصص: إدارة بنكية

بعنوان:

أثر جائحة كورونا على أداء البنوك العمومية في الجزائر

من إعداد الطالبة:
غالم نورية

تحت إشراف الأستاذة:
قاسمي سعاد

نوقشت و أجيزت علنيا بتاريخ: 2021/07/10
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتـــور/ مســكين الحـــاج / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتـــور/ يزيـــد قـــــادة / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية:
2021/2020

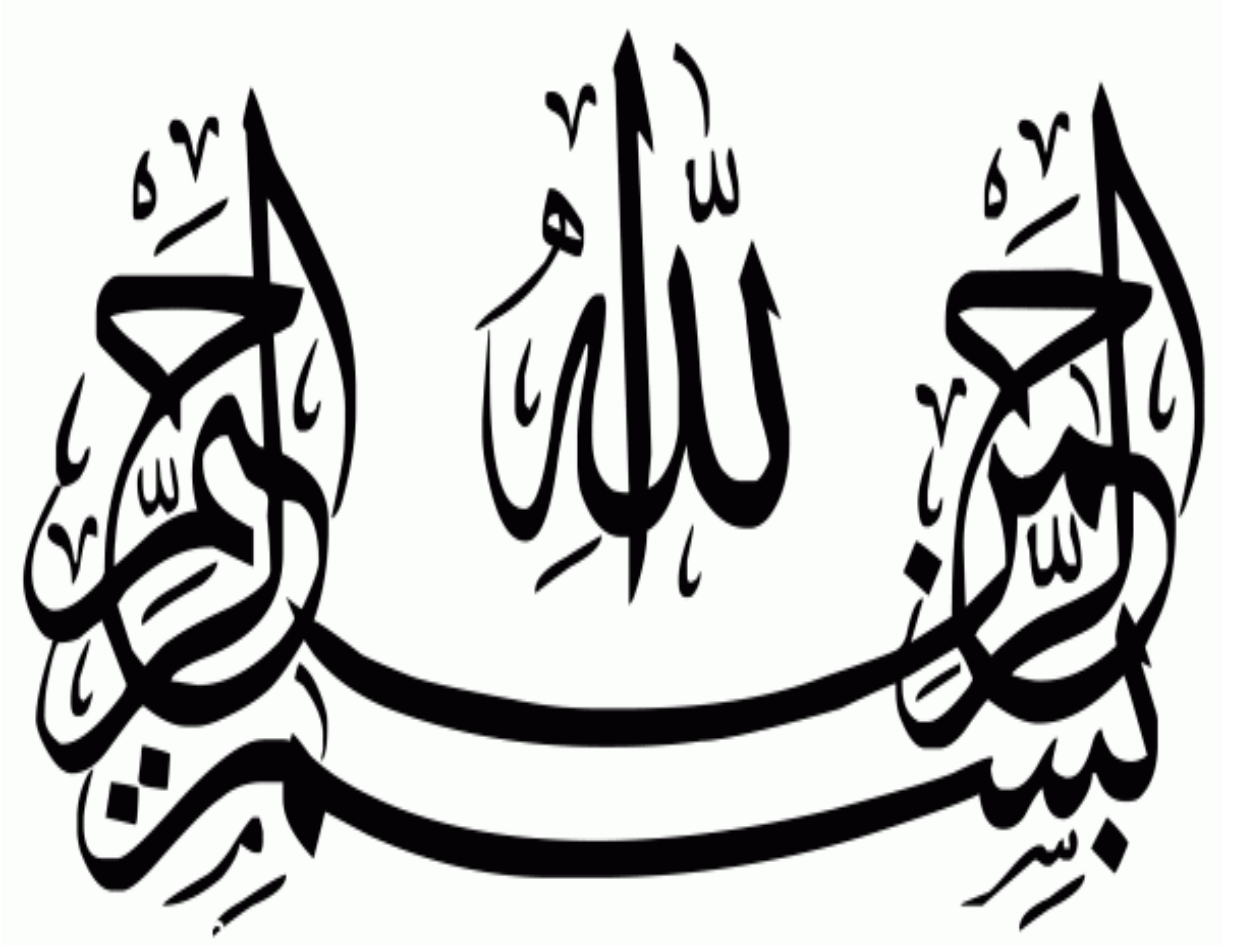
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اهدي هذا العمل إلى والدي الغالي وقرة عيني رحمه الله واسكنه فسيح جنانه .

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها وعافاها في صحتها

إلى سندي في الحياة زوجي وحبيبي عبد الله

إلى كل إخوتي وأخواتي معمر شهر الدين خضرة فاطمة خديجة وصديقتي العزيزة قايد مسعودة.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

شكر وتقدير:

بسم الله الرحمان الرحيم

" ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " (النمل الآية 19) صدق الله العظيم

تسجد الطالبة فضلا وعرفانا بعظيم فضله وكرمه, أن انعم عليها بالصبر ومنحها القدرة والعزيمة, ويسر لها كل البل لإتمام هذه الدراسة.

ويطيب للطالبة بعد أن انتهت من إعداد الدراسة بفضل الله أن تتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

أستاذتها الدكتورة قاسمي سعاد التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة , لما قدمته من عناية ورعاية ونصح وإرشاد طيلة فترة الدراسة, فلها مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان والوفاء والعرفان بالفضل.

إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة , على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة , وتحملهم عناء القراءة وتقويم الدراسة , وتقديمهم الآراء السديدة لاغنائها .

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة , والى كل من وجدت عندهم الدعم والتشجيع, لهم مني جميعا كل الشكر والتقدير والامتنان.

والله ولي التوفيق

الملخص:

شهد العالم بداية 2020 العديد من التطورات على صعيد الكثير من المجالات, نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد " COVID 19" عالميا , ولعل أهم هذه المجالات هو المجال الاقتصادي , وعليه هدفت الدراسة إلى تبيان اثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى البنوك العالمية عامة و تداعيات كورونا على الاقتصاد الجزائري ومعرفة ما مدى اثر الجائحة على أداء البنوك العمومية الجزائرية خاصة. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي للدراسة وذلك من خلال مقارنة أداء البنوك محل الدراسة والتي شملت بنكين (بنك التنمية المحلية BDL,وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)خلال سنة بداية الجائحة 2020 وسنة قبل الجائحة 2019 , وقد توصلت الدراسة إلى أن الجائحة آثرت سلبا على أداء البنوك العمومية الجزائرية وذلك من خلال نقص السيولة وكمية الودائع في البنوك.

الكلمات المفتاحية: أداء البنوك, فيروس كورونا ,البنوك العمومية الجزائرية .

Absrtract: The world saw from 2020 many developments in plenty of fields because the spread of Corona Pandemic worldwide. One of the most important fields is the economic field. Thus this study aims to clarify the impact of Corona Virus on the World economy and on the international banks and the fallouts of Corona on the Algerian Economy in order to know the scope of its on Algerian Public Banks mainly. The Study relied on the descriptive method and the analytical method and this through the comparison of the performance of the banks subject to this study which includes two banks: BDL local development bank and BADR Agricultural development bank during the year of the beginning of the pandemic 2020 and one year before it 2019. The study concludes that the pandemic had a negative effect on the performance of the Algerian public banks in the form of the lack and shortfall of liquidity as well as the quantity of savings in banks

. Keywords: Banks Performance, Corona Virus, Algerian Public Banks

فهرس المحتويات

بسملة.....	II
الإهداء والشكر والتقدير.....	III
الملخص.....	IV
فهرس المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
مقدمة عامة	أ
I) الفصل الأول: الإطار النظري العام للبنوك التجارية	**1**
تمهيد.....	1
I-1)– تقييم الاداء للبنوك التجارية.....	2
I-1-1)- نشأة وتطور البنوك العمومية.....	2
I-1-2)-مفهوم البنوك التجارية.....	3
I-2)-أنواع البنوك التجارية وخصائصها.....	4
I-2-1)- تقسيم البنوك من حيث شرعة العمليات التي تقوم بها.....	4
I-2-2)-تقسيم البنوك من حيث شكلها القانوني وشكل علاقتها بالدولة.....	5
I-2-3)-تقسيم البنوك من حيث طبيعة النشاط.....	5
I-2-4)-خصائص البنوك التجارية.....	6
I-3)-وظائف البنوك التّجارية.....	6
I-3-1) -الوظائف التقليدية للبنوك التّجارية.....	7
I-3-2)-الوظائف الحديثة للبنوك التّجارية.....	8
I-3-3)-وظيفة الإشراف والرقابة.....	9
I-4)-أهمية البنوك التجارية وأهدافها.....	10
I-4-1)-أهمية البنوك.....	10
I-4-2)-الهدف العام للبنك.....	11
I-5)- أسس العمل البنكي.....	11
I-5-1)-الربحية.....	12
I-5-2)-السيولة.....	12

I-5-3)-الضمان.....	12
I-6)-الأداء المالي للبنوك التجارية.....	13
I-6-1)-مفاهيم عامة حول تقديم الأداء في البنوك.....	13
I-6-2)-أهداف تقييم الأداء.....	13
I-6-3)-أهمية تقييم الأداء.....	14
I-6-4)-مراحل عملية تقييم الأداء.....	15
I-6-5)-مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك.....	16
خلاصة الفصل.....	21
II) الفصل الثاني: جائحة كورونا " أزمة covide 19" وتداعياتها على الاقتصاد العالمي	23
تمهيد.....	23
II-1)-ظهور فيروس كورونا " اللغز الذي حير العالم".....	24
II-1-1)-تاريخ ظهور فيروس كورونا	
II-1-2)-مفهوم فيروس كورونا.....	24
II-1-3)تطور فيروس كورونا عالميا (الإحصائيات).....	25
II-2)-مؤشرات الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا.....	28
II-2-1)-أثر جائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي.....	30
II-2-2)-أثر جائحة كورونا على أسواق النفط.....	31
II-2-3)-أثر جائحة كورونا على ارتفاع أسعار الذهب.....	32
II-2-4)-أثر جائحة كورونا على التجارة العالمية.....	33
II-2-5)-أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة.....	33
II-2-6)-أثر جائحة كورونا على أسعار صرف العملات.....	34
II-2-7)-أثر جائحة كورونا على زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف.....	34
II-2-8)-أثر جائحة كورونا على أسعار السلع الدولية.....	35
II-2-9)-أثر جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي واستثمار الشركات.....	35
II-3)-تداعيات كورونا على القطاع المالي والبنكي عالميا.....	37
II-3-1)-أزمة كوفيد19 تهديد للاستقرار العالمي.....	
II-3-2)-أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية (البورصات).....	38
II-4)-أولويات السياسات المالية في مواجهة الأزمة.....	40
II-5)-اجراءات الحد من تداعيات جائحة كورونا.....	41
خلاصة الفصل الثاني.....	45

III) -الفصل الثالث: النظام البنكي الجزائري	47
تمهيد.....	47
III- 1)-تركيبة النظام المصرفي الجزائري.....	48
III-1-1) -وضعية النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد والعرض.....	48
III-1-2)-النظام المصرفي في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض.....	50
III-1-3)-أهمية الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني.....	53
III-2)-دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع وتوظيف الموارد.....	55
III-2-1)-دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع (تعبئة المدخرات).....	55
III-2-2)-دور الجهاز المصرفي في توظيف الموارد (تقديم القروض).....	57
خلاصة الفصل.....	61
VI) الفصل الرابع: الجانب التطبيقي والميداني للدراسة	**63**
تمهيد:.....	63
VI-1)-ظهور فيروس "COVID 19 " وتطوره في الجزائر.....	64
VI-2)-تداعيات كورونا على مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري.....	67
VI-2-1)-معدل الناتج الداخلي في الجزائر.....	67
VI-2-2)-الصادرات والواردات في ظل الجائحة.....	69
VI-2-3)-نشاط المؤسسات.....	70
VI-2-4)-البطالة.....	71
VI-2-5)-قطاع النقل.....	72
VI-2-6)-قطاع الصناعة.....	73
VI-2-7)-القطاع الفلاحي.....	74
VI-2-8)-قطاع السياحة.....	74
VI-2-9)-قطاع النشاطات الحرفية والقطاع الجبائي.....	75
VI -3) -الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة للحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا..	75
VI -4)-تداعيات كورونا على القطاع البنكي والمالي في الجزائر.....	77
VI -5)-الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة للحد من التداعيات المالية لجائحة كورونا.....	78
VI -6)- أهم الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل بنك الجزائر لإدارة المخاطر الائتمانية.....	79
VI-7)-منهجية الدراسة.....	82
VI -8)-مجتمع الدراسة.....	82
VI -9)-عينة الدراسة.....	82

VI -10)-المدة الزمنية للدراسة.....	83
VI -11)-تحديد البيانات المطلوبة وطرق جمعها.....	83
VI -12)-بطاقة تعريفية للبنوك محل الدراسة.....	83
VI -12-1)-بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR سعيدة.....	83
VI -12-2)-تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سعيدة.....	84
VI -12-3)-بنك التنمية المحلية (BDL).....	86
VI -13-4)-تقدم وكالة بنك التنمية المحلية BDL بسعيدة.....	87
VI -14)-عرض وتحليل النتائج.....	88
VI -14-1)-دراسة مقارنة لوكالة بنك التنمية المحلية BDL سعيدة واهم النتائج المستخلصة...	88
VI -14-2)-دراسة مقارنة لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سعيدة واهم النتائج المستخلصة.....	97
خلاصة الفصل.....	117
خاتمة عامة.....	**119**
قائمة المصادر والمراجع.....	**124**

قائمة الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصائيات تطور فيروس كورونا عبر أنحاء العالم.	25
02	هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري مابين 2014-2018.	56
03	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2018/2014).	58
04	توزيع القروض الممنوحة حسب مدتها في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018/2014).	59
05	إحصائيات تطور فيروس كورونا في الجزائر من2021/03/21 غاية 2021/06/21.	64
06	إجمالي قيمة الودائع وأنواعها لسنتي 2019-2020 لبنك BDL سعيدة.	90
07	أنواع الحسابات المفتوحة وعددها لسنتي 2019-2020 لبنك BDL سعيدة.	92
08	أنواع القروض الممنوحة وقيمتها لسنتي 2019-2020 لبنك BDL سعيدة.	94
09	نوع وعدد البطاقات الائتمانية وبعض الخدمات البنكية الممنوحة خلال سنتي 2019-2020 .	96
10	إحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة	98
11	إحصائيات الثلاثي الثاني لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة	103
12	إحصائيات الثلاثي الثالث لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة	107
14	إحصائيات الثلاثي الرابع لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة	112

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل البيان	الصفحة
01	آلية عمل البنوك .	04
02	النشاطات الأساسية للبنك التجاري.	10
03	تطور فيروس كورونا عبر جميع أنحاء العالم من 21 جانفي 2020 إلى غاية 21جوان .2021	27
04	اثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي.	29
05	انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمات.	31
06	توقعات خسائر الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة .2020	36
07	انخفاض أسعار الأصول الخطرة.	38
08	اثر الارتفاع الحاد في عدم اليقين على أسواق الأسهم في البورصات العالمية.	39
09	إجراءات الحد من تداعيات الجائحة.	41
10	البرامج التحفيزية في عدد من الدول العربية.	43
11	الجهاز المصرفي في نظام مفتوح.	54
12	تطور فيروس كورونا بشكل يومي من 21 /2020/03 إلى غاية 2021./06/21	65
13	تطور فيروس كورونا في الجزائر منذ ظهور الوباء من 21 /2020/03 إلى غاية 2021./06/21	65
14	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR –SAIDA.	86
15	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية سعيدة	88

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	اتفاقية تربص في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - سعيدة	133
02	طلب استقبال لمدير التنمية المحلية BDL - سعيدة	134
03	الجداول الاحصائية للثلاثي الاول 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – سعيدة	137-135
04	الجداول الاحصائية للثلاثي الثاني 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - سعيدة	140-138
05	الجداول الاحصائية للثلاثي الثالث 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - سعيدة	143-141
06	الجداول الاحصائية للثلاثي الرابع 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - سعيدة	146-144

مقـدمــة

مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من دول العالم كوباء " الايبولا"، " فيروس زيكا" وغيرها، و ما هو فيروس كورونا إلا مثال حي على ذلك في الوقت الحالي، هذا الفيروس الذي أرعب الكثير من دول العالم نظرا لسرعة انتشاره بين الدول، حيث أصبح العالم يشهد أزمة اقتصادية عالمية كبيرة إذ أن هذه الأزمة ليست أول صدمة إمداد يشهدها العالم فهناك عدة صدمات، ولكن أزمة 2020 تعتبر اشد خطورة من الأزمات السابقة، منها الصدمات النفطية في السبعينات وأزمة الكساد الكبير عام 1929، والأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام 2008، والتي قيل عنها أنها لا تحدث إلا كل 100،عام لكن كل الصدمات السابقة كان لها نطاق جغرافي محدد دون توسع مادي وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت، إلى أن فيروس كورونا اثبت انه غير قابل للسيطرة، وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء.

منذ ظهور فيروس كورونا أو ما يعرف بـ " COVID 19 " أواخر عام 2019 وبداية عام 2020 بمنطقة ووهان الصينية "WUHAN"، والذي يعرف الآن باسم فيروس الملازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا حيث صنفته منظمة الصحة العالمية كجائحة « PANDEMI » في2020/03/11 من خلال المؤتمر الافتتاحي (WHO,2020B) ، والذي خلف الكثير من المصابين عالميا والوفيات عالميا، والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف، سرعان ما انتشر هذا الفيروس في مختلف دول العالم الأمر الذي أدى إلى تبني الكثير من دول العالم حالة الطوارئ إلى حين توفر اللقاح، مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها أي دولة سواءا الدول المتقدمة أو النامية، وبحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول، أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد وفي ظل هذه الظروف استوجب على السلطات العمومية في جل الدول المتضررة فرض حالة تأهب قصوى متمثلة في التشخيص السريع للمشتبهين بهذا الوباء، وهو ما كان له تداعيات وأثار كبيرة على عالم المال والاقتصاد وعلى جميع المستويات.

من جراء هذه الأزمة، خفظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5 %، وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعا في النمو من 2.9 % في 2019 إلى 3.3% في 2020، وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة بين الصين والولايات المتحدة إلى أن جاء تفشي الفيروس وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي.

تمثل جائحة " COVID 19" اكبر اختبار للنظام المالي بعد الأزمة حتى الآن، حيث يشكل هذا الوباء صدمة اقتصادية كلية عالمية غير مسبوقة، ويواجه النظام المالي العالمي التحدي المزدوج المتمثل في الحفاظ على تدفق الائتمان وسط تراجع النمو، وإدارة المخاطر المتزايدة هذه الصدمة الخارجية وضعت النظام المالي تحت الضغط.

ومن بين القطاعات التي تأثرت بهذه الجائحة قطاع المصارف، حيث أن النظام المالي وقع عليه تأثير حاد بالفعل الأمر الذي اثر على الاستقرار المالي العالمي، فعلى سبيل المثال تحمل الكثير من أسواق الأسهم في الاقتصاديات الكبيرة والصغيرة على السواء انخفاضا بنسبة 30% أو أكثر، وقد حدث ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر العالم كمقياس التقلب في سوق الأسهم وفي هذا السياق سجلت البورصات هبوطا حاد في الاقتصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

تواجه الجزائر كغيرها من دول العالم حاليا فيروس كورونا " COVID 19 " الذي اثر على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث أصدرت كغيرها من الدول من خلال المرسوم التنفيذي رقم (20-58, 2020) تدابير للوقاية من أخطار هذا الفيروس ومحاولة التصدي له من خلال تحديد قواعد الضبط التباعد الاجتماعي للحد بصفة استثنائية من انتشار الفيروس بين المواطنين في أماكن العمل، وتعليق نشاط النقل الخارجي ومابين الولايات مع ضمان الحد الأدنى لنقل المستخدمين، الذي تم تقليص عددهم وفق المادة 06 من نفس المرسوم الى 50 بالمائة عبر توجيههم إلى عطلة استثنائية مدفوعة الآجر، ماعدا المستخدمين الذين لهم دور مهم في سير النشاطات الضرورية للبلاد .

نظرا للاهمية البالغة للبنوك العمومية في أي اقتصاد كان، اذ تعتبر من الركائز الاساسية للاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك له من خلال النشاطات والادوار التي تقوم بها، ستقوم الدراسة بدراسة اثر جائحة كورونا على اداءها .

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ:" **اثر جائحة كورونا على أداء البنوك العمومية في الجزائر**" والتي ستحاول الإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق ذكره تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

كيف أثرت جائحة كورونا على أداء البنوك العمومية في الجزائر ؟

فرضية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضية التالية:

أثرت جائحة كورونا سلبا على أداء البنوك العمومية الجزائرية .

هدف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع الذي يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- ✓ دراسة تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة.

- ✓ دراسة ما مدى تأثير الجائحة على البنوك التجارية الجزائرية.
- ✓ توضيح أهم الإجراءات والسياسات المتخذة محليا وعالميا لمواجهة وباء " COVID 19" المستجد.
- ✓ اقتراح تدابير وحلول للحد من الجائحة .

أهمية الدراسة: يكتسي هذا البحث أهمية بالغة كونه يعالج موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية، نظرا لتأثيره القوي على كل اقتصاديات العالم وسعيا منا ونظرا للأزمة التي مست جل العالم بانتشار فيروس كورونا والذي أثر بشكل كبير على حياة الشعوب في كل الجوانب أهمها الاقتصادي والاجتماعي، حاولت الدراسة تناول الموضوع وتسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وخاصة على أداء البنوك الجزائرية العمومية.

منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتبعا لطبيعة البحث تعتمد الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي عند دراسة وضعية الاقتصاد العالمي والجزائري وتحليل تأثير الجائحة على أداء البنوك العمومية الجزائرية، وذلك لملائمته للموضوع وأهداف البحث عن طريق نقل تحليلات وأراء الخبراء الاقتصاديين المطلعين على الشأن الاقتصادي في العالم عامة والجزائر خاصة في ظل انتشار أزمة كورونا، والاعتماد كذلك على المقالات العلمية المحكمة والمصادر الالكترونية الموثوقة بالإضافة إلى المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية في مواقعها الالكترونية الرسمية.

دواعي اختيار الدراسة: من ابرز الأسباب الباعثة على اختيار موضوع أسباب شخصية وأخرى موضوعية:

الأسباب الشخصية: وهي أسباب ذاتية تتمثل في:

- ➢ جاء اختيار هذا الموضوع بحكم تخصص شهادة الماستر الذي نحن بصدد تحضيره هو تخصص إدارة بنكية يعني الموضوع له علاقة قوية بالتخصص.
- ➢ الميول الشخصي للموضوع والرغبة في معرفة تأثير جائحة كورونا على البنوك التجارية الجزائرية بما أنها أزمة عالمية جديدة ومعرفة أثارها الاقتصادية عالميا ومحليا.

الأسباب الموضوعية :

- ➢ التطرق إلى موضوع جديد يعتبر حديث الساعة محليا ودوليا.
- ➢ كثرة الأزمات التي تعاني منها البنوك التجارية وخاصة الأزمة الجديدة ومعرفة التدابير الاحترازية المتخذة.

- زيادة الاهتمام العالمي لهذا الموضوع نظرا لتأثيره الشامل على كل اقتصاديات دول العالم باعتبارها الأزمة الوحيدة التي تضرر منها العالم كله دون استثناء .

عوائق الدراسة: بما أن موضوع جائحة كورونا " COVID 19" أو ما يعرف بالأزمة الاقتصادية الجديدة 2020 موضوع جديد فانه لا توجد مذكرات تخرج سابقة بالإضافة إلى حداثة الموضوع باعتبارها أزمة مستجدة، مما جعل بالباحثة تعتمد على المقالات العلمية التي بدورها كانت قليلة والمواقع الالكترونية الموثوقة والإحصائيات الموجودة على المواقع الرسمية للجهات الحكومية، إضافة إلى مشكل التربص بالبنوك العمومية على مستوى الولاية والذي تلقت الباحثة صعوبات في قبول الاستقبال بسبب منع التربص على مستوى البنوك بحجة جائحة كورونا، مما صعب الحصول على المعلومات في الجانب التطبيقي بالإضافة إلى تحفظ أغلب مسؤولي البنوك على منح الإحصائيات المالية الخاصة بالبنك بدافع الخصوصية والسرية.

حدود الدراسة : هناك إطارين للدراسة إطار زماني ومكاني, فمن حيث الإطار المكاني تم اختيار مجموعة من البنوك التجارية على مستوى الولاية من اجل الدراسة التطبيقية، أما الإطار الزماني فتمثلت الدراسة في الجانب النظري لسنة 2020 سنة الجائحة أما الجانب التطبيقي فشملت إحصائيات سنة 2020 أثناء الجائحة وسنة قبل الجائحة من اجل المقارنة والتحليل.

الدراسات السابقة: باعتبار موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية المستجدة 2020 جديدة فلا توجد دراسات سابقة بشكل مذكرات تخرج بهذا الموضوع وإنما انحصرت الدراسة في المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة من أهم هذه الدراسات:

دراسة لـ Nuno Frenandes بعنوان: الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا " كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي: تمت في هاته الدراسة التطرق للآثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا الناجمة عن تطور فيروس كورونا وانتشاره, عبر دول العالم وحرب النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا واهم المخاطر الاقتصادية على الاقتصاد العالمي, وخلص إلى أن هناك إجراءات من قبل البنوك المركزية .في 15 مارس, من أهمها خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعاره إلى 0- 0.25 بالمائة , كما فعل بنك انجلترا وآخرين. في 18 مارس, زاد البنك المركزي الأوروبي – ECB-,الذي كان بالفعل له معدلات سلبية لسنوات عديدة, المبلغ المتاح لبرنامج التسيير الكمي. كما تسارعت الحكومات إلى الإعلان عن برنامج تعزيز السيولة, ومع ذلك فان هذه الإجراءات الحكومية والبنوك المركزية لم تفعل الكثير لتهدئة الأسواق أو تخفيف عمليات البيع, كما أن استمرار الأزمة حتى نهاية الصيف, فان الاقتصاد العالمي يواجه اخطر تهديد في القرنين الماضيين .

دراسة لـ احمد فايز الهرش بعنوان: أزمة الإغلاق الكبير : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19: تم التطرق في هاته الدراسة إلى أزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا, حيث تم التطرق الى الاستراتيجيات الصحية والإدارية التى تبنتها الدول للتعامل مع الفيروس ومعرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول

للتعامل مع الأزمة الاقتصادية, وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية مدى تأثيرها يعتمد على مدى انتشار الفيروس والسيطرة عليه باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في التباعد الاجتماعي والتخفيف ما أمكن من سياسة إغلاق القطاعات الاقتصادية والعمل على دفع النشاط الاقتصادي.

دراسة بن معمر علي بعنوان: إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا " **COVIDE 19** "– " الجزائر أنموذجا"– تم التطرق في هذه الدراسة على إدارة المخاطر في البنوك وأنواع المخاطر التي تتسم بها لطبيعة نشاطها وتناول أصحاب المصالح في المؤسسات المصرفية وعلاقتهم بمواجهة الأزمة وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على مستوى العالم والآثار المترتبة عنه والتطرق إلى أهم النقاط التي جسدتها كبار الدول للنهوض بالاقتصاد وتناول أهم التدابير الرقابية والاحترازية لمواجهة المخاطر البنكية من توفير سيولة ومنح القروض وإعادة جدولتها وخلصت هذه الدراسة إلى إمكانية إعادة النظر من قبل البنوك التجارية على البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لما يترتب عن ممارستها خاصة في الظروف الاستثنائية مثل انتشار هذا الفيروس كما تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهم الصناعات في نظام الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت التوجه الحديث.

دراسة بركات احمد / تيغرسي الهواري بعنوان: الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين) – تهدف هذه الدراسة إلى دراسة كيفية تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الصيني وبعدها الاقتصاد العالمي فالصين هي صاحبة ثاني اكبر اقتصاد عالمي بنسبة 17بالمائة من حجم الاقتصاد العالمي وهي اكبر مصدر للبضائع حول العالم وتعتبر مصنع العالم حيث تناول الباحثين كورونا والاقتصاد العالمي, كورونا والاقتصاد الصيني, كورونا يلتهم اكبر من نصف أرباح الاقتصاد الصيني, الاقتصاد الصيني وتجاوز تداعيات أزمة كورونا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إذا استمر انتشار الفيروس على المدى البعيد سيؤثر على كل اقتصاديات العالم وليس فقط الصين, إن فيروس كورونا سيضر بالاقتصاد الصيني أكثر مما فعله فيروس "سارس" عام2003 , وذلك بسبب نموه على مدار 17 عاما وتحوله نحو الاستثمار في قطاع الخدمات, بعيدا عن الاعتماد على التصنيع, إن التباطؤ الاقتصادي في الصين سيمتد إلى الاقتصاد العالمي من خلال عملاء الشركات الصينية.

مايميز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السالفة الذكر, هو انها تناولت أثر جائحة كورونا على اداء البنوك العمومية في الجزائر حيث انها تحاول من خلال دراستها تبيان هذا الاثر من خلال دراسة مقارنة لاداء البنوك العمومية لسنتين (سنة الجائحة 2020 , وسنة قبلها 2019) الناشطة على مستوى ولاية سعيدة.

تنظيم الدراسة: لأهمية موضوع البحث تم تقسيمه إلى جانبين الجانب النظري والتطبيقي حيث تناول الجانب النظري ثلاثة فصول وفصل في الجانب التطبيقي، تم تقسم كل فصل إلى عناصر لها صلة بمضمون الفصل:

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للبنوك التجارية عامة, حيث تطرقت الدراسة إلى السياق التاريخي لنشأتها وتطورها ومفهومها وأنواعها ووظائفها, ثم تحديد أسس العمل البنكي والعوامل المؤثرة على نشاطها، وأخيرا التطرق إلى الأداء المالي للبنوك التجارية بالتعرض إلى مفاهيم حول تقييم الأداء وأهميته وأهدافه ومراحله ثم التطرق إلى مؤشرات أداء البنوك.

الفصل الثاني: تطرقت الدراسة إلى تداعيات تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2020 أزمة COVID" " 19المستجد على الاقتصاد العالمي عامة، حيث تعرضت إلى تاريخ ظهور فيروس كورونا ومفهومه وتطوره عالميا مع تطرقها إلى إحصائيات المصابين والوفيات على مستوى العالمي ثم تحدثت عن مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل الجائحة، تم تعرضها إلى تداعيات كورونا على القطاع المالي والبنكي عالميا, ثم انتقلت إلى التدابير والمعايير الدولية المتخذة للوقاية من فيروس كورونا.

الفصل الثالث: تحدثت عن النظام البنكي في الجزائر, من التطرق إلى تركيبة النظام المصرفي الجزائري ودراسته وأهميته، وبعدها التطرق إلى الخدمات المقدمة من طرفه المتمثلة في جذب الودائع (تعبئة المدخرات) وتوظيف الموارد (تقديم القروض)، من خلال آخر إحصائيات المتاحة على الموقع الرسمي للبنك المركزي.

الفصل الرابع : الجانب التطبيقي للبحث، تطرقت الدراسة إلى تطور كرونا في الجزائر من خلال التعرض إلى الإحصائيات من حيث عدد الوفيات والإصابات وتحديد كيفية ظهور الفيروس في الجزائر و انتشاره, مع التعرض إلى التداعيات الاقتصادية للجائحة ودراسة مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل كرونا، ثم تبيان التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية والبنك الجزائري لاحتواء الأزمة، وفي الأخير تم إجراء مقارنة بين أداء بنكين على مستوى الولاية وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية(BDL)محل الدراسة من خلال تحليل أدائها لسنتين (2020) وسنة قبل الجائحة 2019 ، وتقييم نتائج الدراسة من خلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول

تقييم الاداء للبنوك التجارية.

I) الفصل الأول: تقييم الاداء للبنوك التجارية.

تمهيد:

تعد البنوك التجارية متعاملا اقتصاديا فعالا ومحركاهاما للتنمية الاقتصادية في أي بلد، ولقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

كما تعد البنوك التجارية إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة فهي تمثل إحدى أهم المؤسسات المالية في إطار القطاع المالي، لأنها تقوم بتقديم خدمات متنوعة كتمويل المشاريع الاستثمارية بما تحتاجه من أموال ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث حيث أصبحت تعد أداة فعالة من أدوات الاستثمار وتلعب دورا هاما وحيويا في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره، فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي لأي بلد.

لقد خصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري العام للبنوك التجارية وعرض عام لمختلف الجوانب المتعلقة بالبنك من حيث مفهومها، نشأتها ووظائفها السمات المميزة لها والعوامل المؤثرة على نشاطها كما تحدثنا عن أداء البنوك التجارية من خلال التطرق إلى أهم النقاط الأساسية لأداء البنوك التجارية من مفهوم وتقييم الأداء وأهميته ومراحل عملية التقييم ثم دراسة مؤشرات أداء البنوك التجارية.

I-1)- السياق التاريخي لنشأة وتطور البنوك التجارية:

سنتطرق الى نشاة وتطور البنوك العمومية ثم مفهومها

I-1-1)- نشأة وتطور البنوك العمومية:

ترجع نشأة البنوك التّجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد

الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا[1].

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814[2].

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى إنتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي إتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة لأموال ضخمة بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لرجال الصناعة فأصبحت وسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين[3].

هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

I-1-2)- مفهوم البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[4].

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى ،ولقد وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية والحديثة:

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2000، ص .63

2 بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص .6

3 أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، كلية الاقتصاد 1996، ط3، ص 28.

4 شاكري القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص 4.

✓ **التعريف التقليدي:**

فقد عرف البنك من وجهة النظر الكلاسيكية على أنه: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملات المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما[1].

✓ **التعريف الحديث:**

أما الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء والماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2].

وقد أوردت كتب الاقتصاد والنقود والبنوك عدة تعاريف أبرزها:

- **التعريف01:** كما يمكن تعريف البنك (الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم) [3].
- **التعريف 02:** يعرف البنك التجاري أيضا بأنه:" المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض"[4].

يمكن توضيح آلية عمل البنوك كوسيط مصرفي في أي مجتمع على النحو التالي:

1 شاكري القزويني، نفس المرجع، ص 4.

2 محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص ص 13-14.

3 حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013، ص 16.

4 Bouyacoub F , le risque de crédit et sa gestion, Media, bank n^{0}24, juin/juillet, alger, 1996,p14.

الشكل رقم (01): آلية عمل البنوك التجارية

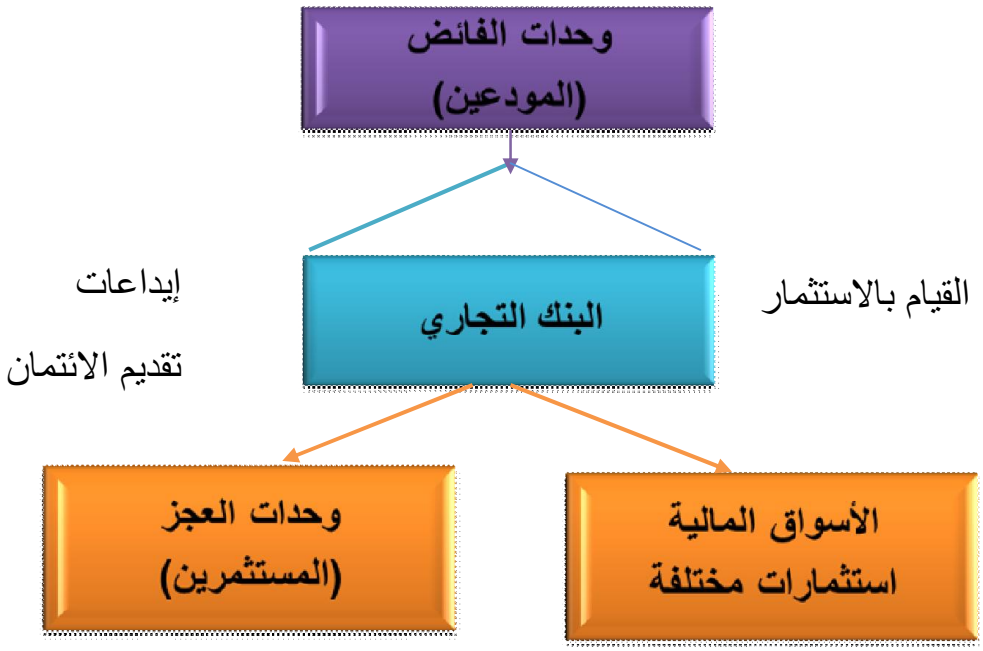

المصدر: طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2013، ص 154.

I-2)-أنواع البنوك التجارية وخصائصها:

I-2-1)- تقسيم البنوك من حيث شرعة العمليات التي تقوم بها: وتصنف البنوك حسب هذا المعيار إلى نوعين:

- ✓ **البنوك التقليدية:** وهي كل البنوك ماعدا الإسلامية وتعمل في النشاطات في خلق وتجارة الائتمان أي قبول الودائع ومنح القروض على أساس الفائدة الربوية.
- ✓ **البنوك الإسلامية:** هي تلك البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك عن غيرها بعدم التعامل بالفائدة الربوية سواءا على القروض أو الودائع.

I-2-2)-تقسيم البنوك من حيث شكلها القانوني وشكل علاقتها بالدولة: تقسيم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

- ✓ **بنوك عامة:** وتعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل البنك المركزي، ومؤسسات الاقتراض المتخصصة التي تعود ملكيته للقطاع العام كما سبق ذكره.

- ✓ **بنوك القطاع الخاص:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات (تعود ملكيتها لأشخاص اعتباريين أو طبيعيين) ولا تشترك الدولة أو المؤسسات العامة في ملكية أو إدارة هذه المجموعة وتضم كل البنوك التجارية في الأردن بالإضافة إلى بعض بنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص.
- ✓ **بنوك مختلطة:** تعود ملكيتها للدولة وللقطاع الخاص أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة مثل هذه البنوك وعادة ما تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من البنوك لتضمن السيطرة عليه وخير مثال على هذه المجموعة بنك الإنماء الصناعي[1].

I-2-3)- تقسيم البنوك من حيث طبيعة النشاط:

- ✓ **البنوك التجارية:** هي بنوك تتعامل بشكل رئيسي مع الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية وبعد ذلك تقوم هذه البنوك باستثمار الودائع والموارد المتاحة لديها في التجارة الداخلية والخارجية من خلال منح القروض أو فتح الاعتمادات المستندة، أو خصم الكمبيالات.
- ✓ **البنوك الصناعية:** وهي بنوك تتعامل بشكل رئيسي مع شركات ومؤسسات القطاع الصناعي حيث تقوم بتقديم كافة أنواع التسهيلات المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ **البنوك العقارية:** وتهدف هذه البنوك إلى خدمة قطاع الإسكان والبناء والتعمير وذلك من خلال تقديم القروض طويلة الأجل والتي يتم تسديدها على أقساط وعادة ما يكون القسط من جزأين جزء يتم من خلاله دفع الفوائد وجزء آخر يتم من خلاله تسديد أصل القرض.
- ✓ **البنوك الزراعية:** تتعامل هذه البنوك مع القطاع الزراعي من خلال توفير البذور والأسمدة والعدد والأدوات الزراعية وعادة ما تكون تسهيلات هذه البنوك قصيرة أو متوسطة الاجل.
- ✓ **بنوك وصناديق الادخار:** تتعامل مع صغار المودعين ونقوم بتقديم التسهيلات لصغار التجار.
- ✓ **البنوك التعاونية:** وهي بنوك تمتلكها جمعيات تعاونية بحيث تحدد هذه الجمعيات احتياجاتها وتعمل على تأسيس بنك بتوفير هذه الاحتياجات لأعضائها بأيسر الشروط[2].

1 فائق شقير، عاطف الاخرس، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن الطبعة الأولى 2000، ص 23.

2 ايهاب نظمي ابراهيم وحسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشات المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2009.

I-2-4)-خصائص البنوك التجارية:

تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في:

- نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.
- تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساسي للنظام المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهل لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.
- يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ "وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.
- تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها " البنك المركزي" وتتعدد من المصدر بالنسبة للنقود الكتابية "اختلاف البنوك التجارية"
- البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة.
- إن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، إنما يرجع لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي، والبيئة الاقتصادية، والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية وحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذه الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.

I-3)-وظائف البنوك التّجارية: منها ماهو تقليدي, ومنها ظهر نتيجة تطور العمل البنكي.

I-3-1) -الوظائف التقليدية للبنوك التّجارية:

أ- **قبول الودائع:**

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التّجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود[1].

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التّجارية بوجه عام تتمثل في:

1 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص .13

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:**

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

- **ودائع بإخطار:**

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة[1].

- **ودائع التوفير:**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها[2].

ب- **تقديم القروض:**

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

I-3-2)- الوظائف الحديثة للبنوك التّجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر:

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:**

تلعب البنوك التّجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

1 رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص .70

2 صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 131.

- **تحصيل الشيكات:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التّجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

- **تحصيل الأوراق التّجارية وخصمها:**

الأوراق التّجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التّجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التّجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التّجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التّجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

تعمل البنوك التّجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...الخ[1].

- **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

- **التعامل بالعملات الأجنبية :**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...الخ.

- **إصدار البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.

1 إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 218.

- **القيام بعمليات التوريق:**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية[1]. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

I-3-3)- وظيفة الإشراف والرقابة« supervision and control » :

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

وبعد دراسة وظائف البنوك التجارية نتطرق إلى الشكل التالي :

الذي يبين النشاطات الأساسية للبنوك التجارية:

الشكل التالي يوضح النشاطات الأساسية للبنوك التجارية:

1 عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 39.

الشكل (02) النشاطات الأساسية للبنك التجاري:

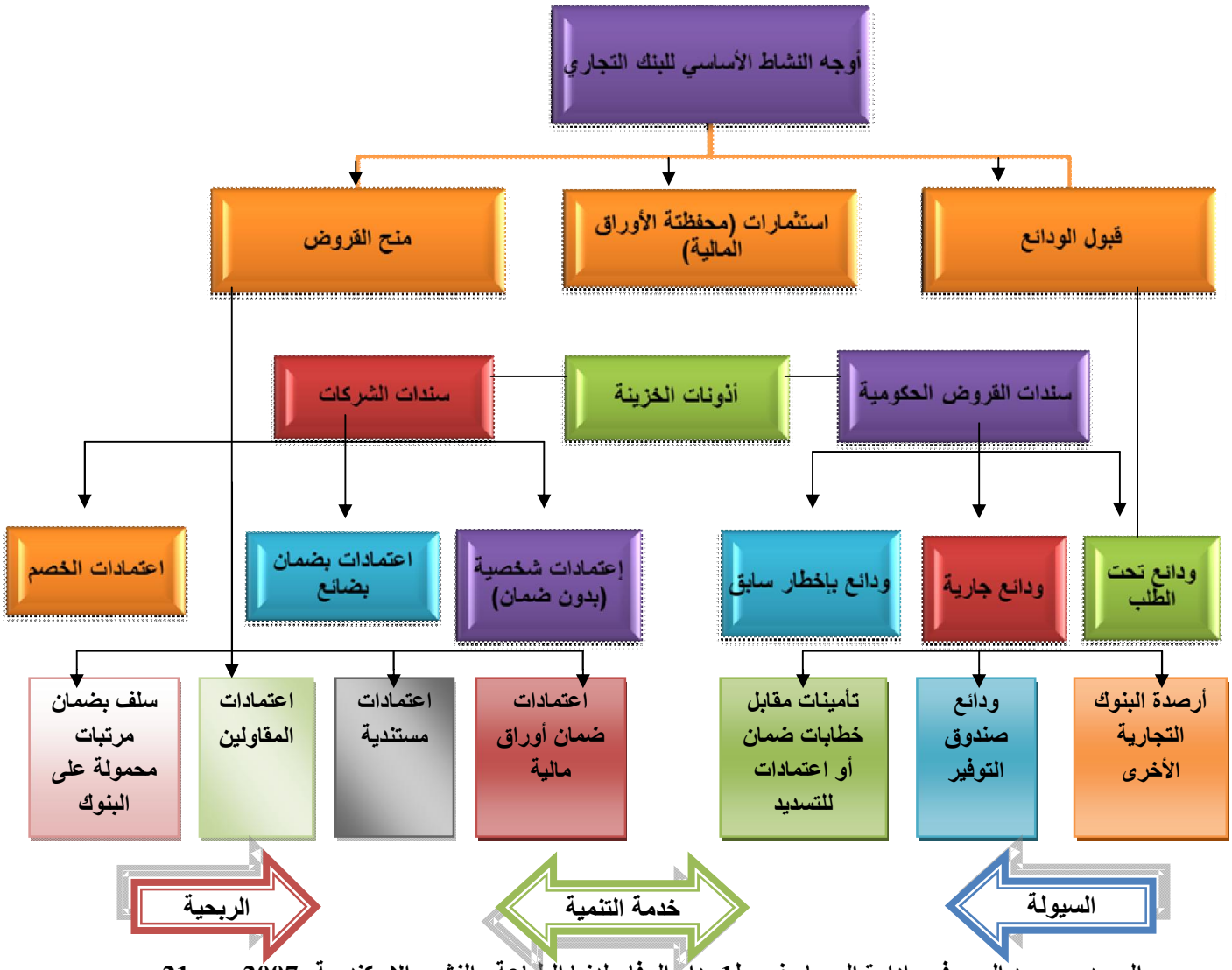

المصدر: محمد الصيرفي: إدارة المصاريف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 21.

I-4)-أهمية البنوك التجارية وأهدافها:

I-4-1) أهمية البنوك: تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- تحوي البنوك التجارية ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.

- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياجات المتولدة من إيداعات الجمهور.
- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية للدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات[1].
- نظرا لتوسع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

I-4-2)-اهدافها :

يهدف النشاط المالي في البنك عامة إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا[2].

I-5)- أسس العمل البنكي:

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أسس هامة تميز البنوك التّجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، تتمثل اساسا في الربحية، السيولة والضمان[3].

1 الموقع الالكتروني:

. http//www.accdiscussion.com/acc 7019 html

2 محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 18.

3 مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 139.

I-5-1)-الربحية:

يسعى البنك كاي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك. وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك. أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها. لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

I-5-2)-السيولة:

وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس. لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

I-5-3)-الضمان:

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات. هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال.

لاشك أن اهتمام البنك بهذه الأسس هو من سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق استمراريته، لكن على البنك أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزء غير متجزئ منها.

I-6)-الأداء المالي للبنوك التجارية:

I-6-1)-مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك:

تعريف الاداء المالي للبنوك التجارية: قبل التطرق الى تعريف الاداء المالي للبنوك التجارية ينبغي علينا التطرق الى مفهوم مصطلح الاداء اولا:

تهدف المجتمعات الأساسية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يوفر المعدلات النمو الاقتصادي، ولهذا أعطى لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات المصرفية رغم أنها صعبة القياس في هذه المؤسسات الخدمية .

قبل تقديم مفهوم لتقييم الأداء نعرف أولا الأداء هو: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها وبكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1].

ولقد تعددت مفاهيم أو تعاريف تقييم الأداء لدى الباحثين نذكر منها:

- **التعريف الأول:** تقييم الأداء هو عبارة عن قياس مدى نجاح الوحدات في تحقيق أهدافها المحددة مسبقا[2].
- **التعريف الثاني:** تقييم الأداء هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة[3].
- **التعريف الثالث:** هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور[4].

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هو جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط، ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

اما الاداء المالي: هو احد الانواع الاساسية للاداء في المؤسسة , والذي له اهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة, وذلك لمعرفة مامدى قدرتها لتحقيق اهدافها الذي يتم من خلال استعمال المؤشرات

1 الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد، 07، 2010/2009: ص 218.

2 عرف محمود الكفراوي، الرقابة المالية، مؤسسة الثقافية الجامعية الاسكندرية، ط02، 2004، ص 137.

3 أبو الفتوح على فعالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص 23.

4 صالح مهدي محسن العامري، إدارة وأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 602.

والنسب المالية. " الاداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات , وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة ". [1]

يمكن القول ان الاداء المالي هو عبارة عن مدى قدرة المؤسسة , على بلوغ مختلف اهدافها المسطرة باقل تكلفة مالية وذلك باستغلال مواردها المالية استغلال تام بكل كفاءة وفعالية.

I-6-2)-أهداف تقييم الأداء:

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والموسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة.
- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة[1].
- تحديد مسؤولية كل مركز أوكل قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام[2].
- الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية.

I-6-3)-أهمية تقييم الأداء:

1 موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسة على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة 2009، ص 18.

2 شروق رقبة، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سطيف، 2006/ 2007، ص 60.

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية كبيرة يمكن إبرازها كالتالي:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة[1].
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتجيات خلال السنة المالية[2].
- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة والكشف عن الانحرافات واقتراح حلول مناسبتها مما يعزز أداء البنوك التجارية.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك[3].
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف والمراقبة.

I-6-4)-مراحل عملية تقييم الأداء:

يتم حصر مراحل عملية التقييم في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض:

- ✓ **جمع المعلومات الضرورية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة.
- ✓ **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير نسب من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية.
- ✓ **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

[1] شدري معمر: رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص مالية، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 125.

2 زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسات المينائية، الدراسة عبارة عن مداخلة، جامعة سكيكدة، الجزائر، (د.ت) موقع وتاريخ التحميل

http://www.vantykji.com//media/2056/f264.doc.

3 نصر حمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 29.

- ✓ **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقديم:** إن نشاط المؤسسة يركز على ضمان أهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها، فإن الحلول لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط للسير الأحسن في المستقبل.

- ✓ **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية لانحرافات:** إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولية عن المتابعة بالمعلومات التي تمخضت عن عملية التقييم الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

I-6-5)-مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك:

توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك نذكر منها:

- ✓ **نموذج ديبون:**

يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكيةROE، ويظهر الفرق بين الاثنين باستخدام الرافعة المالية، وذلك عن طريق ضرب العائد على الأصول ROA يضاعف حقوق الملكيةEM (أو ما يعرف بالرافعة المالية[1]):

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول× مضاعف حقوق الملكية.

العائد على الأصول= منفعة الأصول× هامش الربح .

وعليه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = منفعة الأصول × هامش الربح × مضاعف حقوق الملكية

$$\mathbf{EM \times PM \times UA = ROE}$$

يمكننا هذا النموذج من تفسير العائد على حقوق الملكية بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية مثلا يعود إلى الرافعة المالية، حينها يمكن التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد، أما إذا تحقق العائد من خلال العائد على الأصول فهذا دليل على الإدارة الجيدة للأصول. وبالرغم من هذا التفسير فإن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب الأخرى للوحدة الاقتصادية المدروسة، مثل السيولة وكفاية رأس المال...إلخ .

- ✓ **القيمة الاقتصادية المضافة :**

1 محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المعرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول، مجلة الباحث – عدد 204/3، ص 90- 91.

يستعمل هذا المؤشر لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة، حيث يعتمد على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، كما يعرف بأنه الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له[1]، ويعتبر أحد المؤشرات المستخدمة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة وذلك عن طريق العلاقة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر– معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر

أو القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة من عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال× رأس المال المستثمر).

يركز هذا النموذج فقط على القيمة الاقتصادية المضافة أي المردودية المتحصل عليها من الأموال المستثمرة (جانب العائد فقط للوحدة الاقتصادية المدروسة)، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى .

✓ **القيمة السوقية المضافة:**

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة[2]، وتعطى بالعلاقة التالية[3].

$$MVA = \sum_{n=1}^{h} \frac{EVA}{(1+k)t}$$

حيث أن :

MVA : القيمة السوقية المضافة .

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t

K : التكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال في الفترة t

من الأساليب المستخدمة أيضا في تقييم الأداء المالي الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس آثارها على الأداء الإداري للمشروع[4].

---

1 عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 –2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد 2 (2014)، ص 24.

2 محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05–06–2013، ص 9.

3 عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سابق، ص 26.

4 محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسبة المالية في تقويم الأداء الآلي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 07.

✓ **النسب المالية :**

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي والأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات ومما ساعد على انتشارها سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، حيث أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية[1] .

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف الوحدة الاقتصادية حيث لا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي[2]، وتعرف النسب المالية على أنها عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا .

من خلال المؤشرات السابقة نرى أن النسب المالية هي الأفضل لتقييم الأداء المالي للبنوك، كونها تتم بعدة جوانب ولا تقتصر فقط على جانب العائد أو على القيمة السوقية فقط للوحدة الاقتصادية.

عند تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لأي وحدة اقتصادية يتم استخدام مجموعة من النسب، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات، كل مجموعة من هذه النسب تقيس ظاهرة معينة وتدرسها، ومن هذه النسب نذكر نسب السيولة ونسب الربحية ونسبة رأس المال ونسب النشاط ونسب السوق...الخ.

نسب السيولة:

تعرف السيولة بمعناها العام على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير[3]، ويعتبر النقص في السيولة من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمات المالية، حتى أن الأزمة المالية العالمية 2007-2010 تدعى في بعض الأحيان بأزمة السيولة والتي كانت نتيجة عدم تسديد قروض الرهن العقاري[4]. وسنقوم باستخدام السيولة السريعة كونها تبين أداء البنك في تلبية الالتزامات السريعة والمفاجئة .

1 مؤيدغسان خنفر، عنسان فلاح المطارنة، " تحليل القوائم المالية"، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 127.

2 مؤيد غسان خنفر، عنان فلاح المطارنة، نفس المرجع ، ص 127.

3 محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 131.

4 محمد حبش، " بازل03 بنودها وآثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمعرفي المجلة العشرون العدد الأول، السنة العشرون مارس 2012 ص ص 11-13.

✓ **نسبة السيولة السريعة:**

تظِهر نسبة السيولة السريعة قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل، من حيث عدم الحاجة لتسييل استثماراته، وتعتبر النسبة المثالية أكبر من 1%، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة[1].

✓ **نسب الربحية:**

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالا أمثلا لتحقيق الأرباح، ويمكن قياسها بإحدى النسب التالية :

✓ **نسبة العائد على حقوق الملكية:**

تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين، واستخدام حقوق الملكية بشكل مربح، ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية[2]، وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من15% [3] .

✓ **نسبة العائد على الأصول :**

تعطي هذه النسبة فكرة للمستثمر عن أداء استثمار البنك لأصوله وموجوداته، ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول[4] وتكون على شكل نسبة مئوية، وتعد النسبة المثالية أكبر من 1% [5] وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار البنك لأصوله .

نسب المديونية: تقيس هذه النسب درجة مديونية البنك، وسنركز في هذه الدراسة على نسبة المديونية التي تقيس هامش الأمان بالنسبة للمقرضين كونها الوظيفة الأساسية للبنوك .

✓ **نسبة المديونية:**

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاته، أي هامش الأمان بالنسبة للمقترضين، وتعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية (أموال الغير)، وكلما انخفضت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث توفير الأمان للمقترضين، ويفسر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما

1 James oh , financial ration –pointers to progress profitability and prosperrity, malaysian financial planning council, financial 1st volume 1/pp-771-776, 2015,p26.

2 James oh , I bid, p28.

3 Sylvie de coussergues, goutier bourdeaux, gestion de la banque, 6eme édution dunod paris, 2010, p134.

4 Roaziah abd samad and others, financial mangement Mc graw hill edication 4 th 2013 p44.

5 Sylvie de coussergues, goutier bourdeaux pcit, p134.

ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية[1]، وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية البنك أكبر من أصوله.

بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من النسب تتعلق بجودة الأصول منها:

✓ **نسبة كفاية رأس المال:**

تعد هذه النسبة واحدة من التدابير التي تكفل السلامة المالية للبنوك في استيعاب كمية معقولة من الخسارة[2]، ويعد معيار كفاية رأس المال معيارا عالميا يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والأمن المالي[3]، والغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى (8%) من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر واستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاته مع إعطاء أصحاب البنوك والمدراء حافزا لإدارة البنك على نحو سليم، وفي هذه الدراسة تم أخذ هذه النسبة محسوبة مباشرة من طرف البنك .

✓ **نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية**

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، وتفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10% ويتم حساب هذه النسبة كالآتي :

نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية= حق الملكية /إجمالي الودائع

✓ **نسبة الرافعة المالية:**

تبين نسبة الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتسمى أيضا بنسبة مضاعف حقوق الملكية وتحسب بالعلاقة التالية4 :

الرافعة المالية= إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

1 محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، 2004، ص 72.

2 Nikhat fatima, capital Adequacy, financial soundness indicator for banks, global journal of finance and management issn 0975- 6477 volume 6 number 8 pp 771-776.

3 سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاءة رأس المال في المصارف الأهلية، دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013، ص 27.

4 محمد جموعي فريشي، تقديم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالى لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 2004/03، ص 91.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل رؤية عامة للبنوك التجارية من خلال التطرق إلى السياق التاريخي لنشأة وتطور البنوك حيث تم ذكر، مفهومها وأنواعها ووظائفها وأهميتها وتحديد أسس العمل البنكي.

ثم تطرقنا إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية كمدخل لموضوع البحث فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء في البنوك من مفهومه وأهدافه وأهميته ومراحله ثم تحديد مؤشرات أداء البنوك.

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة ما مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الاختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة واستدراك الوضع قبل استفحاله.

الفصل الثاني

جائحة كورونا " أزمة covide 19"

وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

II) الفصل الثاني: جائحة كورونا " أزمة covide 19" وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

شكل انتشار وباء فيروس كورونا19 covide بالسرعة والقسوة التي شهدها العالم صدمة الأنظمة الصحية والاجتماعية والسياسية في الدولة سواء المتقدمة منها أو غيرها، وامتدت الأزمة شيئا فشيئا حتى شملت أغلب دول العالم من النواحي، الصحية، والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه الأزمة التي عرفها العالم مطلع 2020 والمتمثلة في الانتشار المتسارع لفيروس كورونا، المسبب لمرض كوفيد 19 شكلت صدمة كبيرة في المبادلات الاقتصادية العالمية، عقبه أزمات اقتصادية داخلية، وعلى غرار أي حرب أو أزمة سياسية، هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن مدة الصدمة ودرجة حدتها.

حاولت الحكومات الموازنة بين الوضع الصحي والوبائي، وعملت أخرى على رعاية الجانب الصحي من جهة والحالة الاقتصادية من جهة أخرى لتلافي أي إضرار بأي منهما، وقامت دول أخرى بالمفاضلة بين أحد الجانبين الصحي أو الاقتصادي وعملة أخرى على رعاية الجانب الصحي بتعطيل كل أو بعض جوانب النشاط الاقتصادي، وفضلت دول أخرى استمرارية النشاط الاقتصادي مع التعامل مع الواقع الصحي القائم.

كما شهدت مدن رئيسية في العالم لم يغب عنها البشر يوميا بتعطيل مظاهر الحياة فيها لأيام تخفيفا من حدة العدوى، وسارعت حكومات لوقف حركة التنقل الداخلية في بلدانها وكذلك إغلاق منافذها مع العالم الخارجي أيضا.

ما بين بدء تعطّل القطاعات الإنتاجية والتقليل من حركة النشاط الاقتصادي نشأت آثار قاسية على الاقتصاديات منها تعطل الصناعات وإغلاق الأسواق التجارية وكساد بضائع نتيجة قلة الطلب عليها، وإغلاق المطارات والحدود وكذلك ارتفاع البطالة.

كما فضت دول أخرى خاصة المتقدمة صناعيا عدم تعطل عجلة الاقتصاد والإنتاج والصناعة والحياة الاقتصادية خشية انعكاسات ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي للبلاد.

لقد خصصنا في هذا الفصل دراسة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي عامة انطلاقا من تاريخ ظهوره وتطوره مع دراسة مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل الجائحة ثم التطرق إلى تداعيات كورونا على القطاع المالي والبنكي عالميا ووصولا إلى التدابير والمعايير الدولية المتخذة للوقاية من هذا الفيروس.

II-1)- ظهور فيروس كورونا " اللغز الذي حير العالم":

ستعرض الدراسة ظهور فيروس كورونا اولا ثم مفهومه وتطوره عالميا.

II-1-1)- تاريخ ظهور فيروس كورونا عالميا :

متى ظهر فيروس كورونا؟ إنه السؤال الذي لا يزال يردده الخبراء ومعهم وسائل الإعلام الدولية، لاسيما مع ظهور تصريحات، تتحدث عن فرضية وجود إصابات قبل نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019، تاريخ إعلان الصين عن ظهوره، وتصب هذه الفرضيات لصالح جهات، بينها الولايات المتحدة الأمريكية، تتهم الصين بأنها أخفت حقائق مرتبطة بهذا الوباء.

لقد بدأ تسارع التطورات المرتبطة بالفيروس خلال النصف الثاني من شهر يناير/كانون الثاني. ففي 20 يناير/ كانون الثاني أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن فيروس كورونا مرض معد ينتقل بين البشر. وفي 21 من نفس الشهر بلغ عدد الوفيات في الصين 6، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، إن بلاده أطلعت منظمة الصحة العالمية والدول المعنية حول الوباء منذ ظهوره لأول مرة[1].

وفي 23 من يناير/كانون الثاني، تحدثت بكين عن إصابة 614 شخصا بالوباء، توفي إثرها 17 شخصا، وفرضت الصين الحجر الصحي في ووهان. ومع ارتفاع عدد الضحايا، بدأت تتضح خطورة المرض، وانتاب العالم القلق والخوف من توسع انتشار الوباء، ثم الشك في المعلومات الصينية بخصوصه بينها تاريخ ظهوره.

وكشف الطبيب الفرنسي إيف كوهين، وهو رئيس طب الطوارئ في مستشفيي "أفيسين" و"جان-فردييه" بالقرب من باريس، أن مريضا بالغا من العمر 43 عاما، شخصت حالته على أنها التهاب رئوي في بادئ الأمر في 27 ديسمبر/كانون 2019، تبين فيما بعد أنه كان مصابا بفيروس كورونا.

فهل أخفت الصين التاريخ الحقيقي لظهور الوباء وساهمت بذلك، كما يتهمها الكثيرون خاصة الإدارة الأمريكية، في استفحال انتشار الجائحة الذي وصل حتى يوم 2021/07/05 الى 184.900.842 حالة مؤكدة و3.999.917 حالة وفاة .[2]

II-1-2)-مفهوم فيروس كورونا:

مرض كوفيد -19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا ومنشؤه حيواني، طبيعي، والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا سارس 2 هو الخفافيش، وقد اكتشف أول حالات عدوى بشرية بمرض كوفيد -19 في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019 1وقد تحول بعدها إلى وباء أصاب كل دول العالم.

1 https://www.france 24.com »20/2005,date de publication 07/05/2020 à 17 :09h

2 https://www.france 24.com> 202005-17 :09 على الساعة 2020/05/07 تاريخ النشر

ويسبب فيروس كورونا المستجد مرض كوفيد 19 فهو فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان[2]، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز النفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (السارس) (منظمة الصحة العالمية، 2020).

وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد -19 في الحس والارهاق والسعال الجاف والصداع وفقدان حاسة الشم والتذوق، كما أنه يسبب صعوبة التنفس ويسبب أيضا اختناق الانف وألم الحلق والاسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أعراض ودون أن يشعر بالمرض، ويتعافى معظم الأشخاص (نحو 80٪) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 6 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد 19 حيث يعانون من صعوبة التنفس، وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري.

II-1-3) تطور فيروس كورونا عالميا (الإحصائيات): يبين الجدول إحصائيات تطور فيروس كورونا عالميا

الجدول رقم (01) يمثل إحصائيات تطور فيروس كورونا عبر جميع أنحاء العالم

التاريخ	عدد الحالات الجديدة	عدد الوفيات اليومية	اجمالي الحالات المؤكدة	اجمالي الوفيات
21 جانفي 2020	282	06	282	06
21 فيفيري 2020	1.021	118	76.769	2.247
21 مارس 2020	31.999	1.343	266.072	11.183
21 أفريل 2020	82.625	5.109	2.397.216	162.956
21 ماي 2020	103.891	4.467	4.893.186	323.256
21 جوان 2020	182.966	4.742	8.708.008	461.715
21 جويلية 2020	213.692	4.090	14.562.250	607.781

1 أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير، الآثار الاقتصادية لفيروس كرونا، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2، عدد 2 خاص، (2020).

2د. عماد معوشي، التداعيات الاقتصادية والمالية في ظل انتشار فيروس كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12 العدد الخاص، الجزء 01 جانفي 2021.

21 أوت 2020	277.617	6.659	22.536.278	789.197
21 سبتمبر 2020	222.256	5.618	30.678.276	954.421
21 أكتوبر 2020	444.103	5.788	40.696.053	1.121.919
21 نوفمبر 2020	656.305	12.201	57.281.243	136.823.700
21ديسمبر 2020	588.729	9.427	75.764.361	169.082.600
21 جانفي 2021	635.757	13.790	96.483.572	2.067.111
21 فيفري 2021	378.946	10.591	110.741.851	2.456.599
21 مارس 2021	597.420	11.320	122.570.162	270.550.100
21 أفريل 2021	790.882	11.440	142.578.761	3.037.921
21 ماي 2021	624.770	12.828	16.516.474.900	3.425.088
22 جوان 2021	270.491	5.304	179.815.172	3.894.077

المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على تطور فيروس كورونا على الموقع الالكتروني

https.//news.google.com/covid 19/map

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول اعلاه تستعرض الدراسة استنتاج منحنيات بيانيا توضح فيها تطور الفيروس عبر جميع أنحاء العالم.

الشكل البياني رقم (03) يمثل تطور فيروس كورونا عالميا من 2020/01/21 إلى غاية 2021/06/22.

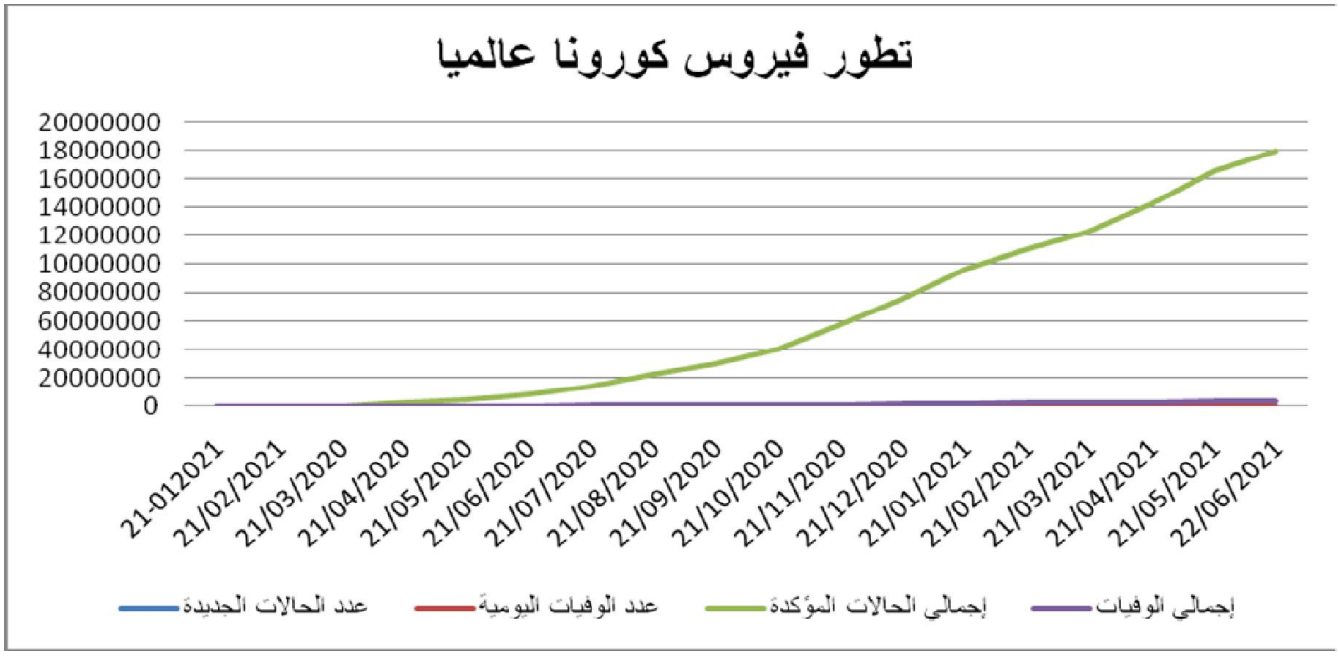

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

شرح الشكل رقم (03) الذي يمثل تطور فيروس كورونا عالميا من حيث الاصابات الجديدة والوفيات اليومية وكذلك اجمالي الحالات المؤكدة واجمالي الوفيات لمدة شهر تقريبا ابتداءا من ظهور الفيروس الى غاية 22 جوان 2021 , حيث يبين الشكل ارتفاع مستمر وكبير لعدد الحالات المؤكدة الذي يبينه اللون الاخضر رغم الاجراءات الدولية المتخذة واستعمال اللقاح مؤخرا في اغلب دول العالم الى ان سرعة انتشار الفيروس, وكذلك الرفع التدريجي للحجر الصحي حول دول العالم زاد من انتشاره, كما ان عدد الاصابات الجديدة والوفيات اليومية والاجمالية تتزايد شهريا ففيروس كورونا حصد الملايين من الارواح عالميا ووصل الى غاية 2021/06/22 حوالى 3.894.077 حالة وفاة .

اللافت للانتباه سرعة الجائحة، ففي أقل من ثلاثة أشهر شملت العالم وهذا عائد إلى عدة أسباب منها:

تعميم الروابط والتواصل بين كل العوامل التي يتألف منها العالم، الصينيين والأوروبيين والأمريكيين لأسباب اقتصادية وسياحية، ويعكس الفيروس خريطة التنقلات وخريطة الروابط الاقتصادية والسياحية، فحامل الفيروس يقطع آلاف الكيلومترات وينقل عدوى المرض إلى عشرات الأشخاص خصوصا خلال الأشهر الأولى من ظهور الوباء.

عدم غلق المطارات والحدود الدولية مبكرا في أغلب دول العالم الأمر الذي زاد من سرعة انتشار الوباء عبر المسافرين الذين ينقلون الفيروس عبر الدول.

مدة انتشار العدوى بالفيروس حيث أظهرت دراسات أن الشخص المصاب بالفيروس ينشر العدوى بشكل أكبر في البداية حينما يكون الفيروس في أعلى مستوياته،أي خلال يوم أو يومين من الإصابة وهذه المدة قصيرة

كما يوجد بعض الأشخاص الذين يصابون ولا تظهر عليهم الأعراض فيواصلون الاختلاط بالآخرين وينقلون العدوى.

كما كشف الدراسات أن فيروس كورونا ينتقل أيضا عبر الهواء ولا يقتصر انتقاله فقط على الملامسة لأسطح وهو ما يعني أن الأساليب الوقائية التي جرى اتخاذها طيلة أشهر لم تكن دقيقه بشكل كبير.

كل هذه الأسباب إضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى تسارع انتشار الوباء عبر جميع أنحاء العالم كما هو موضح من خلال المنحنيات السابقة.

II-2)-مؤشرات الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا :

❖ أحدثت جائحة فايروس كورونا كوفيد-19 اضطرابا شديدا في الاقتصاد العالمي على كل المستويات ذات وقع أكبر من الأزمة المالية للعام 2008، فقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، واشتدت الأوضاع المالية بصورة حادة في مختلف أنحاء العالم، ذلك أن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدأ يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، والشكل الموالي يوضح أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي.

الشكل التالي رقم(04) يوضح أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي

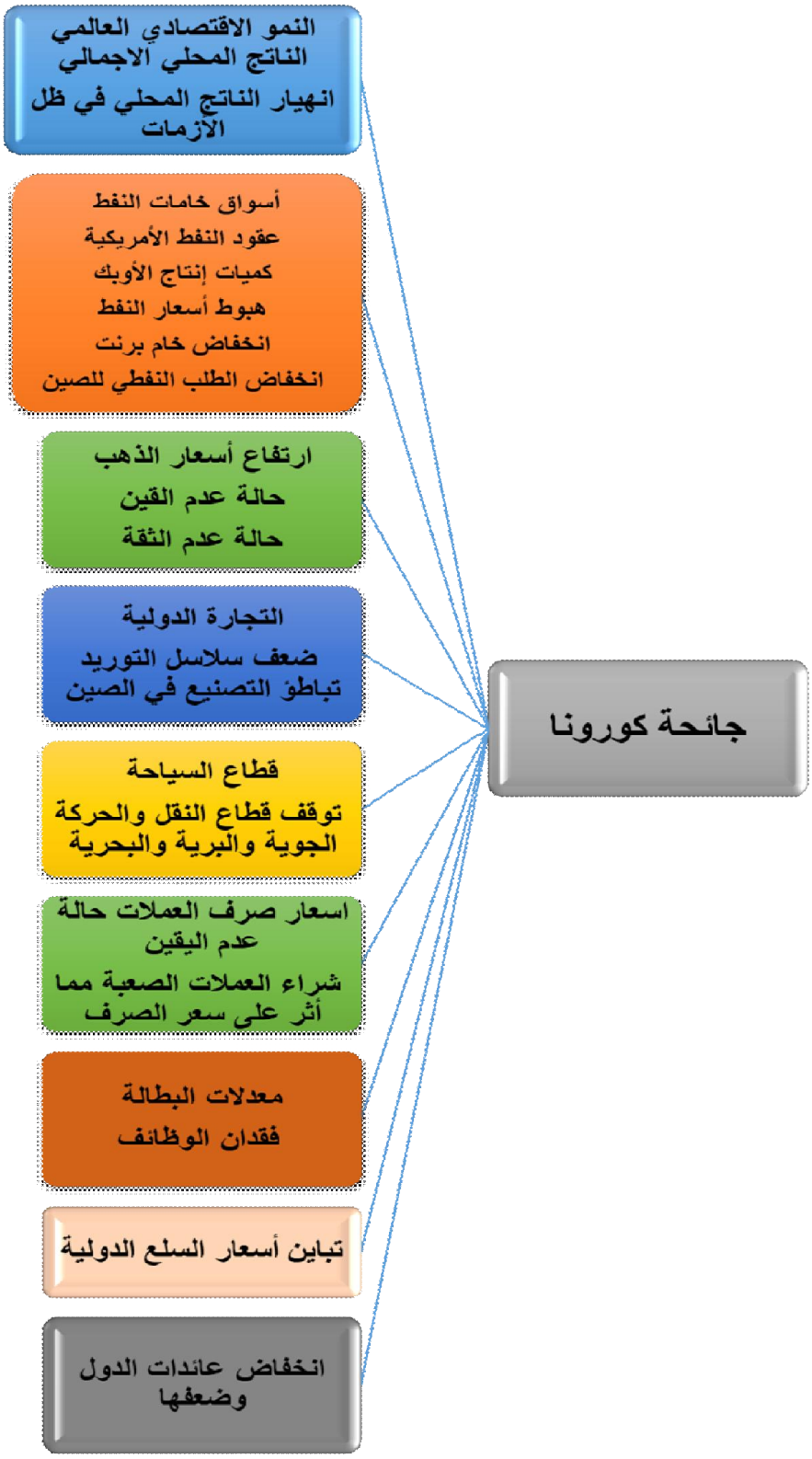

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المختلفة للمنظمات الدولية العالمية

❖كان لأزمة فايروس كورونا كوفيد-19 تداعيات عديدة على الاقتصادات، فيما يأتي استعراض عام لأهم الآثار والمؤشرات الاقتصادية للجائحة :

II-2-1)-أثر جائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي:

وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة فإن الاجتواء الصارم والمستمر سيؤدي إلى انخفاضات كبيرة على المدى القصير في الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الاقتصاديات الكبرى (2020، OECD) فعندما تعطس هذه الاقتصاديات، ستصاب بقية الدول العالم بالبرد، وتتمثل هذه الاقتصاديات في الصين، كوريا، اليابان، ألمانيا، الو م أ، فهي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى سلسلة التوريد في جميع الدول تقريبا.

فبينت "كريستالينا غور غييفا"، المدير العام لصندوق النقد الدولي، أن الدولة تشهد خسائر باهضة حتى الآن من جراء فيروس كورونا، وعلى الجميع التعاون من أجل الحد من الضرر الاقتصادي (غورغييفا 2020)، فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي في الصين تباطؤ بنسبة 0.5٪ عام 2020، مع استبعاد 0.1 ٪ على الأول من نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وسيمتد هذا من خلال الأسواق المتقدمة والناشئة التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الصيني[1].

كشف الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " أنجيل غوريان" أنه ستكون هناك خسارة قدرها 2٪ في نمو الناتج المحلي السنوي (2020، OECD) كما حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكالة التجارة التابعة للأمم المتحدة، من تباطؤ النمو العالمي أقل من 2٪ هذا العام، مما أدى إلى محو تريليون دولار من قيمة الاقتصاد العالمي[2].

فالناتج المحلي يتأثر بالأزمات على غرار أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

1 Richard .S.-B, kavitha, H(2020.01.21) word Economic Forum , sur.
http://www.weforum.org/agenda 2020/02/why-is- coronavirus -a- glohcl- business-risk.

2 Hutt,R(17.02.2020) word économic Eorum sur https://www.weforun.org/agenda/2020/02/coronavirus-economic-effects-glohal-economy-trade-travel/

الشكل رقم05: انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمات.

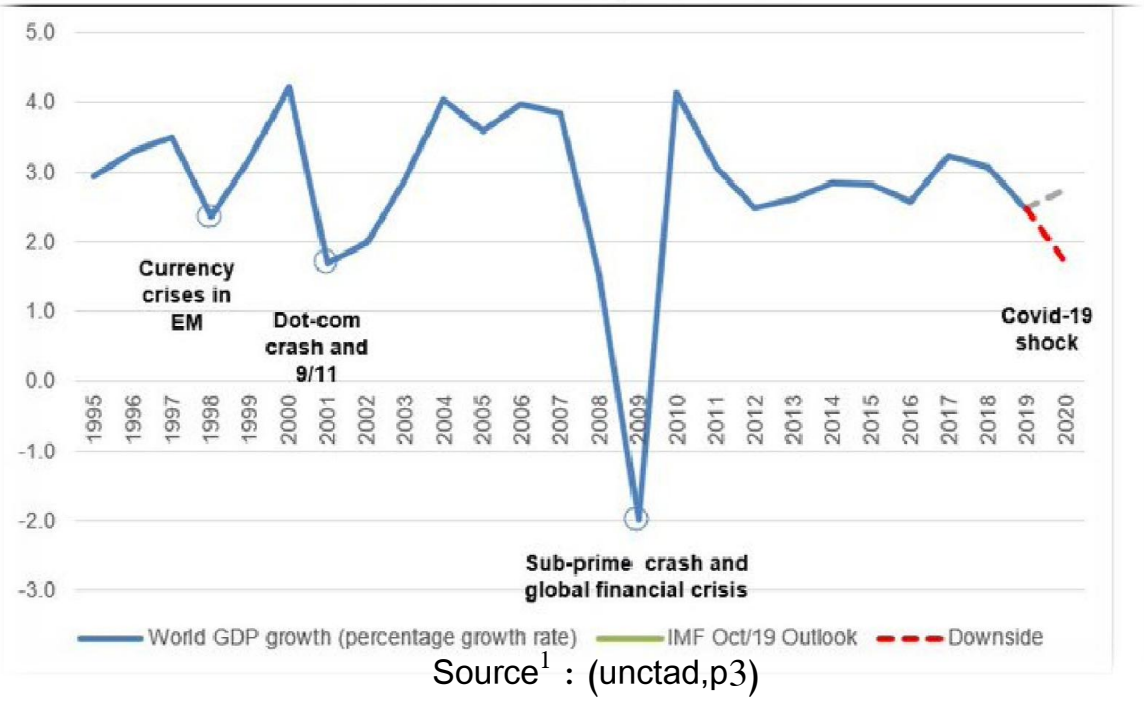

Source[1] : (unctad,p3)

❖ تعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على عوامل منها: انخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تُسيطر على المستهلكين والمستثمرين، وسرعة تداول الدعم النقدي ويمكن أن ينتج عن تأثير إغلاق الأعمال التجارية ما يشكل تخفيضات بنسبة 15% إلى 25%، وهذا حسب الاختلاف في تكوين الناتج المحلي لكل دولة، كما يمكن أن تتأثر العديد من البلدان التي تعتبر السياحة فيها مهمة نسبياً بشكل أكبر بسبب فرض االقيود المفروضة على السفر، حيث يواجه قطاع السياحة وحده انخفاضاً في الإنتاج وصل إلى 70% (كالإمارات التي ساهم بها قطاع السياحة في الناتج المحلي عام 2019، بنحو 45 مليار دولار)[2].

II-2-2)-أثر جائحة كورونا على أسواق النفط:

❖ انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، متجاوزة الصفر، بسبب فائض المعروض النفطي، نتيجة لقلة الاستهلاك ؛ فقد توقفت حركة النقل داخليا وخارجيا في كثير من الدول أو تراجع مستوى حركتها كما أن إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قد ساهمت بذلك، وقد

1 Unctad(2020,march9) trade and development report update the coronavirus shock.united nations.

2 ميلود بن خيرة، سعيدة طيب "أثر جائحة فيروس كورونا cvid19 على الاقتصاد العالمي، دراسة منشورة في مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد02 خاص 2020، ص 12.

أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضا، كما ساهم بذلك عدم التوافق بين السعودية وروسيا واوبك على كميات الإنتاج واعتماد سياسة الإغراق بالسوق النفطي مما أدى إلى كثرة العرض في وقت شح فيه الطلب وتسبب في انخفاضات إضافية في سوق النفط، ومع توقف أو انحصار عمل المصانع تدهورت أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين والمستهلكين[1].

❖ الصين هي أكرب مستورد للنفط في العامل، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعف الطلب العالمي على النفط ، وانخفض النفط في خضم هذه الأزمة إلى مستويات قياسية حيث وصل الخام الأمريكي إلى دون الصفر (37 دولار) في أسوأ أداء تاريخي وهو ما يعني أن بائع العقد مستعد لدفع 37 دولار للمشتري لكي يقبل على شراء العقد، كما انخفض برنت إلى 21 دولار أمريكي لعدة أسباب أبرزها, تخمة العرض ونقص الطلب نتيجة تراجع الطلب على المحروقات وتراجع عجلة الإنتاج العالمي وتوقف الصناعات والاقتصاديات الكبرى نتيجة الجائحة، وتراجعت أسعار النفط كافة مثل خام برنت ونايمكس غرب تكساس والخام الخفيف. وتخلي السماسرة عن عقود النفط الآجلة لأنها ذات كلف تخزينية عالية حيث هناك رسوم احتفاظ دفعتهم لبيع ما لديهم للتخلص من أعباء وكلف الاحتفاظ إضافة لتخزين كثير من الدول للنفط، إذ زادت القدرة التخزينية للدول من 55 بالمئة في منتصف مارس إلى 70٪ في منتصف أبريل وحسب منظمة أوبك فإن القدرة التخزينية ارتفعت من 80 مليون برميل في يناير 2020 إلى 120 مليون برميل في أفريل 2020.

❖ كما أن الحرب الاقتصادية بين دول أوبك على حصص الإنتاج وعدم اتفاقها على حدود سعرية كلها عوامل دفعت إلى تهاوي الأسعار[2].

II-2-3)-أثر جائحة كورونا على ارتفاع أسعار الذهب:

فقد أدت حالة الهلع بالأسواق وسواد حالة من عدم اليقين إلى ارتفاع أسعار الذهب لمستويات غير مسبوقة، فقد أثرت حالة عدم الثقة بالعملات والخشية من انخفاضها أو انهيارها مع امتداد الأزمة وتعاظمها، ومع رغبة الناس الاحتفاظ بقيمة مذخراتهم أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الذهب حيث يلجأ إليه الناس عادة في أجواء عدم اليقين وعدم الاستقرار كمخزن ثابت نسبي للقيم وملاذ آمن عند الأزمات بعكس العملات الورقية التي سرعان ما تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاضطرابات التي تمر بها المجتمعات. حيث قام المستثمرون حول العالم بالتحوط بشراء المزيد من الأصول الذهبية مع تفشي فيروس كورونا والإقبال على المخاطرة، وقد

1 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص ص 121 -122.

2 نافذ فايز الهرش، باحث متخصص في الاقتصاد والتمويل الأساسي، الأردن، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي"، دراسة منشورة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (03)، العدد (03)، 2020، ص 09.

وصل سعر الذهب في منتصف نيسان 2020 لأعلى مستوياته في 7 سنوات، بسبب مخاوف تبعات فيروس كورونا المدمرة للاقتصاد العالمي[1].

II-2-4)-أثر جائحة كورونا على التجارة العالمية:

تشير المؤشرات إل استمرار انخفاض التجارة الدولية عام 2020 أكثر مما كان عليه خلال الأزمة المالية العامية وهذا بسبب تعطل سلاسل القيمة العامية التي تستحوذ على نصف التجارة العامية وكذلك توقف السفر.

لأن الصين هي ورشة العالم ومركز التصنيع العام للعديد من الصناعات الدولية حيث تمثل الصادرات الصينية 12,8٪من الصادرات العالمية للسلع بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين و يؤدي ذلك إل ضعف في سلاسل التوريد في العالم، وعليه فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين ونذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة فوكس كوم للإلكترونيات الصينية وهو أكبر مصنع للمكونات الالكترونية في العالم و التي تزود العديد من شركات البرمجيات والهواتف النقالة مثل: ،intell dell ، amazon، apple inc ،mottorolla، ciscom وغيرهم[2].

II-2-5)-أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة:

❖للحد من انتشار العدوى وللسيطرة على الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفيات قامت الدول بعدد من التدابير أهمها إغلاق قطاع النقل والحركة الجوية والبرية والبحرية وكذلك إغلاق المعابر الحدودية الأمر الذي أدى إلى تعطل الحركة السياحية، وبتعطل القطاع السياحي الذي وصف بالأكثر تضررا في أزمة كوفيد-19 انعكس ذلك على عدد من القطاعات الغذائية والمطاعم والمصانع وشركات الخدمات والمؤسسات السياحية والفنادق، وتدهورت أعداد اشغال الفنادق والمنتجعات السياحية حيث خلت من مرتاديها، وأغلقت المتاحف والمنشآت السياحية والأماكن الأثرية مما شل الحركة السياحية[3].

❖يعد القطاع السياحي رافدا أساسيا لإيرادات الدول من ضرائب ورسوم كما أنه يسهم بتعزيز رصيد الدول من العملات الصعبة. وأبرزت دراسة لمنظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا بنسبة تتراوح بين 1٪ و3 ٪، بدلا من نمو

1 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص 122.

2 د. كاتية بوروبة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الاجراءات المتخذة والتدابير المقترحة، حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- سطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12 العدد 01 الخاص (الجزء1) جانفي 2021، ص 200-201.

3 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص 123.

يتراوح بين 3٪ و4٪، كما كان متوقعا في أوائل يناير 2020 مما سيؤدي إلى خسارة ما بين 30 و50 مليار دولار[1].

II-2-6)-أثر جائحة كورونا على أسعار صرف العملات:

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي االاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها هبوطا

أدى قيام البنك المركزي بتوفير السيولة النقدية للأسواق ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى انخفاض الاحتياطات النقدية من العملات الصعبة وهو ما أثر على سعر صرف الصرف[2].

II-2-7)-أثر جائحة كورونا على زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف:

❖قامت عدد كبير من القطاعات الاقتصادية بتسريح ووظفيها وزاد عدد طالبي بدلات التعطل عن العمل في الدول، كما زاد عدد العمال طالبي الإعانات الاجتماعية نتيجة فقدانهم وظائفهم، وعلى الرغم من قيام الدول بتخصيص دعم مالي مباشر للشركات للإبقاء على موظفيها بتخفيض الضرائب عليها أو تأجيلها أو تقديم قروض ميسرة لها لدفع جزء من الأجور، والعمل على توفير السيولة لها أو حتى اضطرار الدول أحيانا بدفع جزء من رواتب عمالة هذه الشركات أو السماح لها بتسديد نصف الرواتب أو قيام صناديق الضمان الاجتماعي بالإسهام بالرواتب، فعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن عددا من الشركات قامت بالاستغناء عن موظفيها كنتيجة لتوقف أعمالها أو فقدانسيولتها[3].

❖ومما فاقم من حدة المشكلة فقدان العمالة الحرة وعمال الأجر اليومي والعمالة المؤقتة والوظائف غير الرسمية فقدانهم لوظائفهم مما زاد من حدة البطالة في المجتمعات وارتفاعها بشكل غير مسبوق. هذا وتشير دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى أن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا مؤكدة أن تاثيره على العمل والوظائف في العالم ستكوم بعيدة المدى، وستدفع الملايين من الناس إلى البطالة والعمالة الناقصة وفقر العاملين (منظمة العمل الدولية 2020)[4].

1 منظمة السياحة العالمية (2020)، تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد عن السياحة الدولية مسترجع من الموقع الالكتروني:
https://www.unwto.org/ar/inpact- assessment -of-the covide 19 -outbreak-on-internationel- tourism.

2 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص123.

3 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص 124.

4 https://www.ilo.org/global/about-the 2020-ilo/newsroom/news/wcms-738781/lang--ar/index-htmمنظمة العمل الدولية

II-2-8)-أثر جائحة كورونا على أسعار السلع الدولية:

- ❖تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية طبعا لمدى درجة ارتباطها بالجائحة فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة الأغذية والصناعات الطبية والأدوية والمعقمات، فيما تراجع الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطريان كالألمونيوم والنحاس والمطاط والبلاتين وقطع غيار السيارات وبالتالي تراجعت أسعارها (البنك الدولي، يونيو2020)،فيما ارتفعت أسعار الذهب نتيجة حالة الهلع في الأسواق وحالة عدم التأكد التي دفعت الناس لمزيد من شراء الأصول الذهبية مع تفشي فيروس كرونا وإقبال على المخاطرة[1].
- ❖أما بالنسبة المستلزمات والأدوية الطبية فنظرا لزيادة عدد الاصابات بفيروس كورونا كوفيد 19 والارتفاع المتسارع لعدد الوفيات وزيادة معدل استخدام الأجهزة والأدوات الطبية واستهلاك المستلزمات والأدوية حدث نقص كبير بها وعجز الإنتاج المحلي عن تأمين حاجة الأسواق الداخلية من كمامات طبية و قفازات و مطهرات ومعقمات و حتى أجهزة التنفس، ومع رغبة الدول في إنشاء مشافٍ جديدة أو ميدانية أدى كل ذلك إلى طلب متزايد على المستلزمات الطبية الأمر الذي أفضى إلى عدم قدرة العرض على مواكبة الطلب على هذه المستلزمات فتسبب بالنقص.
- ❖مع رغبة الدول بتأمين المعدات الطبية حولت بعض المصانع خطوط إنتاجها لتنتج أدوات ومستلزمات طبية بل وأصدرت قرارات لبعض مصانعها بإنتاج أجهزة التنفس ومعدات طبية أخرى، فقد أعلنت شركة فورد موتور إنها ستنتج 50 ألف جهاز تنفس صناعي خلال مئة يوم في مصنع في ميشيجان بالتعاون مع وحدة الرعاية الصحية في شركة جنرال إليكتريك، على أن تقوم بعد ذلك بصنع 30[2] الف جهاز شهريا حسب الحاجة لعلاج المرضى المصابين بفيروس كورونا. (رويترز، 2020).

II-2-9)-أثر جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي واستثمار الشركات:

✓ **على الاستثمار الاجنبي المباشر:**

إن انتشار فيروس كورونا Covid-19 سيؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مع سيناريوهات انتشار الوباء التي تتراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار على مدار العام، فإن الضغط الذي تشهده على الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض بـ(-5%)إلى (-15%)مقارنة بالتوقعات السابقة التي تتوقع نموا هامشيا في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2021-2020) في المتوسط[3].

حسب توقعات الامم االمتحدة، وقد شهدت أهم 5000 شركة متعددة الجنسيات(الشكل الموالي) التي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حسب تقديرات الأرباح 2020 تنازل بنسبة 9%، ومن

1 نافذ فايز الهرش، مرجع سابق، ص 09.

2 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص 122.

3 Stephanie,ssdylar,g (2020,3,19) center for stralegic et internalionale studies , sur https://www.csis.org/analysis/global,economic-impact- covid19.

بين الصناعات الأكثر تضررا هي صناعة السيارات (-44%) وشركات الطيران (-42%) وصناعات الطاقة والمواد الأساسية (13%)[1].

الشكل رقم 06: توقعات خسائر الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2020

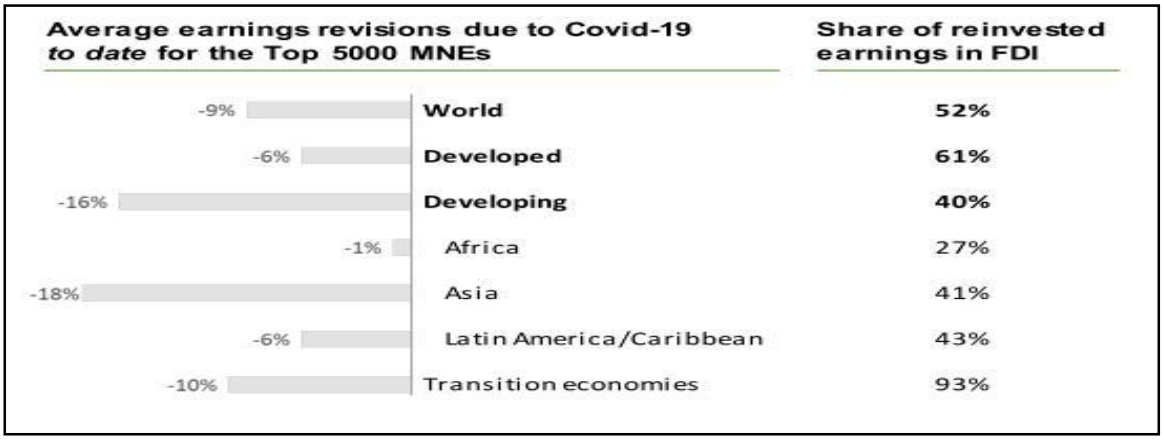

Source :(UNCTAD,2020 P.1)

✓ **على استثمار الشركات:**

توقفت كثير من المصانع كليا أو جزئيا عن العمل نتيجة حظر التجول بسبب جائحة كورونا، فتكبدت كثير من القطاعات الإنتاجية خسائر فادحة نتيجة توقف عمالها وأنشطتها الاقتصادية؛ فعملية التوريد أصبحت متقطعة نتيجة حالة الإغلاق العام، كما أن إغلاق المحلات التجارية والأسواق الكبرى التي تقوم بتصريف البضائع للمستهلكين أدى إلى توقف عمل بعض المصانع أو تخفيض إنتاجها نظرا لعدم قدرة الطلب على مجاراة المعروض منها.

ومع استثناء المصانع في كثير من الدول من عمليات الإغلاق إلا أن مشكلة تصريف المنتجات داخليا وخارجيا قد واجهت مشاكل جمّة متعلقة بنقص الطلب أو عدم توافر قنوات التصريف أو عدم توفر وسائل لنقل البضائع أو توقف سلاسل التوريد.

وبانخفاض إيرادات المصانع مع بقاء الكلف التشغيلية عليها فقد تكبدت خسائر كبيرة مما حداها بالاستغناء عن العمالة[2].

1 FDF.(2020) Investment trends monitor, impact of the corona-verusoutbreak onglobal- united nation.unctad

2 أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص 125.

II-3)-تداعيات كورونا على القطاع المالي والبنكي عالميا:

ستتطرق الدراسة الى أثر جائحة كورونا على القطاع البنكي والمالي عالميا من خلال :

II-3-1) - أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي:

خلقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة. فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي. وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدتها وطول مدتها. ويوضح آخر عدد من تقرير الاستقرار المالي العالمي بتاريخ (2020/04/14) أن النظام المالي وقع عليه تأثير حاد بالفعل، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي.

قد حدث هبوط حاد في أسعار الأصول الخطرة (تتمثل في ممتلكات مادية ملموسة وتتمثل في الأصول ذات العائد المرتفع مثل العقارات التجارية والأراضي والمباني ومعدات البناء والسيارات ...الخ) منذ تفشي هذه الجائحة. وفي أسوأ نقطة من موجة البيع الأخيرة، عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في 2008 و 2009. فعلى سبيل المثال، تحمل الكثير من أسواق الأسهم – في الاقتصادات الكبيرة والصغيرة على السواء – انخفاضات بنسبة 30% أو أكثر في فترة القاع. وحدثت قفزة في فروق العائد، وخاصة بالنسبة للشركات ذات المراتب الأدنى. كذلك ظهرت علامات الضغط في كبريات أسواق التمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأمريكي.

توتر الأسواق وارتفع التقلب بدرجة حادة، فوصل في بعض الحالات إلى مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية، في سياق عدم اليقين بشأن التأثير الاقتصادي للجائحة. ومع ارتفاع التقلب الحاد، حدث تراجع كبير في سيولة الأسواق، بما في ذلك في الأسواق التي يُنظَر إليها تقليديا كأسواق عميقة، مثل سوق سندات الخزانة الأمريكية، مما ساهم في حدوث تحركات مفاجئة في أسعار الأصول[1].

1 توبياس أدريان، المستشار المالي ورئيسا إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق النقد الدولي، وفايبو ناتالوتسي (نائب لمدير الأسواق النقدية والرأسمالية) تقويم الاستقرار المالي العالمي (2020/04/14) الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي على الموقع الالكتروني
https://www.inf.org/ar/bublication/GFSR

الشكل رقم (07) انخفاض أسعار الأصول الخطرة.

إنخفاض أسعار الأصول الخطرة مثل الأسهم والسلع والسندات ذات العائد المرتفع إنخفاضا حادا

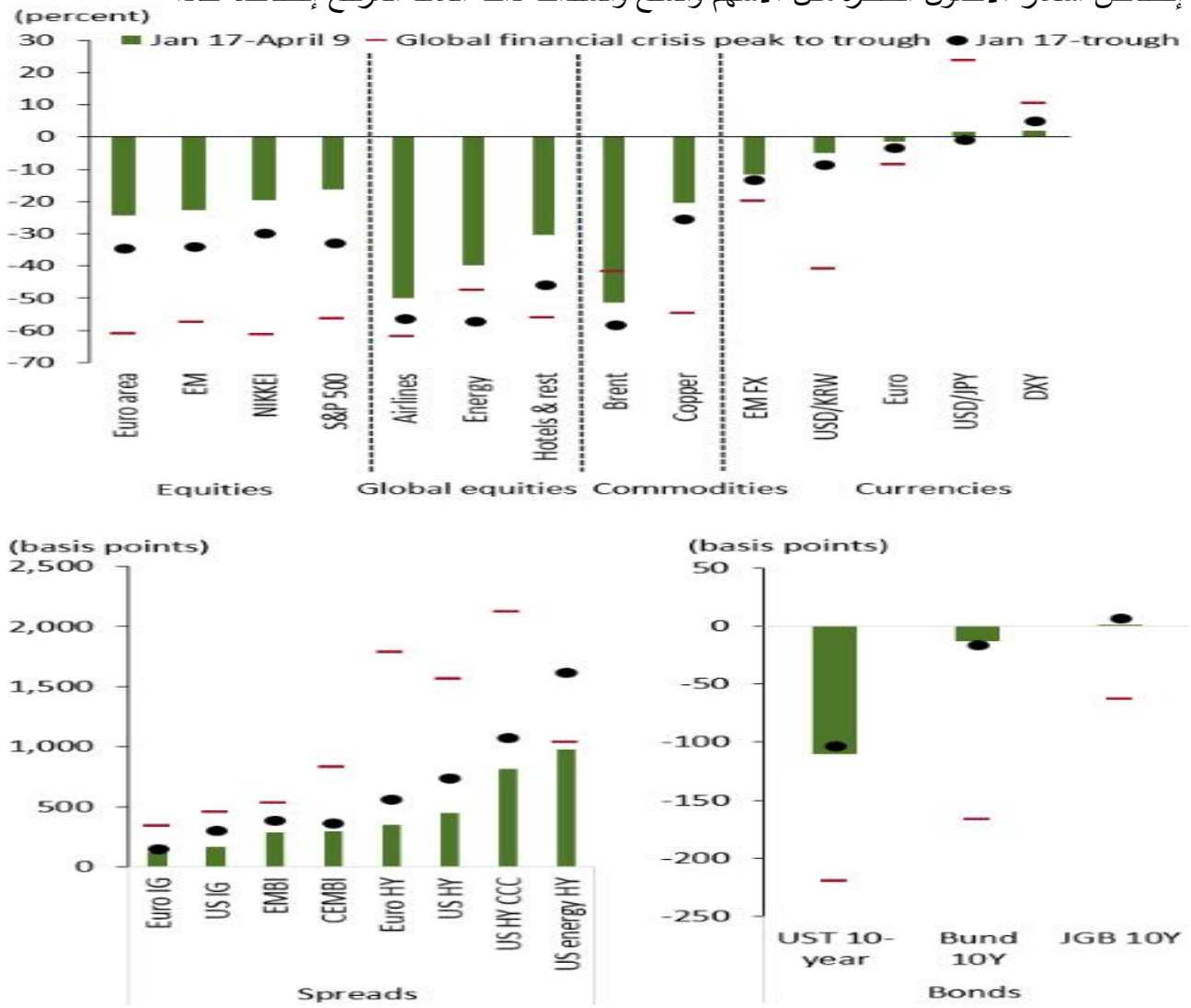

Source :WWW.FMI.COM, Rapport sur la stabilité financiére international le 14/04/2020

II-3-2)-أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية (البورصات):

❖تأثرت قطاعات كثيرة في الدول نتيجة أزمة فيروس كورونا، ومن القطاعات التي تأثرت بشكل سلبي القطاع المالي حيث انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العالمية بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية وتأثر أعمال الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية، وشوهدت المؤشرات الحمراء في أغلب الأسواق العالمية مع تصاعد أعداد المصابين والوفيات، ومع تفاقم الأزمة قامت دول بإغلاق أسواقهاالمالية مؤقتا لأيام أو أشهر للسيطرة على أجواء الريبة والخوف خاصة مع قلة الطلب على الشراء بل رغبة عدد كبير من المتعاملين بالهروب من هذه الأسواق، وقامت دول أخرى بتقييد التداول خشية

الانخفاضات الحادة، وقامت دول أخرى بضخ أموال لإنعاش الأسواق أو سمحت للبيع على المكشوف بالنسب مرتفعة لتنشيط التداولبها ودعمها[1].

❖ أدت حالة عدم اليقين وتجديد الأوضاع المالية إلى إرتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين فزيادة عدم اليقين وتشديد الأوضاع المالية أدت إلى ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر بلدان العالم، كمقياس التقلب في سوق الأسهم. وفي هذا السياق، سجلت البورصات هبوطا حادا في الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وشهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين انتابهم القلق إلى إدخال آخر المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في استراتيجياتهم الاستثمارية، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (8) أثر الارتفاع الحاد في عدم اليقين على أسواق الأسهم في البورصات العالمية.

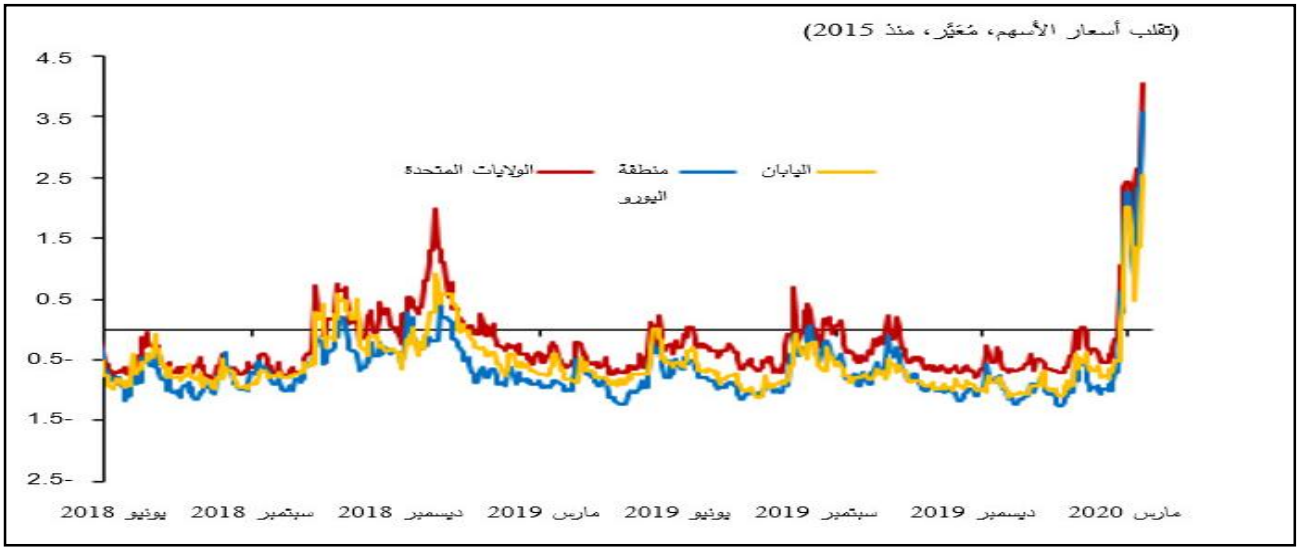

Source :WWW.FMI.COM , Rapport sur la stabilité financiére international le 14/04/2020

يبين الشكل اعلاه ارتفاع حاد في عدم اليقين بشأن المستقبل كما يتبين من أسواق الأسهم التي سجلت ارتفاعا حادا في مستوى التقلب الضمني في عقود الخيار.

- نتج عن هذا الارتفاع الحاد في عدم اليقين اتساع عام في فروق العائد على السندات عبر الأسواق المختلفة إذ يسعى المستثمرون لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحول من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر أمانا. وأدت عمليات إعادة التوزيع هذه إلى إلحاق ضرر كبير بالسندات مرتفعة العائد وسندات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة حادة في فروق العائد على سندات الاسواق الصاعدة والأسواق الواعدة المقومة بالدولار الأمريكي.

1 أحمد فايز الهرش (مرجع سابق) الصفحة 124.

الخبر السار هو أن البنوك أكثر صلابة بوجه عام مقارنةً بما كانت عليه قبل وقوع الأزمة المالية في 2008، لأن لديها احتياطيات وقائية أكبر من رأس المال والسيولة. ويعني ذلك أن المخاطر التي تشأ من القطاع المصرفي وتهدد الاستقرار المالي أصبحت أقل بكثير، على الرغم من تراجع أسعار الأسهم.

غير أن السلطات الرقابية ينبغي أن تتابع عن كثب التطورات الحادثة في البنوك. ونظرا للطبيعة المؤقتة لتفشي الفيروس، يمكن أن تنظر البنوك في إجراء عملية إعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بالنسبة للمقترضين الأشد تضررا. وينبغي أن تعمل الأجهزة الرقابية بصورة وثيقة مع البنوك لضمان أن تكون هذه الإجراءات شفافة ومؤقتة في نفس الوقت. ويجب أن يكون هدفها هو الحفاظ على القوة المالية والشفافية على مستوى القطاع المالي ككل.

II-4) اولويات السياسة المالية في مواجهة الازمة :

للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي، كانت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم هي أول خط للدفاع من خلال ما يلي[1]:

أ- قامت هذه البنوك بتيسير السياسة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية – وهو ما وصل بها إلى مستويات منخفضة تاريخية في حالة الاقتصادات المتقدمة. كذلك قام نصف البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلا بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية. وستتعزز آثار تخفيضات أسعار الفائدة من خلال إرشادات البنوك المركزية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية والبرامج الموسعة لشراء الأصول.

ب- قدمت البنوك المركزية سيولة إضافية للنظام المالي، بما في ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة .

ت- اتفق عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية عن طريق ترتيبات خطوط تبادل العملات.

وأخيرا، أعادت البنوك المركزية تفعيل البرامج التي استُخدِمت أثناء الأزمة المالية العالمية كما أطلقت مجموعة من البرامج الجديدة واسعة النطاق، بما في ذلك شراء الأصول الخطرة كسندات الشركات. ومن خلال تدخل البنوك المركزية في هذه الأسواق باعتبارها "مشتري الملاذ الأخير" ومساعدتها على احتواء الضغوط الرافعة لتكلفة الائتمان، تضمن هذه البنوك استمرار إتاحة الائتمان بسعر معقول لقطاعَي الأسر والشركات.

1 توبياس أدريان، وفابيوناتالوتسي، مرجع سابق.

حتى الآن، أعلنت البنوك المركزية خططا للتوسع في توفير السيولة – بما في ذلك عن طريق القروض ومشتريات الأصول – بواقع 6 تريليون دولار على الأقل وأشارت إلى استعدادها لاتخاذ مزيد من الإجراءات إذا اقتضت الظروف ذلك.

نتيجة لكل هذه الإجراءات الرامية إلى احتواء تداعيات الجائحة، استقر مزاج المستثمرين, وانحسرت التوترات إلى حد ما في بعض الأسواق، وتعافت أسعار الأصول الخطرة جزئيا من انخفاضاتها السابقة. غير أن المزاج السائد لا يزال هشا، وتظل الأوضاع المالية العالمية أكثر تشددا بكثير مقارنة بما كانت عليه في بداية العام.

مع ذلك، فقد تُخْتَبَر صلابة البنوك في مواجهة التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي الذي قد يتضح أنه أشد وأطول من المتوقع حاليا.

II-5)- اجراءات الحد من تداعيات جائحة كورونا

الشكل التالي يوضح أهم الإجراءات التي قامت بها بعض الدول للحد من تداعيات هذه الجائحة:

الشكل رقم (09): إجراءات الحد من تداعيات الجائحة

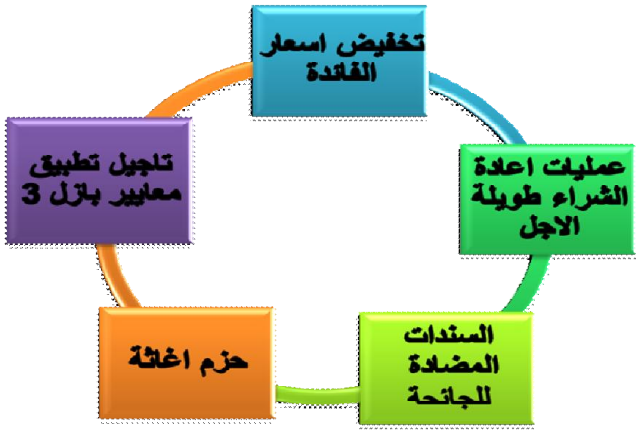

المصدر: محبوب علي, سنوسي علي , تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل03

نلخص فيما يلي أهم أنواع السياسات التي استخدمتها البنوك[1] :

- ✓ **تخفيضات أسعار الفائدة:** تعد تعديلا الفوائد من بين أهم الأدوات الأكثر شيوعا المتاحة للبنوك المركزية حيث ان خفض تكلفة الإقراض للمستهلكين غالبا ما يترجم زيادة في الإنفاق, ونشير هنا إلى انه وفي حين كان مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي قد المح سابقا إلى إبقاء أسعار الفائدة مستقرة خلال عام 2020, إلا أن المخاطر المتزايدة دفعته إلى خفض الفوائد، وهو الخفض الأول الذي قام بها منذ الأزمة

1محبوب علي,سنوسي علي ,تداعيات جائحة كورونا في تاجيل مقررات لجنة بازل 03,مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد08 العدد03 سبتمبر 2020 ,تاريخ النشر 2020/09/30 ,ص81-82

المالية سنة2008، كما تبعه بنك كندا المركزي، بتخفيضه للفائدة بمقدار 50 نقطة, ليكون البنك المركزي الثاني ضمن مجموعة السبع G7 الذي يقوم بهذا الإجراء.

- ✓ **عمليات الريبو (إعادة الشراء طويلة المدى):** بهدف دفع نشاط الإقراض اعتمد البنك المركزي الهندي تفعيل عمليات إعادة الشراء(الريبو) طويلة الأجل وخفض أسعار الفائدة. وقد توقع البنك المركزي الهندي أن تضخ هذه الإجراءات أموالا جديدة لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتشجيع الإقراض المصرفي، بما يصل إلى تريليون روبية (13.6 مليار دولار) من خلال عمليات إعادة الشراء. كما استخدمت الصين أدوات مماثلة حيث ضخت 1.2 ترليون يوان (173 مليار دولار) في أسواقها عبر اتفاقيات إعادة شراء السندات والتي ترافقت مع خفض البنك المركزي الصيني سعر الريبو لزيادة نشاط الإقراض.

- ✓ **السندات المضادة للجائحة: Anti-epidimic bonds**

بهدف دعم الشركات المحلية ومساعدتها على الاستمرار اشترت المصارف الصينية المملوكة للدولة مجموعة كبيرة من السندات المصدرة من قبل الشركات الصينية , مع الإشارة إلى أن عائدات هذه السندات مخصصة جزئيا لجهود الإغاثة من الفيروس داخل الصين وقد أصدرت أكثر من 150 شركة صينية مهددة بالإقفال مثل هذه السندات, وجمعت أكثر من 237 يوان (34مليار دولار), وساعدت المصارف المملوكة من الحكومات الصينية في جعل تكلفة الإقراض لتلك الشركات ارخص, وذلك عن طريق شراء كميات كبيرة من السندات بأسعار فائدة منخفضة, وهكذا, فقد ساعد هذا الإجراء الحكومة الصينية على مد الشركات التي كانت على وشك التخلف عن السداد بالسيولة بشكل مباشر.

حزم الاغاثة: أعلن صندوق النقد الدولي تقديم حزمة إغاثة بقيمة 50 مليار دولار للدول لمساعدتها في جهود مكافحة الجائحة، منها 10 مليارات دولارات بشكل قروض بتكلفة 0بالمئة، وتستهدف الحزمة الدول الأقل الدول الأقل دخلا والدول النامية حيث يمكن للدول المؤهلة لهذا الغرض ان تتقدم مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج مسبق مع الصندوق.

تأجيل مقررات لجنة بازل 03:

أعلنت لجنة بازل عن سلسلة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الجائحة عن المصارف, شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ مقررات لجنة بازل 03 الجديدة ,وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال لمدة عام ابتداء من يناير2023

كما منحت اللجنة المصارف تمديدا مماثلا لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق , ومتطلبات الإفصاح ضمن الدعامة الثالثة, أما بالنسبة لتطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة نظاميا , فقد تم تأجيل حتى عام 2022.

من المتوقع أن يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 03 الجديدة المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للازمة الناجمة عن فيروس كورونا, الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية[1].

في الشكل التالي سنقوم بعرض أهم البرامج التحفيزية لعدد من الدول العربية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة:

الشكل رقم(10) البرامج التحفيزية في عدد من الدول العربية

المصدر: اتحاد المصارف العربية https // uabonline.org/ar/

❖ من خلال الشكل التالي قامت العديد من الدول العربية بإجراءات إضافية للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة بسبب توقف النمو الاقتصادي مع تقديم هذه الحكومات حزم دعم متنوعة عبر البنوك او مباشرة وهذا بهدف منع انهيار الشركات ولتخفيف الضغوطات الناتجة عن تراجع الإيرادات والحد من تسريح العمال.

❖ إن الاستجابة للتأثيرات العميقة للفيروس تمثل تحديات جدية لصانعي السياسة في الدول العربية، ومع إطلاق عدد من الدول العربية إجراءات مالية كبيرة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا .فان احد المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها تلك الدول هو ارتفاع العائد على الديون الحكومية بشكل كبير(وربما غير مسبوق) وبالتالي جعل تكلفة الدين العام أعلى بكثير.

1 محبوب علي,سنوسي علي ,تداعيات جائحة كورونا في تاجيل مقررات لجنة بازل 03,مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد08 العدد03 سبتمبر 2020 ,تاريخ النشر 2020/09/30 ,ص80

❖ وهنا يأتي دور السياسة النقدية التي يمكن أن تساعد في تخفيف انكماش السيولة في السوق، حيث أن حجم التحدي الكبير يجعل من الصعب على السياسة المالية حل المشكلة وحدها، فإذا ترك الإنفاق الحكومي الضخم وحده، فهو يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة التمويل بشكل كبير كما اشرنا، الأمر الذي قد يسبب نشوء أزمة كبيرة في خدمة الدين العام في المستقبل. وهكذا فالمطلوب هو مقاربة متناسقة ومتسقة، حيث تقوم الحكومات بضخ الأموال اللازمة لتامين الاستمرار للشركات وللأسر وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل البنوك المركزية على ضمان ارتفاع أسعار الفائدة.

❖ كما يتوجب على السياسات النقدية أن تسعى إلى تخفيف التوازن بين دعم النمو من جهة ومعالجة الضغوط الخارجية من جهة أخرى وخاصة في ظل أسعار النفط الكبيرة وانعكاس التدفقات الرأسمالية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل المتعلق بتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وبعد دراسة مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة وتبيان تأثيرها على القطاع المالي, والبنكي عالميا مع التطرق إلى ما قامت به البنوك المركزية العالمية لاحتواء الوضع تبين لنا أن أزمة كوفيد-19 تمثل أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل إذ أنها تعتبر أول أزمة صحية عالمية شملت كل دول العالم دون استثناء وأثرت على كافة الميادين, كما كان أول ظهور لفيروس كورونا في ديسمبر/كانون الأول 2019 في الصين.

كما بين الفصل الثاني أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي في عدة جوانب منها النمو الاقتصادي العالمي من خلال انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمة، والتأثير على أسعار خامات النفط نتيجة توقف عمل المصانع بسبب أزمة الإغلاق الكبير والذي قابله ارتفاع أسعار الذهب عالميا،كما أثرت الجائحة على التجارة الدولية وقطاع السياحة بسبب تعطل حركة النقل الجوي والبري والبحري وهذا ما قابله انخفاض صرف العملات زيادة على ارتفاع نسبة البطالة وفقدان الوظائف في كل دول العالم، و ارتفعت كذلك أسعار السلع الدولية الواسعة الاستهلاك خاصة المواد الغذائية والصناعات الطبية والمعقمات، وكانت هناك خسائر كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الشركات نتيجة لتوقف العديد من المصانع كليا أو جزئيا عن العمل بسبب حضر التجول المفروض لتفادي انتشار الوباء.

أما بخصوص تداعيات الجائحة على القطاع المالي والبنكي عالميا فقد بينت الدراسة أن الجائحة أثرت على الأسواق المالية العالمية من خلال انخفاض مؤشراتها نتيجة صدمة الإغلاق الكبير كما كانت هناك خسائر كبيرة للاستثمار الأجنبي والمباشر وقطاع الشركات نتيجة لتوقف العديد من المصانع كليا أو جزئيا عن العمل بسبب حظر التجول المفروض لتفادي انتشار الوباء، إذ تعتبر جائحة كورونا أكبر أزمة تهديد للاستقرار المالي العالمي حسب تصريحات منظمة الدول العالمية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي.

أخيرا استنتجت الدراسة أن البنوك المركزية كانت أول خط للدفاع عن استقرار النظام المالي العالمي من خلال عدة إجراءات وتدابير احترازية قامت بها من اجل توفير ضخ السيولة اللازمة وضمان نشاط البنوك وبالتالي كان لها دور حاسم في حماية النظام المالي العالمي في ظل الأزمة.

الفصل الثالث

النظام البنكي الجزائري

III) -الفصل الثالث: النظام البنكي الجزائري.

تمهيد

تعتبر الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الاقتصاد من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات الجهاز المصرفي طالبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، لذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية الاقتصادية زادت الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي أكثر وأوسع خدمات.

يتناول هذا الفصل تعريف ومكونات الجهاز المصرفي ثم الانتقال إلى تركيبة النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض وبعده وذكر أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني.

ثم ينتقل إلى عرض أهم الخدمات المقدمة في الجهاز المصرفي وذلك بالتطرق إلى دوره في جذب الودائع (تعبئة المدخرات) وتوظيف الموارد (تقديم القروض)، وفي الأخير سوف نتطرق إلى الفرق بين البنوك العامة والخاصة الناشطة في القطاع المصرفي من حيث الفرق في العدد بين البنوك العامة والخاصة والوكالات بتقديم إحصائيات حسب تقرير بنك الجزائر.

III- 1)- تركيبة النظام المصرفي الجزائري:

لم تكن الهياكل المصرفية الموجودة في وقت الاستعمار إلا امتدادا أو توسيعا للهياكل الفرنسية والأجنبية عموما، لهذا تم خلق نظام للتداول بالفرنك الفرنسي الذي لم يؤكد رسميا إلا في سنة 1849، لينشئ بعدها معهد الإصدار باسم " بنك الجزائر" في 4 أوت 1851 وكان يهدف إلى تمويل وتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية وتسهل عملية التجارة والتبادل بين الفرنسيين والمستعمرين المقيمين في الجزائر، لكنه عرف أزمة شديدة في الفترة ما بين 1880 و1900 بسبب المبالغة في منح القروض فتغير اسمه ليتحول إلى "البنك الجزائري التونسي" في 08 جانفي 1904 ثم عاد اسمه من جديد "بنك الجزائر" بعد حصول تونس على استقلالها عام 1958، واستمر في اشغاله حتى 31 ديسمبر 1962 أين حل محله " البنك المركزي الجزائري" بعد استعادة البلاد لسيادتها[1].

III-1-1) -وضعية النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض:

بعد الاستقلال مباشرة، بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962، والدينار الجزائري سنة 1969، وتأميم بنوكها سنة 1966، كما عرفت هذه الفترة تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة كما يلي:

- البنك المركزي الجزائري(BCA) في 13 ديسمبر 1962[2].
- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD)سنة 1972.
- الصندوق الوطني للتوفير(CNEP) والاحتياط في 10 أوت 1964.

ولقد تم إجراء إعادة هيكلة وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997.

- البنك الوطني الجزائري BNA في 13 جوان 1966.
- القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967.
- البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 01 أكتوبر 1967.

1 سعيد بوزيدي "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة الجزائر، أفريل 2003، ص 3.

2 بموجب قانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962.

بعد الاستقلال تبنت الحكومة الجزائرية التسيير المخطط مركزيا هو ما يؤكده جعل وزارة المالية هي المسؤولة على تسير النقد والقرض وذلك بموجب قانون المالية لعام 1966، إلا أنه من أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة الجديدة، ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطة الجزائرية إجراء إصلاحات ابتداء من 1970 .

- **إصلاح السبعينات:**

لقد ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، وفي هذا النوع من الاقتصاد تملك الدولة بالكامل لوسائل الإنتاج، فإن كل القرارات المتعلقة بالتمويل، للاستثمار، الإنتاج والتوزيع تتخذ بطريقة إدارية وبيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تعود ملكية رؤوس الأموال البنوك العمومية كلية إلى الدولة، ومنه فإن كل القرارات الهامة المتعلقة بالنظام المصرفي، كانت تتخذ مركزيا وبطرقة إدارية كذلك، أي البنك لم يكن له أي رأي في اختيار التمويلات للمشاريع الاقتصادية التي يراها مناسبة، بل يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع[1].

كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك[2]، حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات داخل مشاريعها الاقتصادية في إطار البرامج المخططة.

- **إصلاحات الثمانينات:**

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي، كما تم في سنة 1986 إصلاح القطاع الفلاحي، بتخصيص مزارع الدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات خاصة، فأصبحت هذه الإصلاحات ضرورية، خاصة بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية، إثر انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 1986، كما أبرز هذا الوضع نقائص نمط التسيير الاقتصادي، وأبرز كذلك ضرورة إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي[3].

وكون القطاع المصرفي جزءا لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي ككل فقد كان لابد من إخضاعه هو أيضا إلى إصلاحات، فأعيدت هيكلته بإنشاء بنكين وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتأسس في 13 مارس

1 أحمد هني، اقتصاديات الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص70.

2 Ammour Benhalima, le systéme bancaire algérien textes et réalité. Dahleb, Alger,1997,p19.

3 جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، السياسة النقدية في الجزائر، سلسة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، ص 302- 303.

1982، وبنك التنمية المحلية(BDL) وتم تأسيسه في 30 أفريل 1985 وبهذا أصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية، ولكن هذا لم يحدث أي جديد فيما يتعلق بدور البنوك[1].

وفي سنة 1986، صدر قانون مصرفي جديد رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسب ما يقتضيه اقتصاد السوق.

ولقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظى فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرة وواضحة بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ" نظام مؤسسات القرض" فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة تسير حسب مبادئ التجارة والمردودية.

III-1-2)- النظام المصرفي في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض:

لمسايرة الإصلاحات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني على كافة المستويات، فإذا القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض معدلا ومغيرا ومتمما للقانونين السابقين الأول الخاص بنظام البنوك والقرض والثاني متماشيا أكثر مع المؤسسات وخاصة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، فقد حمل قانون النقد والقرض أفكار جديدة فيها يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالها في الجزائر، وكذا تم السماح بإنشاء بنوك خاصة.

- **مجلس النقد والقرض:** يعتبر انشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

- **بنك الجزائر:**

يعرف هذا القانون بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]، وبذلك أصبح البنك الجزائري يعرف في تعامله مع الغير بنك الجزائر[3]، كما يخضع هذا الأخير إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا[4]، وكما تعود ملكية رأسماله للدولة وهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا للقانون التوجيهي للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويسير بنك الجزائر من قبل جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

1 Ammour Benhalima, le systéme bancaire algérien textes et réalité OP-cit , p49.

2 المادة رقم 11 من قانون النقد والقرض.

3 د. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2003، ص 200.

4 المادة رقم 19 من قانون النقد والقرض.

البنوك والمؤسسات المالية من وجهة نظر 90-10:

البنوك التجارية: في المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية إجراء العمليات الموصوفة المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون ومن بين العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية هي[1]:

- جمع الودائع من الجمهور ومنح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

المؤسسات المالية: المادة 15 من القانون " المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية، ماعدا تلقي الأموال من الجمهور في المادة 111.

البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: حسب القانون أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر وتخضع لقوانين القانون الجزائري تحت شروط نذكر منها[2]:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

✓ **البنك الاتحادي:** هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وترتكز نشاط هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والاستشارات المالية إلى الزبائن.

✓ **مؤسسات مالية أخرى في طور النشأة:** من بين المؤسسات التي حصلت على اعتماد المجلس هي:
منح المجلس رخصة إنشاء شركة متخصصة في اجتماعه بـ 28 جوان 1997 وهذه الشركة متخصصة في القروض الآجلة رأسمالها الاجتماعي 200 مليون دينار وتتخصص في تمويل القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.
منح رخصه بتأسيس بنك خاص يسمى البنك التجاري والصناعي الجزائري برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار، كما قد رخص البنك بتأسيس بنوك أخرى ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية، مثل بنك الخليفة البنكية العربية، سيتي بنك، القرض الليوني.

1 طاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 202.
2 طاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 203.

سيتي بنك: هو أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف وتحصل على الاعتماد في ماي 1998 برأسمال قدره 1.2 مليار دينار.

الشركة البنكية العربية: تحصلت على الاعتماد في 1997/11/17 ومقرها في البحرين ويقدر رأسمالها بـ 20٪ مليار دولار بمساهمة كل من المؤسسة العمومية المصرفية 70٪ المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي 10٪ المؤسسة العربية للاستثمار بـ 10٪، الصندوق الجزائري للتأمين بـ 5٪ ومتعاملين جزائريين خواص بـ 5٪.

الشركة العامة الفرنسية: فتحت فرعا بالجزائر في 1998/04/15 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري وتتكفل بتمويل نشاطات التجارة الخارجية.

البنك العربي الأردني: يقع في عمان تحصل على الاعتماد من طرف المجلس برأسمال قدره 50 مليون دينار جزائري.

بنك ناتكسيس الأمانة: يقدر رأسماله بـ 500 مليون دج، ولقد جاء نتيجة دمج القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة والخارجية.

البنك القطري ريان بنك: أنشئ من طرف مجلس النقد والقرض في 1998/03/28 واعتمد من طرف بنك الجزائر 1998/07/27 بموجب القرار رقم 4- 98 بمساهمة 9 مساهمين برأسمال قدر بـ 8.6 مليون دولار وسحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 13 2003 الصادر بتاريخ 2003/05/29.

منى بنك: وهو عبارة عن بنك تجاري تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض 1998/08/08 برأس مال قدره 620 مليون دج وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

البنك التجاري والصناعي الجزائري: أنشئ برأسمال قدره 500 مليون دج للقيام بمختلف النشاطات والعمليات الخاصة بتمويل التجارة الخارجية، كما سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 8-2003 بتاريخ 2003/08/21.[1]

البنك الدولي الجزائري: تحصل على الاعتماد برأس مال مختلط وطني وأجنبي.

البنك العام المتوسط: تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دج منها 8٪ عبارة عن مساهمات أجنبية، حيث يقوم بمجمل العمليات المصرفية.

الشركة الجزائرية للبنوك: تحصلت على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 12 جوان 1999، واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02، ويعتبر شركة مساهمة أنشئت بالأغلبية من طرف مشرفين جزائريين، برأس مال 700 مليون دج.

- ✓ **واقع المنظومة المصرفية في المرحلة الراهنة:**

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية الستة وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 29 بنكا في نهاية 2004، وهذه البنوك والمؤسسات تتوزع على النحو التالي:

1 يومية خبر، العدد 3923، الصادر بتاريخ 2003/11/01

- ستة بنوك عمومية بما في ذلك صندوق التوفير والاحتياط.
- مؤسسة تأمين واحدة معتمدة للقيام بالعمليات البنكية وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- خمسة عشرة بنك خاص وطني وأجنبي.
- بنك واحد مختلط برأس مال أجنبي سعودي وهو بنك البركة.
- أربع مؤسسات مالية اثنان منها عمومية
- مؤسستين للتمويل التأجيريLeasing .

فإذا كانت البنوك العمومية ولأسباب تاريخية تملك شبكة واسعة من الوحدات المصرفية – الوكالات – تبلغ 1083 وكالة نهاية 2005، بينما البنوك الخاصة تبلغ عدد وكالاتها مجتمعة 120 وكالة ويلاحظ في الفترة الأخيرة تقلص البنوك الخاصة في السوق المصرفية وهذا منذ أزمة بنك خليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، وبالرغم من هيمنة البنوك العمومية الستة على السوق المصرفية الجزائرية إلا أن وظيفتها المالية والتنظيمية والتسييرية لا تبعث على الاطمئنان وتعاني من اختلالات سواء تعلق الأمر بالجانب التسييري والتحكم في وظائفها بفعالية أو من حيث تنوع منتجاتها وخدماتها[1].

III-1-3)- أهمية الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني:

يعرف الجهاز المصرفي على أنه: " المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد[2] "

فالجهاز المصرفي هو الجهاز العصيب للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه طبقا لنظرية النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي.

1 بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، نقود ومالية، جامعة الجزائر دفعة 2005-2006، ص 88.

2 Elis Cohen, Gestion Financière de l'Entreprise et Développement Financer , Diffusion Edicef ou Ellipses Selon Pays, Canada, 1991 .P 30.

الشكل رقم (11): الجهاز المصرفي نظام مفتوح.

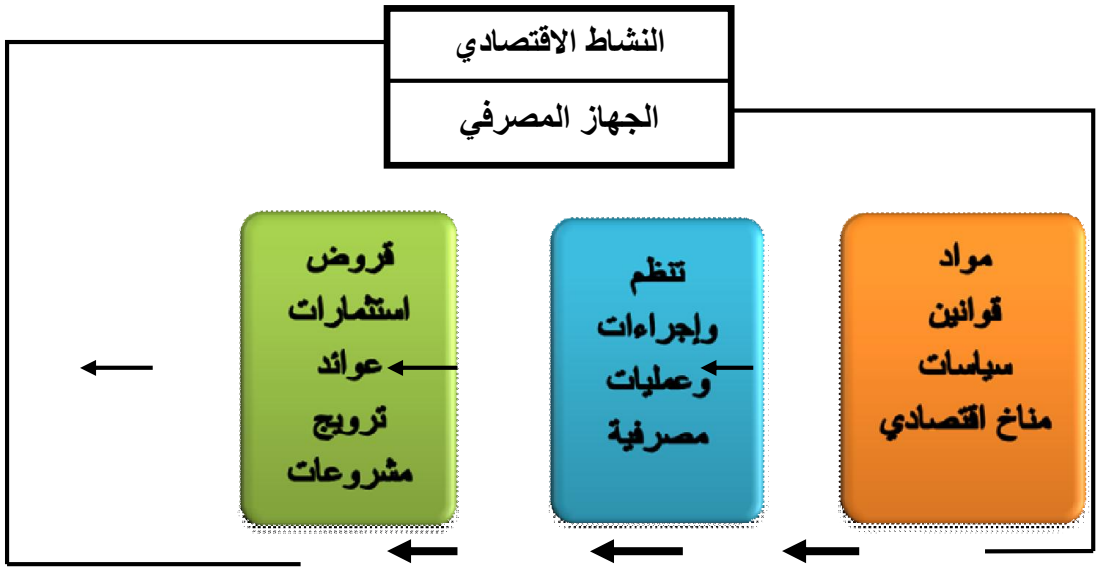

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 22.

- يتضح من خلال الشكل أن الجهاز المصرفي يستمد موارده من النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة من الموارد والقوانين والسياسات ومكونات المناخ، الاقتصادي والسياسي بصفة عامة، وفي ظل النظم والإجراءات تتم العمليات المصرفية المختلفة وتخرج في شكل قروض واستثمارات وعوائد وترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الاقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي وهكذا.
- نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقدمي الخدمات التالية[1]:
  - تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
  - تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع.
  - تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
  - المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
  - تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

1 هشام جرب، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 05

- حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان، وغريه من أدوات الدفع المستحدثة.

III-2)- دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع وتوظيف الموارد:

III-2-1)- دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع (تعبئة المدخرات)

يقوم الجهاز المصرفي في أي بلد بوظيفته الأساسية المتمثلة في تجميع الموارد المتمثلة في المدخرات أو الودائع من الزبائن بغية إعادة تشغيلها واستثمارها من خلال تمويل الاقتصاد والاستثمارات، وهذا بتقديم قروضا طويلة أو قصيرة الأجل[1].

تمثل الودائع بأشكالها المختلفة الآلية الرئيسية التي تطرحها البنوك الجزائرية لتعبئة المدخرات، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري في سياسته لإدارة الودائع يعتمد بصفة كبرية على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

حيث عرف نشاط تجميع الودائع تحت الطلب ولأجل ارتفاعا بنسبة 9.8٪ 2018 مقابل 13.1 في 2017، مع احتساب الوديعة المخصصة كضمان الالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المسندي، الضمانات والكفالات) يرتفع إجمالي الودائع المجمعة في نهاية 2018 بنسبة 6.7٪ مقابل 12.7٪ في سنة 2017.

1 A. Boudinot, J.C. Frabot, "Technique et Pratique Bancaires", 4ème Edition, Editions Sirey, Paris, France, 1978, P 15.

الجدول رقم (2): هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2014- 2018)

الوحدة : ملايير الدينارات، نهاية الفترة.

طبيعة الودائع	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحق الطلب:	4 434.8	3 891.7	3 732.2	4 499.0	4 880.5
المصارف العمومية	3 712.1	3 297.7	3060.5	3755.5	4 0547.7
المصارف الخاصة	7 22.7	594.0	671.7	733.5	825.8
الودائع لأجل:	4083.7	4 443.4	4 409.3	4 708.5	5 232.6
المصارف العمومية	3 793.6	4 075.8	4 010.8	4 233.0	4 738.3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	348.8	428.8	412.8	456.9	544.1
المصارف الخاصة	290.1	367.6	398.6	475.5	494.3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	56.0	67.2	66.6	86.5	106.0
الودائع كضمان*	599.0	865.7	938.4	1024.7	809.6
المصارف العمومية	494.4	751.3	833.7	782.1	626.7
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1.4	8.8	3.9	2.1	2.9
المصارف الخاصة	104.6	114.4	104.7	242.6	182.9
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1.9	1.8	6.3	4.6	6.2
مجموع الودائع المجمعة:	9 117.5	9 200.8	9 079.9	10 232.2	10 922.7
حصة المصارف العمومية	٪87.74	٪88.30	٪87.06	٪85.81	٪86.24
حصة المصارف الخاصة	٪12.26	٪11.70	12.94	٪14.19	٪13.76

Source Rapport annuel,evolution économique en Algerie, banque d'algérie, 2018,p 77.

(*)الودائع المخصصة كضمان الالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات)

تحليل معطيات الجدول رقم (3)

شهدت الودائع تحت الطلب سنة 2014 بنسبة 48.64٪ بقيمة 4434.8 مليار دينار لتنخفض إلى نسبة 42.29٪ سنة 2015 بقيمة 3891.7 مليار دينار، ثم تواصل إنخفاضها سنة 2016 إلى نسبة 41.10٪ بقيمة 3732.2 مليار دينار مقاربة مع سنة 2015، ثم ترتفع سنة 2017 إلى 43.96٪ بقيمة 449.90 مقارنة مع سنة 2016، وتواصل ارتفاعها سنة 2018 بنسبة 44.68 ٪ بقيمة 4880.5 مقارنة بنسبة 2017.

سجلت الودائع لأجل ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة سنة 2018 قيمة 5232.6 مليار دينار أي ما نسبة 47.90٪ إلى اجمالي الودائع مرتفعة بنسبة طفيفة عن سنة 2017 قدرت بـ 1.89٪ التي بلغت فيها قيمة

4708.5 مليار دينار ونسبة 46.01٪ من اجمالي الودائع، وبلغت نسبة الودائع لأجل سنة 2016 بنسبة 48.56٪ بقيمة 4409.3 مليار دينار وبالتقريب متساوية مع نسبة سنة 2015 بنسبة 48.29 ٪ بفارق طفيف قدر بـ 0.72٪، وبلغت نسبة الودائع لأجل سنة 2014 بنسبة 44.78٪ بقيمة 4083.7 مليار دينار.

سجلت الودائع لضمانات إلى إجمالي الودائع هي كذلك ارتفاعا مقبولا من سنة 2014 إلى غاية 2017 ثم انخفضت سنة 2018 حيث كانت النسب كالآتي: بلغت نسبتها 2014 بـ 6.56٪ وبنسبة 9.40٪ سنة 2015، ونسبة 10.33٪ في 2016 ونسبة 10.01٪ في 2017 لتنخفض سنة 2018 إلى 7.41٪

أما بخصوص المصارف العمومية والخاصة فحسب الجدول رقم (3) هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري فنلاحظ ما يلي:

ارتفاع حصة المصارف العمومية من مجموع الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال سنوات الدراسة (2014 إلى 2018) حيث بلغت بمعدل 87.03٪ خلال هذه السنوات مقارنة بالمصارف الخاصة التي تبقى ضئيلة والتي بلغ معدلها خلال سنوات الدراسة بـ 12.97 ٪

أما إذا نظرنا إلى الودائع حسب القطاعات المؤسساتية فيمكن ملاحظة ما يلي:

III-2-2)- دور الجهاز المصرفي في توظيف الموارد (تقديم القروض)

يعتبر الإقراض المحور الرئيسي لعمل الجهاز المصرفي، فيعد تجميعه للمدخرات يقوم بتوظيف هذه الأموال عن طريق الإقراض، إذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عله الجهاز المصرفي في إيراداته.

حيث بلغت القروض المصرفية الموجهة الاقتصاد، بعد طرح القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، 9974 مليار دينار في 2018 مقابل 8877.9 مليار دينار في 2017، مسجلة نموا بنسبة 12.35٪ (12.27 ٪ في 2017)

يبين الجدول الآتي طابع نشاط القروض المصرفية الموجهة الاقتصاد (بعد طرح القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية):

الجدول رقم (3) هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2014- 2018)

قروض المصارف (القطاعات)	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	3 382.9	3 688.9	3 952.8	4 311.8	4 944.2
المصارف العمومية:	3 373.4	3 679.5	3 943.3	4 302.3	4 934.7
القروض المباشرة.	3 210.3	3 521.9	3 789.5	4 154.0	4 786.0
شراء السندات.	163.1	157.6	153.8	148.3	148.3
البنوك الخاصة:	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
القروض المباشرة.	00	00	00	00	00
شراء السندات.	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	3 120.0	3 586.6	3 955.0	4 566.1	5 029.9
المصارف العمومية:	2 338.7	2 687.1	2 982.0	3 401.7	3 701.4
القروض المباشرة.	2 338.5	2 685.4	2 982.0	3 401.7	3 701.4
شراء السندات.	0.2	1.7	0.0	0.0	0.0
البنوك الخاصة:	781.3	899.5	973.0	1 164.4	1 328.5
القروض المباشرة.	781.3	899.5	973.0	1 164.4	1 328.5
شراء السندات.	0.0	0.0	0.00	0.0	0.0
مجموع القروض المنوحة (من القروض المعاد شراؤها)	6 502.9	7 275.6	7 907.8	8 877.9	9 974.0
حصة المصارف العمومية	٪87.84	٪87.51	٪87.58	٪86.78	٪86.59
حصة المصارف الخاصة	٪12.16	٪12.49	٪12.42	٪13.22	٪13.41

Source Rapport annuel2018, évolution économiqueet monétaire en Algérie, banque d'Algérie, 2018,p82.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ما يلي:

خص نمو القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الممنوحة للقطاع العمومي والتي ارتفعت بـ 14.67٪ وكذا القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي ارتفعت بـ 10.16٪ مقابل بالترتيب 9.08٪ و15.95٪ في 2017 من حيث مساهماتها في نمو القروض الموجهة للاقتصاد، ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57.69٪ وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص بـ 42.31٪ على عكس السنوات 2015، 2016، 2017.

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، مهيمنة بنسبة 86.59٪ في حصة السوق، مقابل 13.41 المصارف الخاصة.

في ضل الغياب أسواق مالية متطورة، تتضمن وتغطي القروض المباشرة بطريقه شبه كلية تمويل الاقتصاد بما يساوي 98.4٪ تضمن هذه القروض التمويل للقطاع الخاص بأكمله و96.8٪ من تمويل القطاع العمومي (96.3٪ للقطاع العمومي خلال 2017)

في نهاية 2018، مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصرف العمومية78.63٪ من إجمالي القروض، مقابل 79.44٪ في نهاية 2017 و80.74٪ في 2016 بالنسبة للمصارف الخاصة التي بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 (52٪) تراجعت تدريجيا لتبلغ 37.1٪في 2018 مقابل 39.15٪ في نهاية 2017 و40.96٪ في نهاية2016.

الجدول رقم (4) توزيع القروض الممنوحة حسب مدتها في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2014-2018)

القروض حسب الآجال	2014	2015	2016	2017	2018
القروض القصيرة الأجل	1 608.7	1 710.6	1 914.2	2 298.0	2 687.1
المصارف العمومية.	1 091.0	1 152.4	1 334.1	1 583.7	1 845.2
المصارف الخاصة	517.7	558.2	580.1	714.3	841.9
القروض المتوسطة والطويلة الأجل.	4 894.2	5 564.9	5 993.6	6 579.9	7 287.0
المصارف العمومية	4 621.0	5 214.1	5 591.2	6 120.3	6 790.9
المصارف الخاصة.	273.1	350.8	402.4	459.6	4 96.1
مجموع القروض الممنوحة (الصافية من القروض المعاد شراؤها)	6 502.9	7 275.6	7 907.8	8 877.9	9 974.0
حصة القروض قصيرة الأجل.	٪24.70	٪32.50	٪24.20	٪25.90	٪26.90
حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل.	٪75.30	٪76.50	٪75.80	٪74.10	٪73.10

Source Rapport annuel2018, évolution économique en Algérie, banque d'Algérie, 2018,p84.

- من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل خلال فترة الدراسة أكثر من القروض القصيرة الأجل حيث يؤكد هيكل القروض الموزعة من طرف المصارف خلال الفترة المدروسة تقريبا اتجاه ثابت من 014 إلى 2018 حيث يسجل تغير طفيف، حيث بلغت حصة نسبة قدرها 73.10٪ في سنة 2018 (74.10٪ سنة 2017) من مجموع القروض الموزعة مقابل 26.90٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل في 2018 (25.90٪ في 2017).

- فيما يتعلق بالقروض الرهنية فقد انتقل قائمها من 483.3 مليار دينار نهاية 2016 إلى 561.9 مليار دينار نهاية 2017 ليبلغ 591.3 مليار دينار نهاية 2018، ليسجل بذلك نموا قدره 5.24٪ في 2018 مقابل 16.26٪ سنة 2017، يشار أن ما يقارب ثلثي (3/2) هذا النوع من القروض منحت من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تستنتج الدراسة أن للجهاز المصرفي دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات المختلفة من جمهور المتعاملين معه، والعمل على توجيهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار، كما يعمل الجهاز المصرفي على توفير فرص العمل وتقدمي مختلف الخدمات المصرفية للمجتمع الجزائري، وهذا ما يؤدي به إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري عرف العديد من الإصلاحات كان الهدف منها تقوية دوره في الاقتصاد الوطني، حيث لا يمكن حدوث تنمية اقتصادية بدون هذا الجهاز، لكن في ظل التطورات المصرفية الحديثة، لم تعد هذه الإصلاحات لها أي دور في تطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري وبالتالي القيام بدورها الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يجعل من عملية إعادة النظر في هذه الإصلاحات أمر لابد منه لتأهيل هذا الجهاز المصرفي حتى يصبح في مستوى المؤسسات المصرفية العالمية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصول الموالية.

الفصـل الـرابـع

الجـانب التطبيـقي والميدانـي للدراسة

VI) الفصـل الـرابع: الجـانب التطبيـقي والميداني للدراسة

تمهيد:

بعد ان شملت الدراسة في الجانب النظري الإطار العام للبنوك التجارية من حيث النشأة والمفاهيم العامة وكل الجوانب الضرورية المتعلقة بالبنوك إضافة إلى تطرقها إلى الأداء المالي للبنوك التجارية وذكرها أهم ما يتعلق بتقييم أداء البنوك التجارية .

بعد استعراض لمختلف المفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا وذكر إحصائيات المصابين عالميا والتطرق إلى مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا وتناول تداعيات كورونا على القطاع المالي والبنكي عالميا من خلال التعرض إلى أهم التأثيرات المالية العالمية للجائحة.

أخيرا شملت الدراسة عرض الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إعطاء تحديد وضعيته قبل صدور قانون النقد والقرض وفي ظل صدوره وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وإعطاء لمحة عن الفرق بين البنوك العامة والخاصة الناشطة في الجهاز المصرفي الجزائري.

تحاول هذه الدراسة في هذا الفصل التطبيقي إسقاط الجانب النظري محل الدراسة من خلال توضيح اثر جائحة كورونا على أداء البنوك العمومية الجزائرية , وبعد التعرض إلى تاريخ تطور كورونا في الجزائر وذكر عدد المصابين والوفيات وتأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائري والقطاع البنكي والمالي ستحاول هاته الدراسة إجراء دراسة مقارنة بين أداء بعض البنوك على مستوى الولاية أثناء الجائحة لسنة2020 بأدائها سنة قبل الجائحة من اجل التوصل واستخلاص النتائج وتحديد اثر الجائحة على أداء البنوك محل الدراسة.

VI-1) ظهور فيروس " COVID 19 " وتطوره في الجزائر:

انتقلت جائحة كورونا لعام 2020 إلى الجزائر في 25 فبراير 2020 ،حيث أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل ايطالي الجنسية، وصل إلى الجزائر في 17 فبراير 2020، وقامت الدولة بترحيله في 28 فيفري من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي في تلك الفترة[1] . وفي 02 مارس 2020 صدر تصريح رسمي عن إصابتين جديدتين لام 53 عاما وابنتها 24 عاما، انتقلت العدوى إليهما من قريب لهما بفرنسا قدم لزيارتهما، وبعدها بدا الفيروس ينتشر إلى عدة ولايات من الوطن حيث تم تسجيل عدة إصابات عبر عدة ولايات من بين الولايات التي احتلت الصدارة في تفشي الوباء عند بدايته هي الجزائر، البليدة، وهران، سطيف , حيث ا ن اخر احصائيات تطور فيروس كورونا بالجزائر الى غاية يوم 2021/07/05 كانت 495 اصابة جديدة و10 وفيات و 141.966 حالة مؤكدة و 3765 اجمالي وفيات و98.748 حالة شفاء حسب اخر يوم للدراسة حسب الموقع الرسمس لتطور فيروس كورونا[2] .

تبين الدراسة عرض تطور كورونا في الجزائر حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : يمثل إحصائيات تطور فيروس كورونا بالجزائر الى غاية2021/06/21.

	الإحصائيات اليومية			**الإحصائيات منذ بداية الوباء**		
الإصابات / التاريخ	الإصابات الجديدة	الوفيات الجديدة	حالات الشفاء اليومية	حالات الحالات المؤكدة	إجمالي عدد الوفيات	إجمالي عدد الحالات التي تماثلت للشفاء
2020-03-21	139	15	22	139	15	22
2020-04-21	93	08	53	2.811	392	1.152
2020-05-21	186	07	94	7.728	575	4.062
2020-06-21	140	08	198	11.771	845	8.422
2020-07-21	587	13	246	24.278	1.100	16.646
2020-08-21	409	07	306	40.667	1.418	28.587
2020-09-21	197	07	133	50.023	1.679	35.180
2020-10-21	252	07	136	55.081	1.881	38.482
2020-11-21	1019	19	602	73.774	2.258	48.183
2020-12-21	456	09	384	95.659	2.675	63.704
2021-01-21	246	04	216	104.852	2.853	77.403

1 سهايلية سماح , الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر , مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ,المجلد05,العدد03,ا تاريخ النشر 10كتوبر2020,, ص28

2 https://googl.com/searsh?q

2021-02-21	153	03	136	111.917	2.961	77.136
2021-03-21	91	02	93	116.157	3.057	80.659
2021-04-21	182	07	129	120.174	3.172	83.765
2021-05-21	278	04	164	126.434	3.405	88.066
2021-06-21	366	10	251	136.294	3.641	94.822

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

1-وكالة الأنباء الجزائرية ,صحة علوم تكنولوجيا، على الموقع الالكتروني :

https://www.aps.dz/ar/santé-science -technologie/106786-278-164-4

2-تطور فيروس كورونا بالجزائر, على الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki

انطلاقا من الجدول السابق تشرح الدراسة تطور فيروس كورونا في الجزائر انطلاقا من المنحنايات البيانية التالية:

الشكل رقم (12) يوضح تطور فيروس كورونا في الجزائر بشكل يومي من 2020/03/21 إلى غاية 2021/06/21

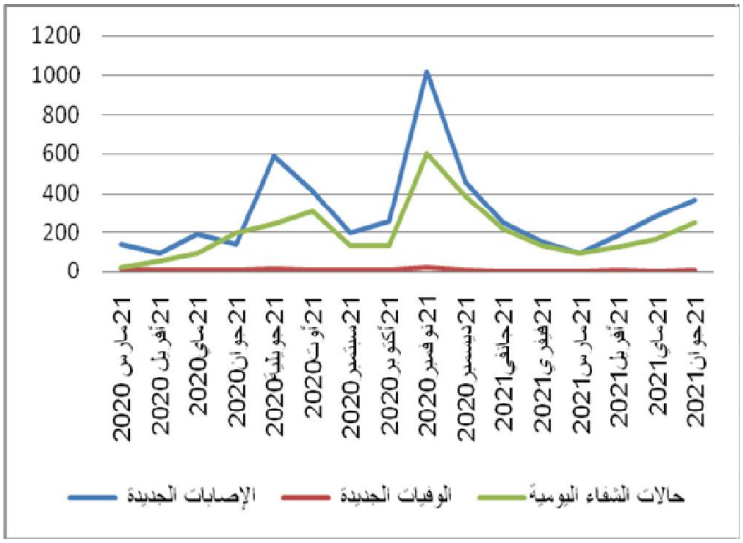

الشكل رقم (13) يوضح تطور فيروس كورونا في الجزائر منذ بداية الوباء 2020/03/21 إلى غاية 2021/06/21

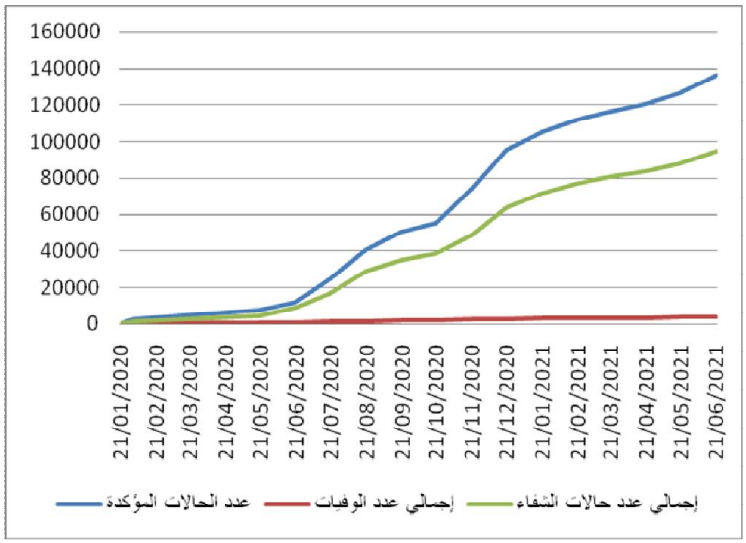

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول السابق

تحليل المنحنى البياني رقم (12) تطور فيروس كورونا بشكل يومي في الجزائر

المنحنى1 : (عدد الاصابات الجديدة) نلاحظ زيادة عدد الحالات بنسبة متزايدة الى غاية جويلية 2020 بسبب انتشار السريع للفيروس بداية من ظهوره في الجزائر ثم يبدا في الانخفاض المفاجئ إلى غاية سبتمبر 2021 وهذا بسبب إجراءات الغلق الكبيرة والحجر الصحي المفروض حيث سجل اكبر ارتفاع وصل إلى الذروة بـ1019 حالة كأعلى حد خلال 21 نوفمبر 2021, وهذا نتيجة نتيجة لبدا الفتح التدريجي كفتح المدارس

والجامعات والمقاهي وعدم احترام التباعد الجسدي للأفراد ثم تراجع بشكل مفاجئ إلى غاية 21مارس 2021 وذلك بسبب توفير كل مستلزمات الوقاية والأمن الصحية داخل المدارس و الجامعات وفرضها على الأماكن العامة من قبل الدولة ثم تعود بعدها بالزيادة نتيجة لتهاون الأفراد في استعمال الأدوات الوقاية وارتداء الكمامات وعدم احترام التباعد.

المنحنى 02:(عدد الوفيات الجديدة) من خلال المنحنى البياني الذي يمثل حالات الوفيات اليومية بفيروس كورونا بالجزائر نلاحظ ان عدد الوفيات اليومية سجلت مابين حالتين (اقل عدد مسجل) و19 حالة (اعلى عدد مسجل) في 2020/10/21 وهذا بسبب تفشي الفيروس في كل الولايات وسرعة انتشاره.

المنحنى 03:(عدد حالات الشفاء) نلاحظ ارتفاع خفيف في حالات الشفاء اليومية في الاشهر الاولى بسبب ان الفيروس كان في بدايته في الجزائر ونقص المعدات الطبية والاجرءات الوقائية المتخذة وبعدها بدا بالارتفاع قليلا من جوان الى غاية جويلية 2020، نتيجة الجهود التي قامت بها الدواة الجزائرية وبداية اعتماد دواء الكلوروكين الذي حقق نتائج اجابية في انتظار ظهور اللقاح، وبعدها بدات حالات التعافي بالانخفاض وحققت اعلى قيمة لها وصلت الى الذروة خلال الفترة المدروسة في 21 نوفمبر 2020 بـ 602 حالة شفاء، وبعدها انخفضت لترتفع قليلا اخر يوم للدراسة .

الشكل رقم (13) يوضح تطور فيروس كورونا في الجزائر منذ بداية الوباء من 2020/03/21 الى غاية 2021/06/21: نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع كل من عدد الحالات المؤكدة واجمالي عدد الوفيات، وهذا راجع الى الاسباب السالفة الذكر من عدم احترام اساليب الوقاية والحجر الصحي المفروض، وزيادة عدد اجمالي الحالات التي تماثلت للشفاء بسبب الجهود المبدولة من قبل الحكومة الجزائرية لدعم قطاع الصحة رغم ذلك الارتفاع الكبير في الاصابات وبصفة متزايدة لخطورة الفيروس وسرعة انتشاره اضافة الى طول فترة ايجاد اللقاح عالميا واستيراده محليا.

- ✓ **أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر :**

–عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من ايطاليا وفرنسا ومع ذلك لم تعلق الحكومة النشاط .

– التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد 19 .

– نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي وعدم الالتزام بشروط الحجر الصحي المفروض.

VI-2)- تداعيات كورونا على مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري.

لم يلبث اقتصاد الجزائر أن بدا في التعافي بعد ركو د طويل امتد لفترة (2019) بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع وغير السلطة حتى تعرض لانهيار اعنف من ذي قبل بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، في العالم، حيث كان اثر هذا الفيروس كارثيا اذ كان للشلل الاقتصادي العالمي انعكاسات وتبعات سلبية جدا على الاقتصاد الجزائري نظرا لخصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثيره بفعل تراجع سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولار في 18 مارس 2020[1]، والذي قلب الموازين في الجزائر فقد فقدت الجزائر نصف مداخليها من العملة الصعبة[2] خلال الأيام القليلة الأولى من ظهور الفيروس، وهو ما وضع الحكومة في مأزق جديد اتجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية التي هددت بانفجار وشيك.

حذر خبراء الاقتصاد من انه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع فان اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح امرأ لا مفر منه، وأعلن الديوان الوطني للإحصاء "أرقام مقلقة" من انخفاض بنسبة 3.9 % في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020، إلى اقتراب نسبة البطالة من 15% في يوليو 2020 بعدما ثبتت عند11.4 % في نهاية 2019 حسب ما كشف الأستاذ منصور قديدر المشارك في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران[3].

VI-2-1) معدل الناتج الداخلي في الجزائر: انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5% في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة2020 مقابل 3.6% في الفترة نفسها سنة 2019 ، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية. ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان.

كما استبعد الرئيس عبد المجيد تبون اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي أو من الهيئات المالية الدولية الأخرى باسم السيادة الوطنية[4].

- انخفاض الناتج الاجمالى الداخلي للجزائر كان مرده الى عدة اسباب اهمها[5]:

1 سيد أعمر زهرة, بللعما أسماء, قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الآثار والإجراءات, مجلة الاقتصاد والادارة ، مجلد عدد 02 (2020) , تاريخ النشر 2020/12/29 ,ص143

2 العبسي علي ، تجانية حمزة, التداعيات فيروي كورونا (كوفيد 19):الآثار الاجتماعية والاقتصادية واهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر.، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20, العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا , سبتمبر ,2020 ص95 .

3 جريدة العرب ،صفحة الاقتصاد، تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، الاثنين 10-08-2020 ، العدد11785 .

4 جريدة العرب, نفس المرجع.

5 خسائر أهم القطاعات الاقتضادية المتضررة، من وباء كورونا، الموقع الرسمي للإضاعة الجزائرية على الموقع الالكتروني:
https://www.radio algerie.dz/news/ar/articl/20200718/196409html

أ- تهاوي أسعار النفط:

- يشير خبراء اقتصاديون إلى أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 والتي فاقت2 مليار دولار.
- ويؤكد خبراء اقتصاديون أن ثلاث عوامل تتمثل في تراجع أسعار النفط وانخفاضها أسعار الغاز وتداعيات فيروس كورونا باتت تشكل تهديدا خطرا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر في وقت كانت الحكومة الجزائرية تستعد لإطلاق حزمة إصلاحات.
- وبلغ متوسط سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" نحو 23 فصل 25 دولار للبرميل ما أدى إلى خسائر تقدر بنحو 24 مليون دولار يوميا على أساس الإنتاج اليومي السابق للجزائر قبيل اجتماع أوبك والمقدر بمليون وخمسون ألف برميل في الثلاثي الأول سنة 2020

تستعرض الدراسة فيما يلي بعض الخسائر المسجلة لقطاع الطاقة:

-**سوناطراك:** يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء ب247 مليون دج في الفترة بين 15 مارس و 31 مايو.

- **سونلغاز:** نقص في رقم الأعمال ب و6,5 مليار دج.

- **نفطال:** اجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية مايو يقدر ب20 مليار دج.

-**شركة طيران طاسيلي (فرع مجمع سوناطراك):** تراجع في رقم الأعمال ب27 % في مارس أي خسائر ب221 مليون دج وتراجع ب72 % في ابريل اي 595 مليون دج.

ب-تضاعف عجز الميزانية:

يرى الخبير المالي كمال سي محمد ، أن الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز ب 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف.

- كما أوضح سي محمد في تصريح له قائلا:" إذا استمرت أزمة كورونا فالجباية البترولية التي كانت متوقعة ب 2800 مليار دينار سنتيم سيتم تقليصها إلى النصف وهو ما يعني عجزا إضافيا ب1400مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع ب 1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمة 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا.

-ولمواجهة هذا الوضع قال الخبير في المالية، إن الحكومة الجزائرية ستكون بين خيارين، إما اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف إعلاميا بطبع النقود، وهو إجراء سبق للحكومة ما قبل الأخيرة اتخاذه وأثار

انتقادات واسعة، وإما الاعتماد على تمويلات خارجية عبر الاستدانة التي تظل من جانبها، خطا احمر ترفض الوزارة تجاوزه.

-كما أجبرت أثار كورونا و أسعار النفطية السلبية الحكومة الجزائرية على إقرار أكثر الموازنات تقشفا وصرامة بنحو 62 مليار دولار، بتراجع قيمته نحو 02 مليار دولار عن موازنة 2020.

– كما توقعت الحكومة الجزائرية تراجع احتياطي الصرف مع نهاية عام 2020 إلى نحو 42 مليون دولار، رغم أن موازنة 2021 توقعت عودة ارتفاعها مع نهاية عام 2021 إلى 46.84 مليار دولار

ج- أثر الجائحة على الدينار الجزائري:

– تراجعت قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية، وانخفض إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي ب 3.9 بالمائة.

– يواصل الدينار خسارة النقاط أمام العملات الأجنبية، متوجها لإنهاء عام 2020 بأرقام غير مسبوقة، حيث تراجع سعر صرفه أمام العملة الأميركية إلى أدنى مستوى له مطلع يونيو/ حزيران2020 مسجلا 129.482 ديناراً في المعاملات الرسمية، كما هبط أمام العملة الأوروبية الموحّدة إلى 142.88 دينار لليورو الواحد.

تتزايد الضغوط على العملة الجزائرية في ظل تآكل احتياطي النقد الأجنبي، الذي وصل إلى 57 مليار دولار، مطلع سبتمبر/أيلول الماضي، فاقدا بذلك نحو 15 مليار دولار في 16 شهراً وفق البيانات الرسمية، حيث كان قد بلغ في نهاية إبريل/نيسان 2019 حوالي 72.6 مليار دولار، بينما سجل 88.79 مليارا نهاية 2018، و97.33 مليار دولار نهاية 2017.

- بدأت احتياطات الجزائر في التراجع منذ النصف الثاني من 2014، متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، لتنهي بذلك ثماني سنوات متتالية من الارتفاع، إذ تخطت الاحتياطات 194 مليار دولار في نهاية 2013. بينما تتوقع الحكومة تراجع الاحتياطي إلى 51.6 مليار دولار مع نهاية عام 2020[1].

VI-2-2) الصادرات والواردات في ظل الجائحة:

أ- النفط والغاز:

بلغت قيمة إجمالي صادرات الجزائر عضو اوبيك 23.8 مليار دولار في 2020 منخفضة 33 ٪ عن السنة السابقة بسبب تراجع أسعار النفط الخام.

1 حمزة كحال ,خصخصة بنوك الجزائر,طروحات حذرة في البورصة لمواجهة أزمة السيولة, 06 2020 ديسمبر, العربي الجديد , على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/economy

تعتمد الجزائر على النفط والغاز اعتمادا كثيفا إذ يمولان 60 ٪ من الميزانية العامة ويشكلان 94 ٪ من إجمالي الصادرات[1].

ب-السلع والخدمات:

اثرت جئحة كورونا على واردات السلع الجزائرية حسب ما صرح به السيد بوشلاغم مدير ادارة التجارة الخارجية بالوزارة لوكالة الانباء الجزائرية قائلا " أن قيمة وردات السلع والخدمات انخفاض بـ 18% إلى 34.4 دولار في 202"، كما صرح نفس المسؤول في حوار له وفقا للمؤشرات التقريرية الأولية لسنه 2020 تراجعت قيمة الواردات 18% بحوالي 34.4 مليار دولار نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019 فيما تراجعت الصادرات 23.8 مليار دولار مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة انكماش الطلب جزاء أزمة الإغلاق الكبير.

حسب ذات المتخذ فقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال سنه 2020 بـ 10.6 مليار دولار[2].

كما شكلت سنه 2020 سنة استثنائية للصادرات والواردات على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة، والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على محزونات المواد الأساسية من خلال قائمه تضمنت 30 منتجا من التصدير لمدة6 أشهر قابله للتجديد.

الى ان الشكل الايجابي لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ادى الى تحويلها من دولة مستوردة الى دولة مصدرة فقامت بتصدير كميات ضخمة من التمور والخضروات حيث قامت بتصدير ألف طن من التمور أتت التصريحات جمعية المصدرين الجزائريين لتعيد الثقة المفقودة بسبب السياسات الفاشلة المتعاقبة وتزرع الأمل في مستقبل اقتصادي منتج بعيدا عن الريع البترولي[3].

VI-2-3) نشاط المؤسسات : عاشت المؤسسات الجزائرية وقت عصيب لم يسبق لها مثيل خلال الجائحة , خاصة تلك المؤسسات التي يرتبط نشاطها مباشرة بالتعامل مع الخارج، سواء من خلال جلب المواد الأولية أو قطاع الخدمات، على غرار الوكالات السياحية وشركات الطيران والتامين التي تكبدت خسائر فادحة.

إن المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا وبالتالي فان هذه المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك بسبب قدرتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة،

1 الجزائر روبتز، تراجع قيمة صادرات الجزائر 33% في 2020 بسبب انخفاض سعر النفط، 15 يناير 2021، 09:05 GST على الموقع الالكتروني:
https://www.alaralrbiya.net/aswcq/ail-and-das/2021/01/15

2 وكالة الأنباء الجزائرية، قيمة الواردات الجزائرية تتراجع 18% خلال 2020، نشرت يوم الخميس 2021/01/14، 13:56سا على الموقع الالكتروني:
https://www.aps.dz/ar/economie/ 99 845/18/2020.

3 علي ياحي، كورونا ينعش التصدير في الجزائر، الجمعة 1 مايو 2020، 20:01 سا على الموقع الالكتروني:
https://www.independentarabia.com/mod/116446/

والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة أكثر[1], كما أدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا[2]، إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ بعض الإجراءات لحماية الشركات وإنقاذها من الإفلاس, منها تجميد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف أثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة[3]، اضافة الى تخفيف العبئ الجبائي الواقع على عاتق المتعاملين الاقتصاديين المتأثرين بتداعيات الازمة، حسب تعليمات رئيس الجمهورية في البيان الذي اصدرته وزارة المالية يوم الاثنين 27 جويلية 2020، وبالتالي يستفيد المتعاملون الاقتصاديون من تعليق تطبيق جميع العقوبات و الغرامات والزيادات الناتجة عن حالات تأخر المكلفين بالضريبة في أداء التزاماتهم الجبائية خلال فترة الحجر الصحي، يضيف البيان[4].

VI-2-4) البطالة: ارتفعت نسب البطالة في الجزائر جراء انتشار فيروس كورونا حسب ما كشفت عنه وزارة العمل الجزائرية، عن تضرر نحو نصف مليون عامل من جائحة كورونا التي ألقت بظلال سلبية واسعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كذلك حسب احصائيات من الوزارة ، إنه جرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية منذ مارس/آذار 2020، و50 ألفاً فقدوا عملهم نهائياً، و180 ألف عامل شهدت رواتبهم تأخراً بين شهرين وثلاثة أشهر.

كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد توقع في دراسة في يوليو /تموز 2020، انه تتجه الدولة نحو تسجيل نسب غير مسبوقة للبطالة تتراوح بين 17 بالمائة و20 ٪[5]، حيث أدت البطالة إلى تزايد القدرة الشرائية للجزائريين، التي تراجعت أصلا بنحو 50٪ في السنوات الخمسة الأخيرة، فيما سارعت الحكومة الجزائرية لمنح تعويضات مالية للمتضررين من الجائحة .

1 د.بنعديدة نبيل , انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة متوسطة في الجزائر , مجلة قنتون العمل والتشغيل صنف C ,عدد خاص بتاثير فيروس كورونا على علاقات العمل ,15اوت 2020 , ص 160

2 المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21مارس2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورزنا (كوفيد19)ومكافحته، المؤرخة في 21مارس2020,العدد15 ص06.

3 محمد سالم, مرجع سابق

4 تجميد دفع كافة الأعباء المالية للمتعاملين الاقتصاديين, وكالة الانباء الجزائرية, الثلاثاء, 28 جويلية 2020 09:06, على الموقع الالكتروني:
https://www.aps.dz/ar/economie/90209-2020-07-28-08-09-42

5 حمزة كحال , جائحة كورونا تهدد قوت نصف مليون عامل , الجزائر 06 أغسطس 2020 , على الموقع الالكتروني :
http s:// www.alaraby .co.uk/

قامت الحكومة بعدة إجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطنين[1] منها ما يلي:

– إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار جزائري ابتداء من مطلع يونيو/ حزيران 2020.

– رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220دولار أمريكي) ابتداء من مطلع يونيو، وكذا إلغاء نظام التصريح على المهن الحرة.

– كما رفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 7بالمائة، ومنحت تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة.

إضافة إلى المؤشرات السالفة الذكر أثرت جائحة كورونا على عدة قطاعات انتاجية في الجزائر نستعرضها فيما يلي:

VI-2-5)- قطاع النقل:

- **-الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية:** سجلت خسائر خلال الفترة من 20 مارس إلى 29 ابريل 2020 بقيمة 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين و72 مليون دج بالنسبة لنقل البضائع. بينما بلغت الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دج. وجاءت هذه الخسائر بعد تعليق 280 رحلة يوميا (-4,9 مليون مسافر).
- **-الخطوط الجوية الجزائرية:** سجلت خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 ابريل بـ 16,31 مليار دج وتتوقع ارتفاع هذه الخسائر إلى 35 مليار دج بنهاية السنة (دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن). ويأتي ذلك بعد إلغاء 4.357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1,07 مليون مقعد.
- أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي " ايياتا" أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020, بانخفاض 55 ٪ مقارنة بسنة 2019. وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس 2020، والرحلات الداخلية بداية من يوم 19 من نفس

1 يونس بورنان , رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تقشف وتحصينات ومفاجآت , العين الإخبارية , 10-12-2020 , الساعة 11:51 بتوقيت ابو ظبي على الموقع الالكتروني:

https:// www. al .ain .com

الشهر، عدا رحلات السلع الضرورية، وهو ما اثر سلبا على مدا خيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 ٪ مقارنة بالمداخل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 [1].

- **مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف):** سجلت خسارة إجمالية بـ1,32 مليار دج بنهاية ابريل. ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والترامواي والمترو والنقل بالكابل ونشاط محطات الحافلات.

- **مجمع "غاتما":** خسائر ب 792,84 مليون دج بنهاية مايو بسبب توقف جميع سفن نقل المسافرين و 25ر326 مليون دج بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن ب30٪وخسائر ب95 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر ب80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع إلى الموانئ إضافة إلى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدات الجزائر ووهران و بجاية.

- **مجمع خدمات الموانئ "سيربور":** خسائر في رقم الأعمال ب 378,19 مليون دج.

- **-النقل البحري:** يتمثل في جانبين جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع[2]:

- **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس2020 ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد 19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجتمع الجزائري للنقل البحري قدرت ب 50 ٪ من رقم أعماله.

- **النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي، ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فان تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا.

VI-2-6)- قطاع الصناعة: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 ٪ من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع،

1 وكالة الانباء الجزائرية (04-04-2020) كوفيد19, مؤسسة مطار الجزائر تسجل خسائر ب1.3 مليار دينار منتصف مارس2020 ,تاريخ الاسترداد2020/03/17 من الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية

http s://aps.dz/ar/economie/86839-19-1-3

2 وكالة الانباء الجزائرية (16-04-2020) كوفيد19, الازمة الصحية الحالية ادت الى خسائر حوالي 50بالمائة من رقم اعمال المجمع الجزائري للنقل البحري,تاريخ الاسترداد2020/05/16 من الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية

http s://aps.dz/ar/economie/86258-50

بالإضافة إلى زيادة عبئ الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل اثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية بسبب تعطل سلاسل التوريد.

-قد انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6.7 ٪ في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ، وبعد التغيرات الايجابية في الربع الثالث من عام2018، من جانبها سجلت "المناجم والمهن" تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4.8٪ في الربع الأول من عام 2020، وينطبق الأمر نفسه على الأنشطة الأخرى، وعلى رأسها مواد البناء، وصناعات النسيج ,التي انخفض إنتاجها بنسبة 11.5 ٪ و14.6٪ على التوالي في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي[1].

VI-2-7) القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي, كما انه لا يخضع في الغالب إلى التحصيل الضريبي.

VI-2-8) قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، الأمر الذي جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخليها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر[2].

- **الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر:** تسبب توقف النشاط في نقص في رقم الأعمال ب27,3 مليار دج شهريا.
- **مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه:** نقص في رقم الأعمال ب2,7 مليار دج شهريا.
- **الديوان الوطني الجزائري للسياحة:** 87,6 مليون دج شهريا.
- **الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:** 31,56 مليون دج شهريا

1 حمزة كحال ، ازمة سيولة تعصف بالجزائر تدافع عن صرف الأموال، العربي الجديد، 02اوت2020، تم الاسترداد من الموقع الالكتروني http s://www.alaraby.co.uk.

2 وكالة الانباء الجزائرية (14-04-2020)، وكالات السياحة والاسفار في مواجهة فيروس كورونا، من الموقع الالكتروني الرسمي للوكالة http s://aps.dz/ar/economie/87144-2020-05-13-14-44-00

VI-2-9) قطاع النشاطات الحرفية والقطاع الجبائي:

- تقديرات بخسائر تصل 12,07 مليار دج شهريا حسب تحقيقات ميدانية شملت الحرفيين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية وكذا المؤسسات العمومية في هذا المجال

- فقدت القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية بسبب تعطل النشاط الاقتصادي.

VI -3) الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة للحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا:

قامت الحكومة الجزائرية لمواجهه تداعيات السلبية لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد بعدة قرارات حاسمه منها[1]:

تخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10 مليارات دولار أي من 41 إلى 31 مليار دولار، وتخفيض موازنة شركة سوناطراك النفطية بنسبة 50 ٪ من 14 مليار دولار إلى 7مليار دولار، وتقليص نفقات ميزانية التسيير بـ 30٪ دون المساس بأعباء الرواتب.

بالإضافة إلى إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنويا 7 مليارات دولار، وتجميد المشاريع الكبرى

تضمنت القرارات منع استيراد المواد الزراعية وتصدير المواد الطبيعية ومنح عطلة إجبارية مدفوعة الأجر لـ50٪ من العمال في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية الخاصة.

حسب تصريح الوزير الأسبق للمالية عبد الرحمن بن خالفة (2015-2016) أن الحكومة الجزائرية اتخذت تدابير استعجالية للتقليل من الآثار السلبية الاقتصاد على الاقتصاد خلال مرحله كرونا وهي المرحلة التي تزامنت مع انهيار أسعار النفط بإتباع قوانين التكميلية والتي تتم قريبا في 3اتجاهات[2]:

الاتجاه الأول: الذي ذكره الخبير المالي هو إعادة النظر في مستوى الإنفاق العمومي وموازنة 2020 التي تم برمجتها في 2019 على أجمالي نفقات تصل إلى 65 مليون دولار على أساس سعر مرجعي للنفط يبلغ 50 دولار للبرميل، وفي المؤشرات التي تغيرت في 2020، وتوقع تأجيل مشاريع كبرى خلال العام الجاري التي لا تتحملها موازنة 2020 مع إعادة ترتيب الإنفاق العمومي بشكل يتوافق مع المؤشرات الجديدة التي تنبئ بالرجوع إلى الوراء.

1 يونس بورنان، أبرزها فيروس 3 مخاطر تحصار الاقتصاد الجزائر، العين الاخبارية، السبت 2020/04/11، 09:42 سا بتوقيت أبو ظبي على الموقع الالكتروني:

https://www.all.ain.com/article/economie- of algeria-corona- oil-pricer.

2 يونس بورنان، أبرزها فيروس 3 مخاطر تحصار الاقتصاد الجزائر، نفس المرجع

الاتجاه الثاني: وفق الوزير الأول الأسبق هو اتخاذ إجراءات استثنائية للشركات والمؤسسات التي ستتضرر بشكل أكبر خلال مرحلة كورونا، الناجمة عن تراجع الحركة الاقتصادية سواء من ناحية الضرائب أو الدفع رسوم التأمين الاجتماعي وغيرها.

الاتجاه الثالث: أشار وزير المالية الأسبق إليه وهو البحث عن مواد بديلة للمواد التجارية في حاله استمرت أزمة كورونا وتراجعت أسعار النفط حتى النصف الثاني من سنة 2020.

كما انه على مدار أشهر الأزمة الصحية والاقتصادية عقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات لدارسة وبحث الإجراءات التي قد تنقذ اقتصاد البلاد من حافة الانهيار، وسارعت على مراحل لاتخاذ قرارات إنقاذ على المديين المتوسط والبعيد، وصفها الخبراء بـ"الملاذآت الآمنة من شبح الإفلاس ومن أبرزها[1]:

- قرار الجزائر التوجه نحو السوق الأفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أوائل 2020، وسطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايير دولار.
- وكذا تحويل بين 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه للمرة الأولى أمام الخواص مثل النقل الجوي والبحري.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب الـ30 مليار دولار..
- تقرر كذلك استغلال منجم الحديد بمنطقة "غار جبيلات" التابعة لمحافظة تندوف (جنوب غرب) ويعد من أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقة "واد أميزور" في محافظة بجاية (شرق)، ومشروع آخر للفوسفات بولاية تبسة (شرق)، مع الترخيص أيضا للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بمنطقة "جانت" (أقصى الجنوب).
- كما تقرر وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار.
- كذلك استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت أموالاً مجمدة على مستوى الجمارك منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كاحتياطات وطنية محلية..

1 يونس بورنان , رحلة اقتصاد الجزائر 2020 , تقشف وتحصينات ومفاجآت , مرجع سابق

- بالإضافة إلى إعداد خطة لإصلاح النظام المصرفي للبلاد، والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية بعد طرح 9 منتجات مالية بهدف جذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي

تحت ضغط الأزمة المزدوجة اضطرت حكومة رئيس الوزراء، عبد العزيز جراد تقليص الإنفاق الحكومي بواقع 50 ٪، وتجميد عديد المشاريع[1].

- في يونيو/ حزيران 2020، أقرت الحكومة الجزائرية قانون موازنة تكميلي بإجراءات تقشفية، لمواجهة تبعات انتشار جائحة كورونا وتهاوي أسعار النفط في السوق الدولية.

- بموجب القانون الذي وصف بالتقشفي، تم تطبيق زيادات على أسعار البنزين بـ 3 دنانير (2.3 سنتا) للتر الواحد، والديزل بواقع 5 دنانير (3.9 سنتات) للتر الواحد.

كما تم تخفيض قيمة سعر برميل النفط المعتمد في إعداد قانون الموازنة العامة، من 50 إلى 30 دولارا للبرميل، بعد انهيار أسعار الخام، خاصة في أبريل/ نيسان الماضي لأدنى مستوى في 22 عاما[2].

VI -4) تداعيات كرونا على القطاع البنكي والمالي في الجزائر:

يوفر قطاع الخدمات المالية في الجزائر 60 ٪ من فرص العمل ،44 ٪ من الناتج الداخلي الخام،2.2 ٪من القيمة المضافة، وتوقع مراقبون تضرر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، يشمل القطاع الخدمات المصرفية، التأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الانترنت والمعلومات والسياحة، والنقل وغيرها.

فمن ناحية الخدمات المالية، خيمت أزمة نقص السيولة المالية على المؤسسات المالية في الجزائر قبيل عطلة عيد الأضحى 2020، بعد أن انتقلت من البنوك إلى مكاتب البريد المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، وقد كشف قسم التمويل والتخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر، "أن مكاتب البريد سجلت سحب 144 مليار دينار (1.1مليار دولار) في الفترة بين 18 و 28 جويلية 2020، من 22 مليون حساب جار من أصل 27 حساب مفتوح لدى البريد، منها 3 ملايين تعود للمتقاعدين، والباقي رواتب عمال وموظفي القطاع العمومي والقطاعات الأمنية بمختلف أنواعها".

1 حسان جبريل الأناضول، أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر 2020 ،الجزائر ، تاريخ النشر 01-01-2021، على الموقع الالكتروني https://www.aa.com.tr/ar/2095366/

2 حسان جبريل الأناضول، نفس المرجع.

شهد شهر جويلة و أوت2020 ارتفاعا في الطلب على النقود إلا أن هناك أيضا تراجعا في السيولة لدى بريد الجزائر بنحو 15 ٪ في الربع الثاني من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وكانت أزمة السيولة النقدية قد بدأت في البنوك والمؤسسات المصرفية، قبل انتقالها إلى مراكز البريد، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في البنوك إلى ما دون 8 مليارات دولار، لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة، وقدرت نسبة العجز في السيولة قفزت من 49 ٪ في مارس إلى 55 ٪ في نهاية ماي ، بينها كانت 20٪ في مطلع 2019[1] .

VI -5): الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة للحد من التداعيات المالية لجائحة كورونا:

أفادت وزارة المالية في مراسلة وجهت لجمعية البنوك والمؤسسات المالية أن البنوك والمؤسسات المالية مدعوة لإجراء تقييم موضوعي للأضرار الناجمة والخسائر التي لحقت بالمتعاملين الاقتصاديين بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) .

- كما حثت الوزارة، من خلال هذه المراسلة، "البنوك والمؤسسات المالية على إجراء تقييم موضوعي للأضرار الناجمة والخسائر التي لحقت بالمتعاملين الاقتصاديين وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الصغيرة".

- دعت أيضا إلى الاستماع للزبون "باستمرار وعناية من أجل تقديم المشورة له وتزويده بالدعم اللازم خلال هذه الفترة الاستثنائية".

- تشير الوثيقة إلى أن مجلس الوزراء، الذي اجتمع الأحد 26 جويلية 2020، قد شدد على ضرورة تسهيل عمل المتعاملين الاقتصاديين ومرافقتهم طوال فترة الحجر، وعدم تطبيق أي عقوبات أو غرامات على هؤلاء المتعاملين خلال هذه الفترة.

- تؤكد الوزارة كذلك من خلال هذه المراسلة أن السلطات العمومية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين وحماية الاقتصاد بما يخدم المؤسسات والحرفيين والتجار ومختلف العائلات التي تقلصت مداخيلها بفعل الجائحة.

- بذلك أقرت البنوك و المؤسسات المالية تدابير حماية مؤسسات و أداة الإنتاج لمدة ستة أشهر ابتداء من الفاتح مارس 2020 .

1 وكالة الأنباء الجزائرية ,صحة علوم تكنولوجيا، على الموقع الالكتروني :

https://www.aps.dz/ar/santé-science -technologie/106786-278-164-4

- تشمل هذه التدابير تأجيل أو تجديد أجال القروض التي حل أجلها في 31 مارس 2020 و ما بعده و إعادة جدولة الديون غير المحصلة إلى هذا التاريخ و ما يليه.

كما تشمل هذه التدابير تمديد المواعيد النهائية لاستعمال القروض وعملية الدفع المؤجلة وكذلك إلغاء عقوبة التأخر بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31 مارس الفارط و ما بعده.

كما تذكر الوزارة بأن "هذه التدابير تدعمها الخزينة العمومية من خلال الإبقاء على ميزة تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار"، مضيفة أن الخزينة العمومية قد أبلغت البنوك باتفاق مبدئي في هذا المنحى و أن مرسوما تنفيذيا يحدد كيفيات تطبيق هذا الإجراء في صدد الإمضاء.

و دائما في إطار تدابير حماية الاقتصاد, قام بنك الجزائر بوضع تدبير خاص واستثنائي، من خلال التعليمة رقم 220.05 بتاريخ 6 أبريل 2020، المتعلق بتدابير استثنائية للتخفيف من التدابير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، في مجال السيولة والأموال الخاصة وتصنيف القروض، بهدف تكييف بعض القواعد الاحترازية مع الوضعية الاستثنائية التي يعيشها بلدنا والتي تمس الاقتصاد العالمي.

تأتي هذه الإجراءات، في الوقت الذي أفرزت فيه الأزمة الصحية انعكاسات اقتصادية سلبية راجعة إلى تعليق عدد كبير من النشاطات إذ مست هذه الانعكاسات كل المتعاملين الاقتصاديين، وفقا لمراسلة الوزارة[1].

VI -6) - أهم الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل بنك الجزائر لإدارة المخاطر الائتمانية:

تحتفظ الجزائر رغم خطورة الأزمة بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة المقدرة بنحو 55 مليار دولار وكذلك ضعف مديونيتها الخارجية التي لا تتجاوز ثلاثة مليارات الدولار وهذا ما أكده الخبير كمال سي محمد خبير في المالية كما أكد أن اختيار في الصرف الذي لم يتم استعماله لسداد عجز ميزان المدفوعات قد ينفذ في غضون السنة المقبلة إذ لم تسترجع أسعار النفط مقبولة.

- **أزمة السيولة:**

- يبدو البنك المركزي الجزائري واعيا بخطورة الوضع وهو ما دفعه إلى اتخاذ إجراءات عاجله لمواجهه نقص السيولة المتوقع جراء الأزمة الحالية.

- قرار البنك المركزي المعروف بـ "بنك الجزائر" إجراءين الأول هو التخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0.25 بالمئة وتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية في البنوك 2 ٪ مشيرا إلى أن قراراته ستسمح بتحرير هوامش

1 كوفيد-19: تقييم أضرار البنوك والمؤسسات المالية, وكالة الأنباء الجزائرية, الثلاثاء, 28 جويلية 2020 09:17 , على الموقع الالكتروني : https://www.aps.dz/ar/economie/90210-19

إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

- بحسب الخبراء فإن هذه القرارات تهدف إلى تشجيع البنوك للإقراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة كما ستسمح بتقريب جزء من السجلات البنوك المحتملة كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة مخافة ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حاله الهلع من تفشي فيروس كورونا[1].

- إدارة مخاطر السيولة بتاريخ 6 أفريل 2020 صدر بنك الجزائر تعليمة تحت رقم 05 –2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لتجنب المخاطر التي قد تسببها السيولة الأموال الخاصة وتصنيف القروض جراء تبعات انتشار فيروس كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي وتأثيره على السائر القطاعات على المستوى المحلي، حيث تطبق هذه التعليمة بداية من تاريخ 01 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020، ومن أهم النقاط التي تطرق إليها بنك الجزائر في هذه التعليمة:

- يخفض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة ثلاثة من نظام رقم 04– 2011 المؤرخ 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة إلى نسبة 60٪

- تعفى البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 01– 2014 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك للمؤسسات المالية.

- وفقا لتقدير البنوك والمؤسسات المالية يمكنها أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي هذا الوباء.

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة.

- يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية مسك وضعيات خاصة بالإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار تطبيق هذه التعليمة ووضعها تحت تصرف المصالح المخصصة لبنك الجزائر.

- اضطر البنك المركزي الجزائري إلى تدخل لإنقاذ القطاع المصرفي من أزمة السيولة التي تعصف به منذ قرابة السنة، والتي ازدادت حدتها منذ بداية تفشي فيروس كورونا شهر مارس/آذار 2020 إذ سمح البنك المركزي للمصارف المعتمدة في البلاد باللجوء إلى تخفيض احتياطاتها مرة أخرى.

1 محمد سالم، نفس المرجع.

- يأتي ذلك وقت تصرف فيه الحكومة على أن أزمة السيولة التي تمر بها الجزائر ظرفية وعابرة مردها إلى ارتفاع الطلب على الأموال المدخرات بسبب المخاوف من انهيار الاقتصاد الجزائري جراء الذي خلفه كوفيد 19 وفق تعليمات أرسلها البنك المركزي الجزائري للمصارف الناشطة في الجزائر 15 سبتمبر أيلول الحالي فإنه بدا من أكتوبر تشرين الأول القادم يتراجع حجم احتياطي المصارف الإلزامي من 6 ٪من وعاء الإجمالي لاحتياطي جميع المصارف إلى 03 ٪ ما يعني أن المصاريف ستتضح نصف احتياطاتها من العملة الصعبة والدينار في السوق المصرفية.

- كان البنك المركزي الجزائري قد تدخل مطلع ابريل نيسان 2020 في السوق المصرفية بإلزامه المصارف بخفض احتياطاتها من السيولة 12 ٪ إلى 08 ٪ وذلك تحت ضغط نقص السيولة ليتدخل مجددا شهر مايو أيار الماضي ويلزم البنوك بخفض الاحتياطي المالي إلى 06٪ قبل أن يخفضها مجددا منتصف الشهر الجاري وتعد هذه المرة السادسة التي يقرر فيها المصرف المركزي التدخل لتعديل سقف احتياطي المصاريف العمومية والخاصة خلال 35 شهرا بهدف توفير السيول المطلوبة داخل القنوات الرسمية وتعمل في الجزائر 20 مؤسسة معروفة منها 07 مصارف عمومية حكومية والباقي مصاريف خاصة حسب بيانات رسمية[1].

- تعاني بنوك الجزائر من أزمة السيولة رغم التدخلات العديدة للبنك المركزي لإنقاذها من فخ شح الموارد الذي دفعها إلى الامتصاص من الاحتياطات الإجبارية، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في السوق البنكية إلى ما تحت عتبة 8 مليار دولار ما رفع حجم العجز عن 49٪ شهر مارس/ أدار الماضي، إلى 85٪ نهاية مايو أيار الماضي على أنها كانت عند 20٪مطلع سنه 2019 ولمواجهة الأزمة شدد البنك المركزي الجزائري شهر يونيو حزيران على عمليات منح القروض من طرف المصارف والمؤسسات المالية لتخفيض نسب منح القروض الاستثمارية والقروض البنكية العقارية لأكبر درجة ممكنة[2].

- **الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر التشغيلية**

إدارة المخاطر التشغيلية:

سعت الجزائرية في ظل هذا الوباء covid 19 وتطبيقا لتعليمات الحكومة في اتخاذ العديد من الإجراءات والاحترازات ضمانا منها لتوفَير الحد الأدنى من الخدمات وسعيا منها لحماية زبائنها وحماية موظفيها في إطار ما يعرف بأصحاب المصالح، وتجنبا لمخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة ، مع العلم أن لجنة بازل ركزت على الاهتمام بالمخاطر التشغيلية بارتباطها

1 حمزة كحال، أزمة السيولة تدفع الجزائر إلى تقليص احتياطي المصارف للنصف، العربي الجديد 11 سبتمبر 2020،
Consulté le05 juin 2021/ a12 :37 h sur le https://www.alaraby.co.uk/economie.

2 حمزة كحال، نفس المرجع السابق.

ارتباطا مباشرا بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق واقترحت مجموعة من اللوائح التنظيمية للحد من المخاطر التشغيلية، من أهم الإجراءات التي قامت بها البنوك في ظل هذا الوضع الراهن وفي أزمة covid19 ما يلي:[1]

أ- **مخاطر الموظفين** : ضمانا للممارسات العمل والأمان في مكان العمل عمدت البنوك على تسريح 50 % من أفراد البنوك تطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 20- 69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020 والذي يهدف إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا covid19 ومكافحته.

ب- **مخاطر العمليات ونظم المعلومات** : تجنبا لخطر عدم الامتثال إلى الإجراءات وسعيا من البنوك تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات وتوفير العمليات والتسويات والتأكيدات للزبائن وتجنبا للوقوع في الخطأ مما يولد خطرا على البنوك، تم التنسيق مع وزارة البريد والاتصال السلكية واللاسلكية كوسيط ثالث لإدارة العمليات البنية التحتية التكنولوجيا في ما يخص هاته العمليات، من خلال استحداث تطبيق يمكن الزبائن من إجراء عملياتهم الحسابية عن بعد و من خلال الصراف الآلي وتوفير السيولة اللازمة فيه مع وجود معمقات داخل البنوك لحماية أفراد البنك وخارجه عند الصراف الآلي لحماية الزبائن.

ت-**مخاطر الأحداث الخارجية:** عمدت الحكومة وبنك الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات لصالح البنوك التجارية نظرا للأزمة الحالية التي تعيشها البلاد والعالم ككل covid19 والتعثر الاقتصادي الناتج عنها، من تأجيل في الأقساط، حيث أن جل النشاطات الاقتصادية متوقفة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وحتى المشاريع التي تعتمد في تمويلها على البنوك ،وهذا لضمان قدرة البنوك على مواصلة العمل في هاته الظروف.

VI-7) منهجية الدراسة: في إطار موضوع مشكلة هذا البحث وأهدافه، اقتصرت الدراسة الميدانية على دراسة اثر جائحة كورونا "كوفيد 19" على أداء البنوك العمومية الجزائرية الناشطة في الجزائر حيث ثم إجراء عملية مقارنة بين أداء بعض البنوك على مستوى ولاية سعيدة سنة قبل جائحة كورونا 2019 وأثناء الجائحة سنة 2020 باعتماد أسلوب المقابلة الشخصية مع مسؤولي بعض وكالات البنوك من اجل الحصول على المعلومات والأرقام المالية الممكنة واستخدامها في إجراء الدراسة التحليلية .

VI -8)-مجتمع الدراسة: تم في هذه الخطوة الأساسية من الدراسة الميدانية، تحديد مجتمع الدراسة والمتمثل في البنوك العمومية على مستوى ولاية سعيدة .

VI -9)-عينة الدراسة: كانت عينة مقصودة (وتعرف العينة المقصودة هي تلك العينة التي ينتقيها الباحث من بين العناصر آو الأفراد في المجتمع لأنه يعرف مسبقا بأنهم هم الأقدر على تقديم معلومات عن مشكلة

[1] بن عمر علي، إدارة المخاطر في البنوك في مواجهة أزمة فيروس كورونا، كوفيد 19، الجزائر أنموذجا، مجلة التراث، العدد 3، المجلد العاشر، أكتوبر 2020

معينة أكثر من غيرهم)، حيث تم اختيار العينة المقصودة من بين البنوك العمومية الناشطة على مستوى ولاية سعيدة على أساس البنك الذي قام بمنحنا المعلومات والأرقام المالية المتمثلة في الإحصائيات لسنتي 2019و2020 التي تساعدنا في انجاز الدراسة المطلوبة وتقصي اثر جائحة كورونا على أداء هذه البنوك وهو ما يمثل الإشكالية المطروحة في الدراسة .

VI -10)- المدة الزمنية للدراسة: معلومات الدراسة شملت سنتين, 2020 سنة الجائحة و 2019 سنة قبل الجائحة من اجل المقارنة والتوصل إلى النتائج واستنتاج اثر الجائحة على أداء البنوك العمومية .

VI -11)- تحديد البيانات المطلوبة وطرق جمعها:هدفت الدراسة في الجانب الميداني إلى جمع وتحصيل اكبر قدر من المعلومات والأرقام المالية المتمثلة في الإحصائيات لسنتي الدراسة (2019-2020) و التي تسمح بإجراء عملية المقارنة ومعرفة ما مدى تأثير الجائحة على أداء البنوك العمومية، عن طريق التوجه إلى عدة بنوك عمومية بولاية سعيدة (BEA -CPA -BDL- BADR-BNA) وحتى البنك المركزي بالولاية (BANQUE CENTRAL) من اجل طرح بعض الأسئلة والاستفسارات حول موضوع الدراسة ومحاولة الحصول على اكبر قدر من المعلومات و الإحصائيات المالية لاستعمالها في الدراسة إلا أننا واجهنا صعوبات في قبول التربص بسبب انتشار فيروس كورونا فانه يمنع التربص على مستوى البنوك، إضافة إلى العوائق المتلقاة في تحفظ مسؤولي البنك في منح الإحصائيات المالية للمتربصين بدافع الخصوصية والسرية، حيث تم الحصول على بعض المعلومات والأرقام المالية من قبل بنكين فقط وهما بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، فالدراسة كانت تهدف إلى إجراء مقارنة وتطبيق ما تم التعرض إليه في الجانب النظري و قياس أداء البنوك لسنتي الدراسة من خلال حساب المؤشرات السالفة الذكر حتى تسهل علينا المقارنة والحكم على أداء البنوك من خلال نتائج المؤشرات إلى انه تعذر ذلك نظرا لقلة الأرقام المالية المحصل عليها.

VI -12)- بطاقة تعريفية للبنوك محل الدراسة

VI -12-1)- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR سعيدة:

- ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي . تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1] تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته, ودعم نشاطات الصناعات الحرفية والتقليدية.

1 Statuts de la BADR ,02-01-1995 , Page03

- في إطار الإصلاحات التقليدية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد[1]، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك[2] بمنح استقلالية اكبر للبنوك، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.

– **مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها، في المجال المصرفي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية[3]:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

في إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض، وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

VI -12-2) تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سعيدة:

نشأة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة سنة 1982 وهو وقت المبكر مقارنة بالوكالات ولايات أخرى نظرا للمكانة الإدارية التي كانت تحتلها ولاية سعيدة آنذاك حيث كانت العديد من الولايات التابعة لها و هذه المكانة لازالت قائمة باعتبار أن المديرية الجهوية متواجد بولاية سعيدة.

1 Statuts de la BADR ,02-01-1995 , Page03

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 144 من قانون النقد والقرض(90-10), الامانة العامة للحكومة, المطبعة الرسمية الجزائر, العدد 16 بتاريخ 18-04-1990, ص533.

3 Badr banque , Badr info , N 01 Janvier 2002.

بعد افتتاح الوكالة المركزية بالولاية تم افتتاح إلى جانبها مجموعة من الفروع لتخفيف الضغط عليها، كما أن طبيعة البنك المختص في المجال الفلاحي تستدعي إنشاء فروع قريبة من المناطق الفلاحية التي تتكلف بعمليات وقروض بسيطة للتخفيف على الوكالة المركزية.

أعطي لوكالة بدر سعيدة رقم 785 تنتمي إلى الفرع 20 تقع في موضع الهام في وسط مدينة سعيدة، ويوجد بجانبها وكالات وبنوك عديدة مثل BDL ،CPA وغيرها[1].

وتضم الوكالة الجهويةBADR سعيدة08 وكالات هي:

ثلاث وكالات بسعيدة:

وكالة سعيدة 785 وكالة الحساسنة 740 وكالة عين الحجر 733.

ثلاث وكالات بالبيض: وكالة البيض 730 وكالة بوقطب 732 وكالة الأبيض سيد الشيخ 738

وكالتين بالنعامة:

وكالة المشرية 728 وكالة عين الصفراء 729

- **الهيكل التنظيمي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع سعيدة.**

1معلومات داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (14) الهيكل التنظيمي وكالة BADR سعيدة

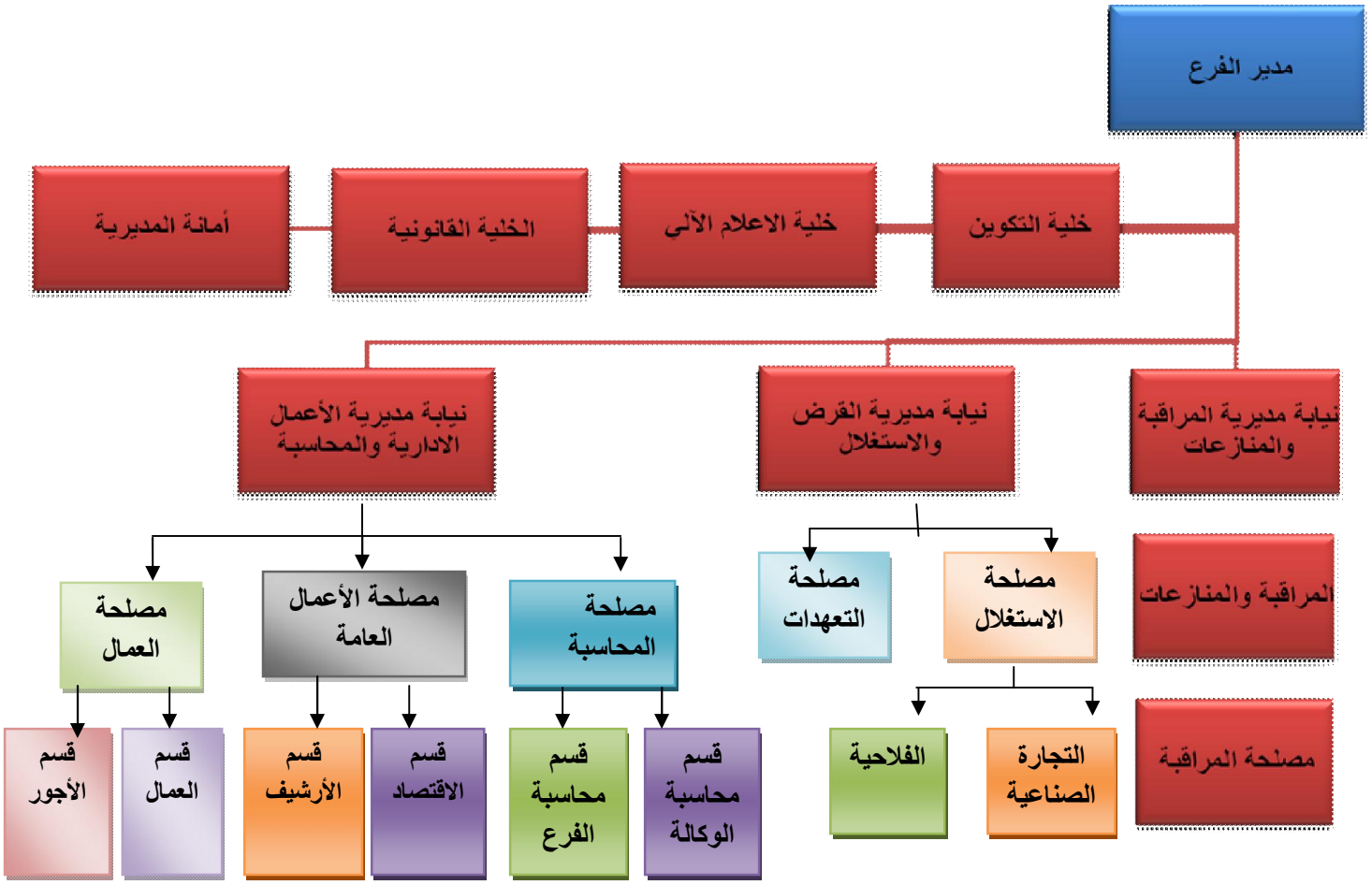

من إعداد الطالبة انطلاقا من المعلومات الداخلية للبنك

VI -12-3)- بنك التنمية المحلية: (BDL)

هو احدث البنوك بالجزائر انبثق من القرض الشعبي الجزائري، وقد تأسس البنك بالمرسوم رقم 85/ 85 [1] المؤرخ في30-04- 1985 برأسمال قدره نصف مليار دج، حيث تم رفع رأسمال البنك سنة 2016 الى36.8 مليار دج، ومقره الرئيسي خارج العاصمة في سطاوالي، بولاية الجزائر وهو بنك ودائع مملوك للدولة، وخاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع (حسابات جارية وتوفير، إقراض، ضمانات ،خدمات متفرقة)، ولكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

1 دغميش وفقاء، طرق وأساليب تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بمستغانم، مذكرة تخرج لنيل شهادة تخرج ماستر أكاديمي بجامعة مستغانم سنة 2017/2016.

,تمويل عمليا ت الاستيراد والتصدير، إضافة للخدمات للقطاع الخاص، وحاليا يبلغ عدد وكالات بنك التنمية المحلية 152 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

- **مهام بنك التنمية المحلية:** تتمثل وظائف بنك التنمية المحلية في تمويل ما يلي[1]:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية ، البلدية).
- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية .
- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن(الرهن الحيازي).
- الاشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والاشكال المعمول بها-
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية .
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية.
- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة او الجماعات المحلية.
- جميع العمليات البنكية: القروض، الصرف، الخزينة، التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.

وعليه فان بنك التنمية المحلية هو بنك ودائع، تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري, يتولى كل عمليات البنوك من الودائع، الاقراض، الضمانات، وخدمات أخرى متنوعة.

VI -13-4)- تقدم وكالة بنك التنمية المحليةBDL بسعيدة

في إطار السياسة الشاملة لبنك التنمية المحلية بهدف التمركز في كافة التراب الوطني وتوسيع نطاقه، تأسست وكالة سعيدة يوم 10 ماي 1987 والتي تعتبر أهم فروع البنك كونها الوحيدة على مستوى إقليم الولاية، حيث استقلت عن القرض الشعب الجزائري في 20 فبراير 1989 في ظل القانون89/04 المتعلق باستقلاليه المؤسسات.

يعتبر بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة هيئة قاعدية صنفت حسب نشاطها إلى الصنف "أ" تحت الرمز 421، عدد موظفي البنك 15 موظف منهم مساعدين تجاريين، ويحستل موقعا هاما في الولاية إذ يقع بوسط المدينة بنهج أحمد مدغري رقم 14 ويتبع في تسييره للمديرية الجهوية الاستغلالDRE تلمسان، وهو يقوم بكل العمليات المصرفية.

حيث يعتبر بنك ودائع ومن بين العمليات التي يقوم بها فتح حساب التوفير، الإقراض والضمانات، التحويلات البنكية ومختلف العمليات للبنك التجاري.

يترأس الوكالة المدير المكلف بتسييرها ويكون معين من طرف المدير العام باقتراح من مدير مجمع الاستغلال DGE باستشارة مع كل من مدير شبكة الاستغلالDRE ومدير الموارد البشريةDRH

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة السعيدة:

1دغميش وفقاء، نفس المرجع.

يظهر الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

الشكر رقم (15)الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية سعيدة.

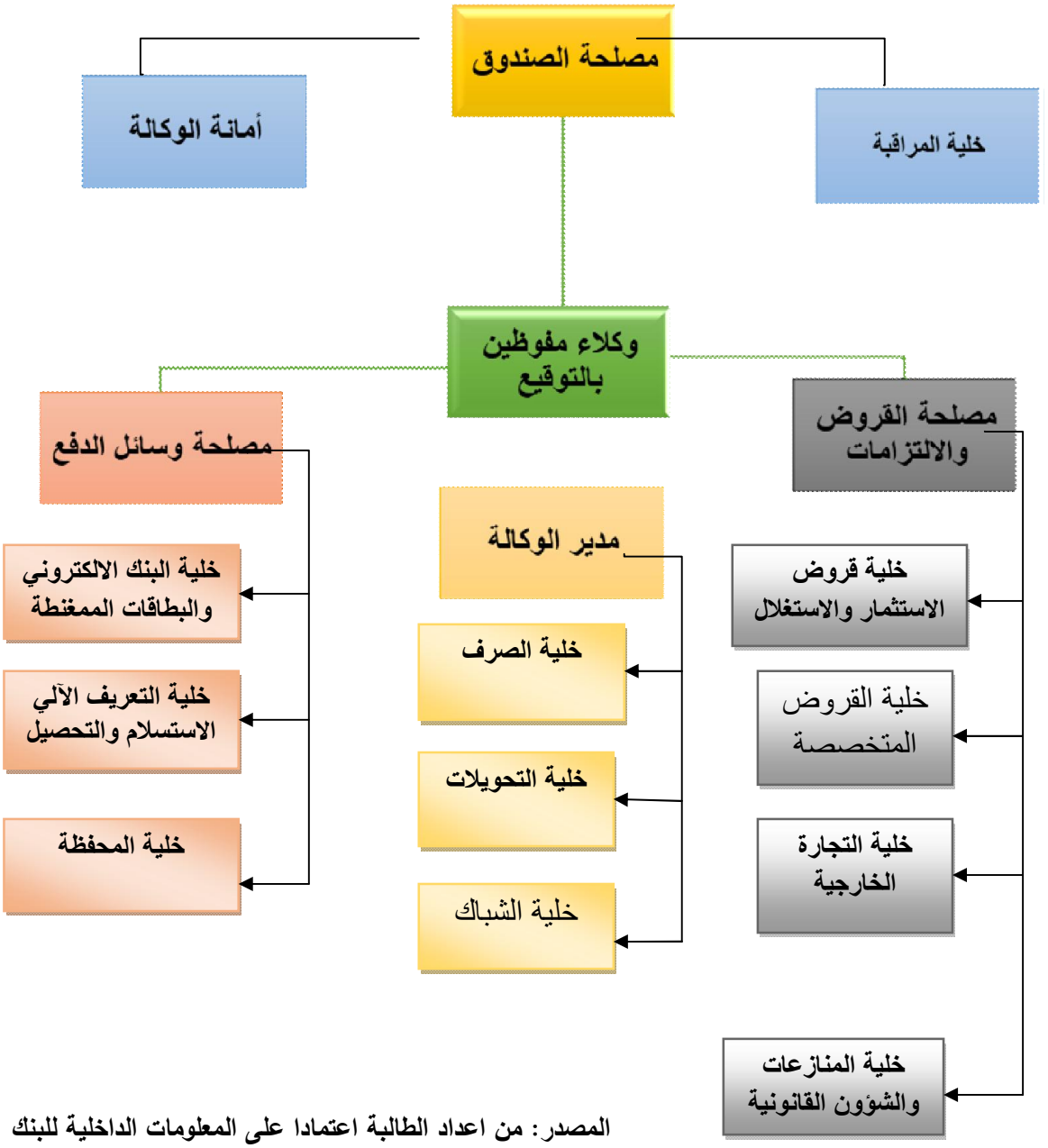

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات الداخلية للبنك

VI -14)- عرض وتحليل النتائج :

VI -14-1)- دراسة مقارنة لاداء بنك التنمية المحلية BDL سعيدة واهم النتائج المستخلصة:

أ- أسئلة عامة حول أجواء العمل:

- **السؤال الأول:** في بداية المقابلة مع مدير الوكالة تم طرح أسئلة عامة حول إجراءات العمل في الوكالة أثناء جائحة كورونا وهل كان هناك تغيير في العمل في الجائحة مقارنة مما كان عليه من قبل ؟؟

- كاد الرد على أن التغيير تمثل في جانب نقص عدد المستخدمين (الموظفين) طبقا للقرار الحكومي الصادر والذي ينص على تخفيض عدد العمال إلى 50بالمائة وتسريح بعضهم لعطلة مدفوعة الأجر وتسريح الحوامل وأصحاب الأمراض المزمنة مما أدى إلى نقص أداء البنك من حيث السرعة في العمل حيث أن ملفات طالبي القرض التي كانت تدرس في 03 أيام أصبحت تدرس من 20 يوم إلى شهر تقريبا مما اثر على أداء البنك. ونقص الزبائن في البنك سنة الجائحة 2020 مقارنة بسنة 2019 .

- كما كان الجديد في العمل هو من ناحية توفير أدوات الوقاية من معقمات وكمامات وإجبارية استعمالها من طرف الموظف والزبون وكذلك التباعد المفروض لمنع انتشار الفيروس.

- **السؤال الثاني:** هل كان هناك تأجيل للأقساط المستحقة للزبائن في فترة الجائحة؟؟

- كان الرد انه جاء قرار من وزارة المالية تمديد فترة السداد للزبائن الذين يتقدمون بطلب تمديد نظرا للظروف الصحية التي أدت إلى الإغلاق الكبير ونقص الاستثمارات وبالتالي عدم قدرة بعض الزبائن على الالتزام بآجال السداد عند تاريخ استحقاقها.

- **السؤال الثالث :** ما مدى إقبال الزبائن على الوكالة؟؟

- كان الرد بان التسهيلات الائتمانية موجودة لكن نقص إقبال الزبائن مقارنة بما كان عليه من قبل بسبب الأزمة الصحية العالمية والركود الاقتصادي، بل كان هناك سحب ودائع الجمهور بسبب حالة عدم اليقين والخوف , إضافة إلى انه قبل الجائحة كانت الوكالة تقوم بفتح 100 حساب في الشهر على الأقل أما سنة 2020 فقط أصبحت تفتح مابين 10 الى 15 حساب في الشهر فقط وهذا دليل على نقص الإقبال .

- **السؤال الرابع :** هل انخفضت قيمة الودائع في البنك سنة 2020 مقارنة بما كانت عليه الجائحة ؟؟

- الرد كان كما يلي انخفضت قيمة الودائع لسنة 2020 بحوالي 40 بالمائة مقارنة بالأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة.

- **السؤال الخامس :** هل كان هناك تخفيض لنسبة الفائدة مما كانت عليه من قبل ؟؟

- كان الرد انه لم تكن هناك تخفيض لنسبة الفائدة على القروض بمختلف أشكالها فقط تم تمديد أجال استحقاق الديون بطلب من الزبون مثلا: قروض الاستغلال 8.5 بالمائة، قروض الاستثمار 5.75بالمائة على حسب المنطقة والنشاط، قروض استهلاكية 5 بالمائة وقروض العقارية 5.75 بالمائة.

- كما أضاف لنا مسؤول البنك انه زاد استعمال الصيرفة الالكترونية أكثر مما كان عليه من قبل من حيث سحب وتحويل الأموال وتقليص مدة الطلب على البطاقة الالكترونية من 15 يوم إلى 4 أو 5 أيام للتسهيل على الزبائن .

ب-الأسئلة الخاصة بالإحصائيات :

- ما هي قيمة الودائع الإجمالية لسنتي 2019 و2020 على مستوى الوكالة؟؟ وهل تأثرت بالجائحة؟؟
- ما هي أنواع الودائع وقيمتها لسنتين 2019 و2020 وهل أثرت الجائحة عليها؟؟
- ما هي قيمة الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة لسنتي 2019 و2020 ؟؟
- ما هي كمية القروض الممنوحة للزبائن لسنتين 2019 و2020 مع إعطاء أمثلة عن بعض أنواع القروض الممنوحة؟؟
- هل زاد الطلب على البطاقات الائتمانية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ؟؟ مع ذكر العدد.
- فيما يلي عرض الإحصائيات المالية لسنة الجائحة 2020 وسنة قبل الجائحة 2019 المحصل عليها من قبل مدير الوكالة ودراسة مقارنة:

أ- **إجمالي الودائع و أنواعها:** حاولت الدراسة عرض أنواع الودائع وقيمتها الإجمالية في وكالة بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة حسب المعلومات المقدمة من الوكالة لسنتي 2019-2020 وتحديد الفارق بينهما من اجل المقارنة وعرضها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح إجمالي قيمة الودائع وأنواعها لسنتي 2019 و 2020 بنك BDL

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / طبيعة الموارد Nature des Resources	الى غاية 2019/12/31: A	الى غاية 2020/12/31: B	الفـــارق= A – B
الحسابات الجارية' «Comptes chèques »	2 031 519.01	1 733 168.23	- 298 350.78
حسابات المؤسسات« Comptes Courants	3 065 403.32	2 800 037.19	- 265 366.13
حساب التوفير البديل الإسلامي بدون فائدة « EL BADIL » «Livet d'épargne»	327 824.46	454 413.98	+ 126 589.52
حسابات التوفير بفائدة مثبتة « Livet d'épargne	508 014.78	521 726.02	+ 13 711.24

الادخار الزائد «Livet d'épargne« PLUS» *	28 623.49	36 147.56	+ 7 524.07
المجوع الجزئي للموارد الخاص بالحسابات Sous total 01	5 961 385.06	5 545 492.98	- 415 892.08
وصولات الصندوق«BONS DE CAISSE	20 000.00	00.00	- 20 000.00
ودائع قصيرة الأجل « Dépots a termes	6 000.00	400 000.00	+ 394 000.00
المجموع الجزئي 02 «Sous total»	26 000.00	400 000.00	+ 374 000.00
مجموع الموارد(1+2) Total Ressources	5 987 385.06	5 945 492.98	- 41 892.08

* الادخار الزائد أو المتطور ونقصد به هو انه كلما كان حجم الوديعة لمدة أطول كلما زادت نسبة الفائدة (مثلا وديعة لمدة 05 سنوات تزداد نسبة الفائدة عليها), ولهذا سمي الادخار الزائد أو المتطور, قد سجل هذا النوع من الودائع ارتفاع سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى زيادة إقبال الزبائن عليها لان معدل الفائدة يتطور فيها على حسب مدة الوديعة.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات الداخلية للبنك

تحليل نتائج الجدول : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الودائع الإجمالية في وكالة بنك التنمية المحلية سعيدة BDL سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ب 41.892.08 مليار دينار جزائري , فهناك بعض الودائع التي زادت قيمتها خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وأخرى انخفضت وهي ما أثرت على قيمة إجمالي الودائع فمثلا :

- انخفضت الحسابات الجارية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة قدرها 350.78 298 مليار دج.
- انخفاض حساب المؤسسات في الوكالة لسنة 2020 ب 366.13 265 مليار دج مقارنة بسنة 2019 .
- ارتفاع حساب التوفير البديل الإسلامي للوكالة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بمقدار 589.52 126 مليار دج .
- ارتفاع حساب التوفير بفائدة مثبتة لسنة 2020 بقيمة 711.24 13 مليار دج مقارنة بسنة 2019 .
- ارتفاع الادخار الزائد في الوكالة لسنة 2020 بقيمة 524.07 7 مليار دج مقارنة بسنة 2019.
- انخفاض وصولات الصندوق لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 20.000.00 مليار دج
- ارتفاع ودائع قصيرة الأجل سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 394 000.00 مليار دج .

وهذه النتائج راجعة لعدة أسباب أهمها:

- انخفاض الحسابات الجارية وحساب المؤسسات ناتج عن الأزمة الصحية العالمية والممثلة في انتشار فيروس كورونا عالميا ومحليا، وارتفاع حالة عدم اليقين والخوف مما أدى بالعملاء بالعزوف عن إيداع أموالهم في الحسابات خوفا عليها في ظل الظروف السائدة وتبني سياسة الاكتناز وشراء الذهب مما أدى إلى ارتفاعه,وزيادة حجم السحوبات اليومية على الإيداعات مما اثر على أداء البنك .

- إضافة إلى نقص المشاريع بسبب توقفها وتجميد المشاريع التي لم تنطلق بعد نتيجة سياسة التقشف التي مرت بها البلاد بسبب القرارات الحكومية كإجراءات احترازية، إضافة إلا أن معظم زبائن بنك التنمية المحلية BDL هم زبائن في قطاع البناء (مقاولين) وهذا القطاع عرف توقف في سنة الجائحة مما أدى إلى نقص إيداع الأموال في الحسابات البنكية سواء للأشخاص أو المؤسسات، كما أن قرار الحكومة المتعلق بتخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10مليارات دولار من 41 إلى 31 مليار دولار أدى إلى نقص في المادة الأولية التي يحتاجها المقاولين وبالتالي تعطل المشاريع.
- أما حساب التوفير البديل الإسلامي والادخار الزائد وحساب التوفير بفائدة مثبتة فقد ارتفعت قيمتها ستة 2020 مقارنة بسنة 2019 هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:
- فيما يخص حساب التوفير البديل الإسلامي بدون فائدة هذا الحساب لا يتلقى عليه العميل أي فائدة معينة حيث لاحظت الدراسة ارتفاع هذا النوع من الودائع نتيجة تشجيع الصيرفة الاسلامية في ظل الجائحة كبديل لجلب وامتصاص الأموال المتداولة خارج البنوك ولقي هذا الإجراء قبولا واسعا من قبل الزبائن حيث قامت كل البنوك التجارية بفتح نوافذ إسلامية في فروعها .
- انخفاض وصلات الصندوق BONS DE CAISSE لسنة 2020، وتتمثل في وصولات ذات قيمة مالية يقدمها الزبون للبنك ويتلقى عليه نسبة فائدة معينة خلال فترة محددة باتفاق بين الزبون والبنك، يبين الجدول انخفاضها خلال الجائحة بسبب نقص إقبال الزبائن عليها نتيجة الظروف السائدة والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا والتخوف في ظل سياسة عدم اليقين.
- أما بخصوص ودائع قصيرة الأجل فقد ارتفعت لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا بسبب الإقبال الكبير عليها لأنها ودائع قصيرة الأجل يمكن للزبون سحبها في اي وقت وبالتالي نقص الخطر فيها .
- استنتجت الدراسة انطلاقا من تحليل الجدول الخاص بالودائع أن جائحة كورونا أثرت سلبا على إجمالي الودائع المحصلة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وكذلك انخفضت بحوالي 40 بالمائة من الأهداف المسطرة للمديرية العامة حسب تصريح مدير الوكالة كما اسلفنا سابقا .

ب- أنواع الحسابات المفتوحة: سجلت الدراسة أنواع لحسابات المفتوحة في وكالة بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة لسنتي 2019 و2020 وتحديد الفارق بينهما من اجل المقارنة حسب المعلومات المقدمة من الوكالة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) يوضح أنواع الحسابات المفتوحة وعددها خلال سنة2019 و2020

الوحدة: عدد الحسابات

السنة / نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة سنة 2020 A	عدد الحسابات المفتوحة سنة 2019 B
حساب المؤسسات Nombre De Comptes Courants	107	86
حسابات المهن الحرة N. De C/Ouverts pour les profusion –libre	13	32
الحسابات الجارية Nombre De Comptes Chèque Ouvert	507	572
حساب التوفير البديل(الإسلامي) بدون فائدة N. De C/ Elbadil Ouvert	199	151
حسابات التوفير بفائدة متزايدة(plus) N. De C/ Sur Livert d'epargne	52	50
حسابات التامين (الأمان)« N. De Comptes Assurance « el Amane	00	9
الاشتراكات الذكية « Nombre D'abonnement « virement intelligeant	00	7

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات البنك

تحليل الجدول:

- ارتفاع عدد الحسابات الخاص بالمؤسسات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث تم فتح 86 حساب في سنة 2019 مقارنة ب107 حساب في 2020
- أما بخصوص حسابات المهن الحرة فقد انخفضت سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث تم فتح 13 حساب في سنة 2020 مقابل 32 حساب في سنة 2019، هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها انتشار البطالة وفقدان الوظائف خصوصا لأصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف في ظل الجائحة نظرا لازمة الإغلاق الكبير ونقص المشاريع كما أسلفنا في الجانب النظري، ونفس الأمر بالنسبة للحسابات الجارية فقد انخفض عددها سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث أن هذا النوع من الحسابات خاص بأجور العمال والموظفين لقلة التوظيف الجديد سنة الجائحة مقارنة بما كان عليه من قبل .
- كما سجل عدد حسابات التوفير البديل الإسلامي ارتفاع في عدد الحسابات لسنة 2020 ب 199 حساب مقارنة بسنة 2019 ب 151 حساب، نظرا لتشجيع الصيرفة الاسلامية في ظل الجائحة كما أسلفنا سابقا وبالتالي الإقبال على هذا النوع من
- أما بخصوص الحسابات بفائدة مثبتة لم تسجل سنة 2020 أي حساب بينما سنة 2019 سجلت50 حساب .
- الحساب بفائدة متزايدة لسنة 2020 سجل 52 حساب أكثر من سنة 2019 حيث سجل 09 حسابات فقط.

- بالنسبة لعقد التامين وهو من الخدمات الجديدة التي أصبحت تقدمها البنوك التجارية مثل التامين على الممتلكات والحياة، لم تسجل سنة 2020 أي عقد مقارنة بسنة 2019 التي تم تسجيل فيها 07 حسابات، ذلك راجع إلى أن الزبائن سنة الجائحة كان لديهم أولويات أخرى في ظل الظروف السائدة .
- خدمة الاشتراك الذكية هي خدمة جديدة يقدمها البنك التجاري وهي خدمة الكترونية تسمح للزبون القيام بالمعاملات البنكية في منزله دون التوجه إلى البنك عن طريق عقد اشتراك مبرم بين الطرفين، حيث لم يم تسجيل اي اشتراك جديد في سنة 2020 مقارنة ب 4 اشتراكات فقط لسنة 2019. رغم انتشار استعمال الصيرفة الالكترونية سنة الجائحة بزيادة العمليات الالكترونية كما اسلفنا سابقا.
- في الأخير استنتجت الدراسة انطلاقا من تحليل الجدول أن جائحة كورونا أثرت على بعض أنواع الحسابات في بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة ودعمت أخرى مثل حساب التوفير البديل الإسلامي والحساب بفائدة متزايدة.

ت- أنواع القروض الممنوحة وقيمتها : أما بالنسبة لأنواع القروض الممنوحة من قبل وكالة بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة وقيمتها لسنتي (2019 -2020) وتحديد الفارق المسجل للسنتين حتى تسهل على الدراسة المقارنة حسب المعلومات المقدمة من الوكالة كانت كالأتي:

- **جدول رقم (08) يوضع أنواع القروض الممنوحة وقيمتها لسنتي (2019-2020)**

الوحدة مليار دج

السنة / نوع القرض	إلى غاية 2019/12/31 A	إلى غاية 2020/12/31 B	الفارق A-B =
قروض الاستغلال Crédit d'exploitation	317.779.76	369.096.00	+ 51 298.24
القرض الاستثماري Crédit D'investissement	2 317 587.23	2 057 356.88	- 260 230.35
المجموع الجزئي Sous Totale Crédits aux entrepris01	2 635 384.99	2 426 452.88	- 208 932.11
القروض العقارية Crédit Immobilière	706 874.03	698 570.49	- 8 303.54
القرض الاستهلاكي Crédit a la consomation	13 702.25	8 748.39	- 4 953.86
قرض السيارات Crédit Vehicle	10 014.32	5 205.97	- 4 808.35
المجموع الجزئي Sous totale Crédit aux Particulie02	730 590.60	712 524.85	- 18 065.75
قرض ANSEJ	1 836 892.15	1 224 945.11	- 611 947.04
قرض CNAC	348 019.98	230 617.37	- 117 402.61
قرض ANGEM	74 377.30	58 984.67	- 15 392.63

المجموع الجزئي الثالث 03 Sous Total Crédits aux Dispositif	2 259 289.43	1 514 547.15	- 744 742.28
المجموع الكلي للقروض Totale Credits Directs	5 625 265.02	4 653524.88	- 971 740.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البن

تحليل نتائج الجدول: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة إجمالي القروض لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بـ 971 740.14 مليار دج، حيث يبين الجدول ارتفاع بعض القروض وانخفاض أخرى وهي التي أثرت على إجمالي القروض وهي موضحة كما يلي:

- زيادة قروض الاستغلال سنة الجائحة 2020 مقارنة بسنة 2019 ب51.317 مليار دج.
- انخفاض قيمة القرض الاستثماري لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 260 230.35 مليار دج .
- انخفاض قيمة القروض العقارية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 8 303.54 مليار دج.
- انخفاض قيمة القرض الاستهلاكي لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 4 953.86 مليار دج .
- انخفاض قيمة قرض السيارات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 4 808.35 مليار دج.
- قرض ANSEJ (جهاز الدعم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، هو عبارة عن قرض طويل المدى من اجل تمويل إلى غاية 70 بالمائة لانجاز المشاريع في إطار برنامج الدولة لتشغيل الشباب لإنشاء شركات مصغرة، فقد انخفض هذا النوع من القرض لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 611 947.04 مليار دج
- قرضCNAC هو عبارة عن قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب لإنشاء شركات مصغرة . فقد انخفض هذا النوع من القرض لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 117 402.61 مليار دج .
- قرض ANGEM هو قرض مصغر يمنح لفئة المواطنين الذين هم دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا قصد شراء المعدات والمواد الأولية لمباشرة العمل, فقد انخفض هذا النوع من القرض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 15 392.63 مليار دج.

هذه النتائج راجعة لعدة أسباب أهمها:

- بالنسبة للقرض الاستثماري فانخفاضه لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 راجع إلى نقص الاستثمارات سنة الجائحة نتيجة الحجر المنزلي المفروض من قبل الحكومة بغلق كل المحلات والمرافق والمنشات وأزمة الإغلاق الكبير التي شهدها العالم ككل بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي سببها فيروس كورونا الأمر الذي عرقل القطاع الاستثماري وبالتالي نقص الطلب على القروض الاستثمارية من قبل العملاء والتي أثرت على أداء البنوك العمومية.

- انخفاض قيمة القروض العقارية سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى تسديد القروض لأجال استحقاقها إضافة إلى توقف كل المشاريع الخاصة بالبناء وتجميد المشاريع التي لم تنطلق بعد .
- انخفاض قيمة القرض الاستهلاكي وقرض السيارات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها غلاء أسعار السيارات، إضافة إلى عدم اهتمام الزبائن في سنة الجائحة إلى القروض الاستهلاكية بسبب اهتمامهم فقط بالمنتجات الطبية والمواد الغذائية وميولهم للاكتناز إضافة إلى غلاء السلع الاستهلاكية كالأدوات الكهربائية و الكهرومنزلية نتيجة منع الاستيراد وغلاء أسعارها , وبالتالي نقص الإقبال على القرض الاستهلاكي.
- انخفاض كل من قروض ANSEJ وCNAC وANGEM في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا بسبب عزوف الزبائن عن هذه الأنواع من القروض خلال سنة الجائحة نظرا للحجر المنزلي المفروض وأزمة الإغلاق الكبير ونقص الاستثمارات .
- أخيرا استنتجت الدراسة انطلاقا من تحليل الجدول الخاص بأنواع القروض وقيمتها أن جائحة كورونا أثرت سلبا على إجمالي القروض الممنوحة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وذلك بسبب الأسباب السالفة الذكر.

ث- أنواع وعدد البطاقات الائتمانية الممنوحة لسنتي 2019 و2020: سجلت الدراسة أنواع وعدد البطاقات الائتمانية وبعض الخدمات البنكية المقدمة لسنتي 2019 و2020 من اجل المقارنة :

- **الجدول رقم (09) يوضع نوع وعدد البطاقات الائتمانية و بعض الخدمات البنكية الممنوحة خلال سنتي 2019 و2020**

الوحدة : عدد البطاقات

السنة / نوع البطاقة	عدد البطاقات سنة 2019 A	عدد البطاقات سنة 2020 B
البطاقات الائتمانية Nombre De Carte Monétique « CIB » a placer	804	638
بطاقات ائتمانية خاصة بالمؤسسات Nombre De Carte Monétique « Corporate » a placer	364	130
البطاقات من نوع Nombre De Carte « Visa » a placer	104	68
البطاقات من نوع Nombre De Carte « Master Card » a placer	130	37

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات البنك

تحليل نتائج الجدول: من خلال الجدول أعلاه تبين الدراسة عدد البطاقات الائتمانية وأنواعها لسنتي 2019 و2020 .

- بالنسبة للبطاقات الذكية من نوع CIB هي بطاقات ذكية تقدمها البنوك التجارية تسمح للزبائن بسحب أموالهم بالدفع الجواري وعن بعد تحويل وتلقي أموالهم وتقدم هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب جديد صالحة للاستعمال لمدة 03 سنوات وهي نوعان البطاقات الكلاسيكية والبطاقات الذهبية , انخفض هذا النوع من البطاقات الالكترونية سنة 2020 حيث سجل 638 حساب جديد مقابل 804 حساب سنة 2019.
- كذلك نفس الأمر بالنسبة للبطاقات الائتمانية الخاصة بالمؤسسات فقد انخفضت سنة 2020 حيث سجلت 130 حساب مقارنة بسنة 2019 سجلت 364 حساب.
- بخصوص بطاقات من نوع VISA CARD، هي عبارة عن بطاقات مصرفية دولية تسمح للزبون بالقيام بمختلف عمليات الدفع الالكتروني اونلاين مثل الشراء من مواقع التسويق العالمية، أو من اجل تحويل الأموال سواء بالعملة الصعبة (يورو – دولار) أو بالدينار الجزائري، فقد انخفض الطلب عليها سنة 2020 حيث سجلت 68 بطاقة جديدة مقارنة بسنة2019 والتي سجلت 104 بطاقة، أما إجمالي .
- MASTER CARD وهي بطاقة خاصة بالمشتريات اليومية في المتاجر عبر الانترنت أو في الأماكن التي لا تدفع الدفع النقدي أو الشبكات اذ تتيح للزبون التمتع بنمط الحياة الذي يرغب به، حيث انخفض هذا النوع من البطاقات سنة 2020 حيث سجل 37 حساب مقارنة بسنة 2019 الذي سجل 130 حساب وحتى العدد الإجمالي انخفض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.
- هذه النتائج راجعة لعدة أسباب أهمها:
- من خلال تحليل الجدول يتضح لنا انخفاض الطلب على هذه البطاقات الالكترونية الذكية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 رغم الاستعمال الواسع للصيرفة الالكترونية سنة الجائحة بسبب الحجر الصحي المفروض وهذا بسبب جائحة كورونا ونقص، وهذا يمكن أن نفسره إلى غلق التجارة الدولية سنة الجائحة مما أدى إلى نقص الطلب على البطاقات الدولية العالمية مثل VISA CARD وكذلك اغلاق الحدود الجوية والمطارات. اضافة الى نقص الطلب على بطاقة من نوع MASTER CARD نتيجة لاهتمام الزبائن في فترة الجائحة بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية والمعدات الطبية فقط كما أسلفنا في الجانب النظري.
- استنتجت الدراسة انطلاقا من التحليل السابق انه رغم انخفاض الطلب على البطاقات الالكترونية سنة الجائحة بالرغم من تسهيلات الوكالة بمنح البطاقات في اقل مدة ممكنة من الطلب عليها (تقليص فترة الطلب), إلى أن المعاملات الالكترونية كانت فعالة خصوصا في مجال سحب وتحويل الأموال الكترونيا بسبب الحجر الصحي حسب تصريح مدير الوكالة.

VI -14-2)-دراسة مقارنة لاداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سعيدة واهم النتائج المستخلصة:

أ- اسئلة عامة خاصة باجواء العمل في ظل الجائحة:

- **السؤال الأول:** في بداية المقابلة مع بعض موظفي الوكالة تم طرح أسئلة عامة حول إجراءات العمل في الوكالة أثناء جائحة كورونا وهل كان هناك تغيير في العمل في الجائحة مقارنة مما كان عليه من قبل ؟
- كان الرد من قبل بعض موظفي البنك انه كان هناك ضغط في العمل على الموظفين نتيجة تسريح 50 المائة من العمال بقرار حكومي إلى عطلة مدفوعة الأجر كالحوامل والمرأة التي لديها أطفال وأصحاب الأمراض المزمنة خصوصا أن طبيعة الوكالة اغلب موظفيها نساء.
- **السؤال الثاني:** هل كان هناك تأجيل للأقساط المستحقة للزبائن في فترة الجائحة؟
- الرد كان نعم كان هنا تأجيل لدفع الأقساط المستحقة ولكن يكون عن طريق تقديم طلب من طرف المعني بالأمر وهناك بعض العملاء لم يتقدموا بطلب و سددوا الأقساط في وقتها.
- **السؤال الثالث :** ما مدى إقبال الزبائن على الوكالة وهل كان هناك نقص في تقديم القروض؟
- الرد كان أن القرض يمنح على حسب قدوم الفلاح طالب القرض للبنك لان البنك طبيعته ذو طابع فلاحي يتعامل مع الفلاحين بنسبة كبيرة .
- **السؤال الرابع :** هل كان هناك تخفيض لنسبة الفائدة مما كانت عليه من قبل ؟؟
- الرد كان لم تنقص أسعار الفائدة على القروض لسنة 2020 بل تمديد أجال السداد فقط لطالب تمديد فترة السداد.

ب الأسئلة الخاصة بالإحصائيات : أما بخصوص إحصائيات الوكالة فقد تم توجيهنا خلال فترة التربص إلى المصلحة المسؤولة عن الإحصائيات للوكالة GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION المجمع الجهوي للاستغلالي بكل فروعه.

- اقتصرت الدراسة على تحليل إحصائيات وكالة سعيدة كعينة من بين الوكالات التابعة لها حيث تم الحصول على الإحصائيات والأرقام المالية لكل ثلاثي لسنة الجائحة 2020 مع تبيان الهدف المسطر في كل ثلاثي ومقارنته بالهدف المسطر وماكان عليه كان خلال 12/31/ 2019 .

تحليل نتائج الإحصائيات الثلاثية لسنة 2020 : تستعرض الدراسة إحصائيات الثلاثي الأول 2020 لوكالة سعيدة ومقارنتها مع الهدف المسطر لها من اجل المقارنة والتحليل حسب الجداول الممنوحة من الوكالة.

أولا الثلاثي الأول 2020 :" وكالة فرع سعيدة "

الجدول رقم (10) يمثل احصائيات الثلاثي الأول لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة

الجزء الأول: **الوحدة: مليار دج**

الفترة / نوع القرض	المحقق إلى غاية: Réalisation Au 31/12/2019 (a)	الهدف المسطر للثلاثي الأول Objectifs du trimestre(b)	Réalisation Au 31/03/2020 (c)	النسبة المحققة Taux de Réalisation (c/b)	القيمة En valeur (c–b)
1 –القروض قصيرة المدى: تشمل	–	–	–	–	–
–القروض الزراعية Credits Agricoles:					
–زراعة الحبوب céréaliculture	1 826	52 000	1 826	4%	50 174 -
–زراعة البطاطا pomme De terre	75 087	–	66 265	–	66 265
– قروض أخرى	5 874	58 544	14 285	24%	44 259–
2– قروض المؤسسات: Credits Aux Enterprises	–	–	–	–	–
مجموع القروض قصيرة الأجل :	**82 787**	**110 544**	**82 376**	**75%**	**28 168 –**
3– قروض طويلة المدى: تشمل	–	–	–	–	–
قروض أخرى Autres:	3 476 944	1 684 235	5 322 700	316%	3 638 465
قـروض المؤسسات Credits Aux Enterprises	2 295	215 500	2 295	1%	213 205–
4– قروض خاصة : Credits Spécifiques: وتشمل					–
- ANGE M	–	–	–	–	–
- ANSEJ	231 642	650 000	231 642	36%	418 358 –
- CANAC	122 800	393 000	122 800	31%	270 200 –
- Habitat Rural	154	150	154	103%	4
- Crédit Bail	33 367	50 000	33 367	67%	16 633 -
مجموع القروض طويلة المدى والخاصة	**3 867 202**	**2 993 385**	**5 712 958**	**191%**	**2 719 573**

الجزء الثاني: **الوحدة: مليار دج**

الفترة / مجموع القروض	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/12/2019 a	الهدف المسطر للثلاثي b	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/03/2020 E	نسبة الانجاز Taux dr Réalisation e/d%
مجموع القروض غير محصلة	**4 554 000**	**3 045 000**	**4 734 241**	**155%**

الجزء الثالث : **الوحدة : مليار دج**

الفترة / الحسابات	عدد الحسابات النشطة الى غاية 2019/12/31 A	عدد الحسابات المفتوحة خلال الثلاثي الاول 2020 B	عدد الحسابات المغلقة للثلاثي الاول 2020 c	الهدف المسطر D	عدد الحسابات النشطة إلى غاية 2020/03/31 e	نسبة الانجاز e/d
الحساب المؤسسات Comptes Courants	4042	16	6	4173	4052	%97
الحساب الجاري Comptes Chéques	3271	8	10	3510	3269	%93
حسابات الكبار LEB(251-260-397-398)	3238	13	8	3463	3243	%94
حسابات الكبار LEJ(281-381)	522	3	2	559	525	%94
حسابات الودائع Compts a terme	0	0	0	0	0	0%

الجزء الرابع : **الوحدة : مليار دج**

الفترة / الموارد	المنجزة الى غاية 2019/12/31 A	الهدف المسطر للثلاثي b	المنجز الى غاية 2020/03/31 c	نسبة الانجاز (c/b) %	القيمة c-b
الموارد غير مدفوعة Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 464 852	1 156 691	79%	- 308 161
الموارد المدفوعة Rémunérées Ressources	544 776	607 000	491 417	81%	- 115 583
مجموع الموارد	1 641 424	2 071 852	1 648 108	80%	- 423 744

الجزء الخامس : **الوحدة : مليار دج**

الفترة / عدد البطاقات الائتمانية	البطاقات المطلوبة الى غاية 2019 /12/31 (a)	الهدف المسطر للبطاقات المنجزة خلال سنة 2020 (b)	البطاقات المطلوبة إلى غاية 2019 /03/31 (c)	نسبة الانجاز (c/b)
CIB /CBRI/GOLD	58	340	19	6%
CARTE TAWFIR	19	292	13	4%
CARTE MASTERCARD	0	100	0	0%
TOTAL CARTES COMMANDES	77	732	32	4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك

تحليل الجدول (الجزع الأول) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

القروض على المدى القصير : نلاحظ أن الأهداف المسطرة للثلاثي الأول 2020 للقروض الزراعية كانت كما يلي: القروض الموجهة لزراعة الحبوب هدف مسطر ب52.000.00مليار دج أما المحققة فكانت 1.826.00 مليار دج وكانت نفسها مقارنة بالقروض الممنوحة إلى غاية 2019/12/31، أي أن هذا النوع من القرض حقق نسبة انجاز يقدر ب4٪ مقارنة بالهدف المسطر له أي أن قيمة القروض غير منجزة هي 50.174.00 مليار دج ، أما القرض الموجه لزراعة البطاطا فلم يكن هناك هدف مسطر له للثلاثي الأول لسنة 2020 ولكن نسبة الانجاز فيه كانت 66.265.00 مليار دج أي انه تم منح هذا النوع من القرض خلال الثلاثي الأول رغم انه لم يكن مسطر قبل ذلك ومقارنة بالقرض الممنوح إلى غاية 2019/12/31 فقد انخفض هذا النوع من القرض بقيمة قدرها 8.822.00 مليار دج أي أن هذه القروض حققت زيادة بقيمة 66.265 مليار دج ، أما القروض الأخرى فقد كان الهدف المسطر لها هو 58.544.00 مليار دج إلى أنها حققت نسبة انجاز ب 14.285.00 مليار دج اقل بكثير من الهدف المسطر لها بفارق قدره 44.259.00 مليار دج محققة نسبة قدرها 24 ٪ من الهدف المسطر وهو قليل جدا، ولكن ارتفعت مقارنة بقيمتها خلال 31-12-2019 والتي كانت 5.874.00 مليار دج 2019 حيث ارتفعت بقيمة قدرها 8.411.00 مليار دج

وفي أخر الجدول يوضح لنا إجمالي القروض الممنوحة إلى غاية 2019/12/31 وقيمتها 82.787.00 مليار دج أما الهدف المسطر للثلاثي الأول لسنة 2020 كان 110.544.00 مليار دج والمحقق كان 82.376.00 مليار دج بفارق لم يحقق قدره 28.168 مليار دج ونسبة تحقيق الهدف قدرت ب 75 ٪ من إجمالي القروض القصيرة المسطرة وبفارق مقارنة بسنة 2019 ب411.00 مليار دج .

القروض طويلة المدى: يبين الجدول انه تم منح قروض مختلفة خاصة بالقروض الزراعية طويلة المدى حيث كان الهدف المسطر للثلاثي الأول لمنحها هو 1.684.235.00 مليار د ج الا أن نسبة انجازه تجاوزت الهدف المسطر وقدرت ب 5.322.700.00 مليار دج بزيادة قدرها 3.638.465.00 مليار دج محققة نسبة انجاز 316٪ ومتجاوزة أيضا القروض الممنوحة إلى غاية 2019/12/31 والتي قدرت ب 3.476.944 مليار دج بزيادة فاقت سنة 2019 ب 1.845.756.00 مليار دج، أما قروض المؤسسات فقد كان الهدف المسطر للثلاثي الأول 2020 بقيمة 215.000.00 مليار دج إلى انه حقق 2.295.00 مليار دج بنسبة انجاز قدرة ب1٪ اي قيمة 213.205.00 مليار دج لم تحقق ومقارنة بسنة 2019 فقد كانت نفس القيمة .

القروض الخاصة: قدر قرض ANSEJ خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 ب231.642.00 مليار دج أي اقل بكثير من الهدف المسطر له والذي قدر ب 650.500.00 مليار دج بنسبة انجاز قدرت ب36 ٪ ومقارنة بسنة 2019 فقد بقي القرض كما هو.

أما بخصوص قرضCNAC فقد سجل 122.800 مليار دج نفس قيمته خلال سنة 2019 ولكم اقل من الأهداف المسطرة والتي كانت بقيمة 393.000.00 مليار دج اي حقق 31 ٪ من الأهداف المسطرة , أما

قرض السكان الريفيHABITAT RURAL فقد تجاوز الهدف المسطر حيث حقق 154.00 مليار دج مقارنة بالهدف السطر بقيمة 150.00 مليار دج ومقارنة بسنة 2019 بقي نفسه.

أما عقد الإيجار الائتماني Crédit Bail فقد بقي كما كان في سنة 2019 ب 33.367.00 مليار دج لكنه انخفض مقارنة بالهدف المسطر والذي قدر بقيمة 50.000مليار دج محققة نسبة انجاز ب67 ٪ .

أما إجمالي القروض الخاصة فقد حققت قيمة 387.963 مليار دج اقل من الهدف المسطر بقيمة 1.093.650دج ونفس قيمتها سنة 2019 .

تحليل الجدول (الجزء الثاني) القروض غير محصلة: Total Des Impayés

يوضح الجدو ل القروض غير محصلة إلى غاية 2019/12/31 بقيمة 4.554.000 مليار دج والهدف المسطر للقروض غير محصلة خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 كان بقيمة 3.045.000.00 دج إلى انه ارتفع وأصبح 4.734.241.00 مليار دج حيث أصبحت القروض غير محصلة اكبر من المتوقعة واكبر من التي كانت مسجلة إلى غاية 31-12-2019.

تحليل الجدول (الجزء الثالث) الحسابات: يبين الجدول انه كان الهدف المسطر للثلاثي الأول لفتح الحسابات ب4173 حساب مؤسسة إلى أن الحسابات النشطة بلغت 4052 حساب,أي اقل من الهدف المسطر من طرف الوكالة، إضافة إلى أن الهدف المسطر للحساب الجاري كان 3510 إلى انه تم انجاز 3269 خلال الثلاثي، وكذلك نفس المر بالنسبة لحسابات الكبار والصغار انخفضت عددها مقارنة بالهدف المسطر حيث كن 3463 و559 على التوالي وتم تحقيق 3243 و523 على الترتيب، أما بخصوص حسابات الودائع فلم يكن هناك هدف مسطر لها ولم تحقق أي قيمة للثلاثي الاول2020 وهذا راجع الى ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في القطاع المالي يعتمد على دعم الدولة ولا يهتم بالودائع من الزبائن.

تحليل الجدول (الجزء الرابع) مجموعات الموارد /العملاء /COLLECTE DES RESSOURCES /CLIENTELE:

بين الجدول أن الموارد غير مدفوعة انخفضت خلال الثلاثي الأول مقارنة بالهدف المسطر لها، بقيمة 301.161 مليار دج وارتفعت مقارنة بسنة 2019 بقيمة 60.043 مليار دج أي ارتفاع الموارد غير مدفوعة للثلاثي الأول 2020، أما بالنسبة للموارد غير مدفوعة فقد انخفضت مقارنة بالهدف المسطر أي أن الوكالة كانت تهدف إلى تحصيل 607.000 مليار دج إلى أنها حصلت خلال الثلاثي الأول 491.417 مليار دج بانخفاض قدره 115.583 مليار دج واقل من المحقق سنة 2019بفارق قدره 53.335 مليار دج.

تحليل الجدو ل (الجزء الخامس)البطاقات الائتمانية: يبين الجدول انخفاض البطاقات الائتمانية للثلاثي الأول لسنة 2020 وهذا بسبب حدة الجائحة خلال الثلاثي الأول ونقص الإقبال من طرف الزبائن.

النتائج المستخلصة من تحليل الثلاثي الأول 2020:

- انخفاض إجمالي القروض قصيرة الأجل للثلاثي الأول 2020 مقارنة بالهدف المسطر وبما هو محقق لسنة 2019 .

- ارتفاع القروض الزراعية طويلة المدى خلال الثلاثي الأول 2020 وهذا بسبب الإقبال الكبير للفلاحين على هذا النوع من القرض الذي لم يتأثر بجائحة كورونا نظرا لان قطاع الفلاحة قطاع فعال وضروري كما اسلفنا في الجانب النظري .
- إجمالي القروض الخاصة بقي كما كان عليه خلال سنة 2019 وانخفض مقارنة بالأهداف المسطرة لنقص إقبال الشباب على هذه الأنواع من القروض بسبب نقص الاستثمارات وأزمة الإغلاق التي عرقلت المشاريع .
- ارتفاع عدد القروض غير محصلة خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 ، وهذا راجع إلى القرار الصادر من البنك المركزي والمتمثل في تأجيل فترات السداد لأقساط القروض بسبب فيروس كورونا الذي عرقل نشاط العملاء.
- انخفاض العدد الإجمالي للحسابات مقارنة بالهدف المسطر لها وهذا بسبب نقص الإقبال من طرف الزبائن.
- – ارتفاع الموارد غير مدفوعة للثلاثي الأول لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .
- انخفاض الموارد المدفوعة للثلاثي الاول2020 مقارنة بسنة 2019 .

ثانيا : الثلاثي الثاني 2020 : وكالة فرع سعيدة.

الجدول رقم (11) يمثل الإحصائيات الثلاثي الثاني لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة

الجزء الأول: **الوحدة : مليار دج**

الفترة / نوع القرض	المحقق إلى غاية: Réalisation Au 31/12/2019 a)	الهدف المسطر للثلاثي الأول Objectifs du trimestre(b)	Réalisation Au 2020/06/30 (c)	النسبة المحققة Taux de Réalisation (c/b)	القيمة En valeur (c–b)
1 –القروض قصيرة المدى:	–	–	–	–	–
–القرو ض الزراعية:Credits Agricoles	1 826	5 4 000	1 826	3%	- 52 174
–زراعة الحبوب céréaliculture	75 087	–	69 295	–	– 69 295
–زراعة البطاطا pomme De terre	5 874	58 544	12 141	21%	– 46 403
–قروض أخرى Autres					
2– قروض المؤسسات : Credits Aux Enterprises	–	–	–	–	–
مجموع القروض قصيرة الأجل :	**82 787**	**112 544**	**83 262**	**74%**	- 29 282
2– قروض طويلة المدى	–	–	–	–	-
- القرو ض الزراعية:Credits Agricoles	3 476 944	1 689 234	4 518 491	267%	2 829 257
- قروض أخرىAutres	2 295	218 000	2 295	%1	– 215 705
قروض المؤسسات: Crédit Entreprises					

4- قروض خاصة : Credits Spécifiques	-	-	-	-	-
- ANGE M	-	-	-	-	-
- ANSEJ	231 642	662 500	894 110	135%	231 610
- CANAC	122 800	401 000	495 690	124%	94 690
- Habitat Rural	154	130	154	118%	-
- Crédit Bail	33 367	55 000	33 059	60%	21 941 -
مجموع القروض طويلة المدى والخاصة	**3 867 202**	**3 025 864**	**5 943 799**	**196%**	**2 917 935**

الجزء الثاني: **الوحدة : مليار دج.**

الفترة / مجموع القروض	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/12/2019 a	الهدف المسطر للثلاثي b	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au30/06/2020 E	نسبة الانجاز Taux dr Réalisation e/ b%
مجموع القروض غير محصلة Total Des Impayés	4 554 000	2 726 000	4 989 434	183%

الجزء الثالث: **الوحدة : مليار دينار جزائري**

الفترة / الحسابات	عدد الحسابات النشطة الى غاية 2020/03/31 A	عدد الحسابات المفتوحة خلال الثلاثي الثاني 2020 B	عدد الحسابات المغلقة للثلاثي الرابع 2020 c	الهدف المسطر D	عدد الحسابات النشطة إلى غاية 2020/12/31 E	نسبة الانجاز e/d
الحساب المؤسسات Comptes Courants	4052	18	7	4173	4063	%97
الحساب الجاري Comptes Chéques	3269	5	8	3510	3266	%93
حسابات الكبار LEB(251-260-397-398)	3243	11	7	3463	3247	%94
حسابات الكبار LEJ(281-381)	523	4	2	559	525	%94
حسابات الودائع Compts a terme	0	0	0	0	0	0%

الجزء الرابع: **الوحدة : مليار دينار جزائري**

الفترة / الموارد	المنجزة الى غاية 2019/12/31 A	الهدف المسطر للثلاثي b	المنجز الى غاية 2020/06/30 c	نسبة الانجاز c/b) %	القيمة c–b
الموارد غير مدفوعة Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 520 994	1 261 523	83%	259 471 -
الموارد المدفوعة Ressources Rémunérées	544 776	628 000	497 104	79%	130 896 -
مجموع الموارد	**1 641 424**	**2 148 994**	**1 758 627**	**82%**	**390 367-**

الجزء الخامس: **الوحدة : مليار دينار جزائري**

الفترة / عدد البطاقات الائتمانية	البطاقات المطلوبة الى غاية 12/31/ 2019 (a)	الهدف المسطر للبطاقات المنجزة خلال سنة 2020 (b)	البطاقات المطلوبة إلى غاية 06/30/ 2019 (c)	نسبة الانجاز (c/b)
CIB /CBRI/GOLD	58	340	32	%9
CARTE TAWFIR	19	292	19	%7
CARTE MASTERCARD	0	100	0	0%
TOTAL CARTES COMMANDES	77	732	51	%7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك

تحليل الجدول (الجزع الأول) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

القروض على المدى القصير: القروض الخاصة بزراعة الحبوب المنجزة للثلاثي الثاني لسنة 2020 نفسه المسجل إلى غاية 2019/12/31 والمقدر ب 1.826.00 مليار دج بينما هو اقل من الهدف المسطر من قبل البنك والمقدر ب 54.000.00 مليار دج أي تحقيق نسبة انجاز تقدر ب3 بالمائة بينما الفارق بين المسطر والمحقق قدر ب 52.174 مليار دج (قروض غير منجزة), بينما حققت القروض الموجهة لزراعة البطاطا قيمة 69.295مليار دج رغم أنها لم تكن مسطرة أما مقارنة بما كانت عليه في 2019/12/31 حيث كانت 75.087.00مليار دج فقد سجلت انخفاض بقيمة 5.792.00 مليار دج .

أما القروض القصيرة الأخرى فكان الهدف المسطر لها للثلاثي الثاني 58.5444.00 مليار دج لكنها حققت 12.141.00 مليار دج أي بنسبة 21 ٪ من الهدف المسطر اي انخفضت بـ46.403 مليار دج وأكثر من ما سجلته إلى غاية 2019/12/31 حيث كانت 5.874.00 مليار دج أي بارتفاع قدر ب 6.267.00 مليارد ج .

أما إجمالي القروض القصيرة للثلاثي الثاني 2020 قدر ب 83.262.00 مليار دج اقل من الهدف الإجمالي المسطر بقيمة 112.544.00 مليار دج واكثر مما سجلته الى غاية 2019/12/31 .

القروض طويلة المدى: تم منح نوع واحد من القروض وهو قروض المؤسسات حيث حقق خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 قيمة 4.518.491.00 مليار دج اكبر بكثير من الهدف المسطر بقيمة 1.689.234.00 مليار دج مسجلا ارتفاع بقيمة 2.829.257.00 مليار دج أما مقارنة بما كان عليه إلى غاية 2019/12/31 والذي سجل قيمة 3.476.944.00 مليار دج فقد ارتفع بقيمة 1.041.547.00 مليار دج.

القروض الخاصة: قدر قرض ANSEJ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 ب894.110.00 مليار دج أكثر من الهدف المسطر له والذي قدر ب 662.500.00 مليار دج بنسبة انجاز كبيرة ومقارنة بسنة 2019 كانت قيمة القرض 231.642.00مليار دج اي انه كان اكثر من سنة 2019 بزيادة قدرها 662.468.00 ملياردج .

أما بخصوص قرضCNAC فقد حقق 495.690.00 مليار دج اكثر من قيمته خلال سنة 2019 بمقدار 122.800.00مليار دج و أكثر من الأهداف المسطرة والتي كانت بقيمة 401.000.00 مليار دج اي حقق نسبة انجاز كبيرة مقارنة بالأهداف المسطرة . أما قرض الإسكان الريفي HABITAT RURAL فقد تجاوز الهدف المسطر حيث حقق 154.00 مليار دج مقارنة بالهدف المسطر بقيمة 130.00 مليار دج ومقارنة بسنة 2019 بقي نفسه.

أما عقد الإيجار الائتماني Crédit Bail فقد حقق خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 قيمة 33.059.00 مليار دج انخفض مقارنة بالهدف المسطر والذي قدر بقيمة 55.000مليار دج محققة نسبة انجاز ب60 بالمائة واقل بقليل مما كان عليه خلال 2019/12/31 حيث كان 33.367.00 مليار دج منخفض ب 308.00 مليار دينار جزائري .

أما إجمالي القروض الخاصة فقد حققت للثلاثي الثاني قيمة1.423.013 مليار دج أكثر من الهدف المسطر بقيمة 1.118.630 مليار دج وأكثر من سنة 2019 والتي بلغت 387.963 مليار دج أي ارتفاع ب 1.035.050 مليار دج مقارنة بسنة 2019.

تحليل الجدول (الجزء الثاني) القروض غير محصلة: Total Des Impayés

يوضح الجدو ل القروض غير محصلة إلى غاية 2019/12/31 بقيمة 4.554.00.00 مليار دج ، والهدف المسطر للقروض غير محصلة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 كان بقيمة 2.726.000.00مليار دج إلى انه حقق ارتفاع وأصبح 4.989.434.00 مليار دج وبالتالي أصبحت القروض غير محصلة اكبر من المتوقعة واكبر من التي كانت مسجلة إلى غاية 31-12-2019 والمقدر ب 4.554.000.00 مليار دج.

تحليل الجدول (الجزء الثالث) الحسابات: يبين الجدول انه كان الهدف المسطر للثلاثي الثاني لفتح وتنشيط الحسابات ب4173 حساب مؤسسة إلى أن الحسابات النشطة بلغت 4052 حساب,أي اقل من الهدف المسطر من طرف الوكالة، إضافة إلى أن الهدف المسطر للحساب الجاري كان 3510 إلى انه تم انجاز

3269 خلال الثلاثي ، وكذلك نفس الآمر بالنسبة لحسابات الكبار والصغار انخفضت عددها مقارنة بالهدف المسطر حيث كن 3463 و559 على التوالي وتم تحقيق 3269 و523 على الترتيب ، أما بخصوص حسابات الودائع فلم يكن هناك هدف مسطر لها ولم تحقق أي قيمة للثلاثي الثاني 2020 وانخفضت مقارنة بسنة 2019 كما ذكرنا سابقا انه بنك متخصص ليس من اهتماماته جمع الودائع من الجمهور.

تحليل الجدول (الجزء الرابع) مجموعات الموارد /العملاء /COLLECTE DES RESSOURCES/ CLIENTELE:

بين الجدول أن الموارد غير مدفوعة انخفضت خلال الثلاثي الثاني مقارنة بالهدف المسطر لها، وارتفعت مقارنة بسنة 2019 بقيمة 164.875 مليار دج أي ارتفاع الموارد غير مدفوعة للثلاثي الثاني 2020، أما بالنسبة للموارد غير مدفوعة فقد انخفضت مقارنة بالهدف المسطر أي أن الوكالة كانت تهدف إلى تحصيل 628.000 مليار دج إلى أنها حصلت خلال الثلاثي الأول 497.104 مليار دج واقل من المحقق سنة 2019بفارق قدره 47.672 مليار دج.

تحليل الجدول (الجزء الخامس)البطاقات الائتمانية: يبين الجدول ارتفاع الطلب على البطاقات الائتمانية للثلاثي الثاني لسنة 2020 مقارنة بالثلاثي الأول 2020 بمعدل 51 بطاقة مقابل 32 بطاقة في الثلاثي الأول وهذا بسبب الرفع التدريجي للحجر الصحي وعودة الأنشطة التجارية بالتدريج .

النتائج المستخلصة من تحليل الثلاثي الثاني2020:

- انخفاض إجمالي القروض قصيرة الأجل للثلاثي الثاني2020 مقارنة بالهدف المسطر واكثر بقليل بما هو محقق لسنة 2019 .
- ارتفاع كبير للقروض الزراعية طويلة المدى خلال الثلاثي الثاني 2020 وهذا بسبب الإقبال الكبير للفلاحين على هذا النوع من القرض نتيجة الرفع التدريجي للحجر ولأهمية قطاع الفلاحة .
- سجلت القروض الخاصة ارتفاع ملحوظ مقارنة بالثلاثي الأول وهذا بسبب إقبال الشباب على هذه الأنواع من القروض بسبب بداية تنشيط الاستثمارات والفتح التدريجي للقطاعات التجارية .
- ارتفاع عدد القروض غير محصلة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 , وهذا راجح إلى تأجيل فترات السداد لأقساط القروض بسبب فيروس كورونا.
- ارتفاع الموارد غير مدفوعة للثلاثي الثاني لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .
- انخفاض الموارد المدفوعة للثلاثي الثاني2020 مقارنة بسنة 2019 .

ثالثا: الثلاثي الثالث 2020: عرض إحصائيات الثلاثي الثاني لفرع وكالة سعيدة .

الجدول رقم (12) يمثل الإحصائيات الثلاثي الثالث لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة

الجزءالأول : **الوحدة : مليار دج**

الفترة / نوع القرض	المحقق إلى غاية: Réalisation Au 31/12/2019 a)	الهدف المسطر للثلاثي الأول Objectifs du trimestre (b)	Réalisation Au 2020/09/30 (c)	النسبة المحققة Taux de Réalisation (c/b)	القيمة En valeur c–b)
1 –القروض قصيرة المدى:					
–القرو ض الزراعية: Credits Agricoles	–	–	–	–	
–زراعة الحبوب céréaliculture	1 826	45 000	–	–	45 000 –
–زراعة البطاطا pomme De terre	75 087	–	75 944	0%	75 944
–قروض أخرى Autres	5 874	58 544	14556	25%	43 988 –
2– قروض المؤسسات : Credits Aux Enterprises	–	–	–	–	–
مجموع القروض قصيرة الأجل :	**82 787**	**103 544**	**90 500**	**63%**	**13 044 –**
3– قروض طويلة المدى:	–	–	–	–	–
- قروض أخرى:	3 476 944	1 594 244	4 509 046	283%	2 914 802
- قروض المؤسسات:	2 295	222 000	2 295	1%	219 705 –
4– قروض خاصة : Credits Spécifiques	–	–	–	–	–
- ANGE M	–	–	–	–	–
- ANSEJ	231 642	668 500	863 603	129%	195 103
- CANAC	122 800	416 500	471 000	113%	54 500
- Habitat Rural	154	120	1089	908%	969
- Crédit Bail	33 367	60 000	31 640	53%	28 360 -
مجموع القروض طويلة المدى والخاصة	**3 867 202**	**2 961 364**	**5 878673**	**199%**	**2 917 309**

الجزء الثاني: **الوحدة : مليار دج**

الفترة / مجموع القروض	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/12/2019 a	الهدف المسطر للثلاثي B	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au30/09/2020 E	نسبة الانجاز Taux dr Réalisation e/ b%

مجموع القروض غير محصلة Total Des Impayés	4 554 000	2 587 000	4 931 826	191%

الجزء الثالث: **الوحدة : مليار دج**

الفترة / الحسابات	عدد الحسابات النشطة الى غاية 2020/60/30 a	عدد الحسابات المفتوحة خلال الثلاثي الثاني 2020 B	عدد الحسابات المغلقة للثلاثي الرابع 2020 C	الهدف المسطر D	عدد الحسابات النشطة إلى غاية 2020/12/31 e	نسبة الانجاز e/d
الحساب المؤسسات Comptes Courants	40 63	20	10	4173	4073	98%
الحساب الجاري Comptes Chéques	3 266	18	31	3510	3253	%93
حسابات الكبار LEB(251-260-397-398)	3247	26	7	3463	3266	%94
حسابات الكبار LEJ(281-381)	525	1	2	559	524	%94
حسابات الودائع Compts a terme	0	0	0	0	0	0%

الجزء الرابع: **الوحدة : مليار دج**

الفترة / الموارد	المنجزة الى غاية 2019/12/31 a	الهدف المسطر للثلاثي b	المنجز الى غاية 2020/09/30 c	نسبة الانجاز c/b) %	القيمة c-b
الموارد غير مدفوعة Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 551 999	1 081 465	70%	470 534-
الموارد المدفوعة Rémunérées Ressources	544 776	639 710	501 838	78%	137 872 -
مجموع الموارد	1 641 424	2 191 709	1 583 303	72%	608 406 -

الجزء الخامس: **الوحدة : مليار دج**

الفترة / عدد البطاقات الائتمانية	البطاقات المطلوبة الى غاية 2019 /12/31 (a)	الهدف المسطر للبطاقات المنجزة خلال سنة 2020 (b)	البطاقات المطلوبة إلى غاية 2019 /06/30 (c)	نسبة الانجاز (c/b)
CIB /CBRI/GOLD	58	340	41	12%

CARTE TAWFIR	19	292	20	7%
CARTE MASTERCARD	0	100	0	0%
TOTAL CARTES COMMANDES	77	732	61	8%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك

تحليل الجدول (الجزع الأول) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

القروض على المدى القصير:يوضح الجدول بخصوص القروض الخاصة بزراعة الحبوب لم يتم تقديم قروض خلال الثلاثي الثالث 2020 رغم انه كان هدف مسطر لها والمقدر ب 45.000 مليار دج وسجلت خلا سنة 2019 قيمة 1.826 مليار دج أي لم يتم تحقيق نسبة انجاز لهذا أنوع من القرض، بينما حققت القروض الموجهة لزراعة البطاطا قيمة 75.944مليار دج رغم أنها لم تكن مسطرة أما مقارنة بما كانت عليه في 2019/12/31 فقد سجلت نفس القيمة .

أما القروض القصيرة الأخرى فكان الهدف المسطر لها للثلاثي الثالث 58.544 مليار دج لكنها حققت 14.566 مليار دج أي بنسبة 25 ٪ من الهدف المسطر بزيادة قدرها 43.988 مليار دج وأكثر مما سجلته إلى غاية 2019/12/31 حيث كانت 5.874.00 مليار دج أي بارتفاع قدر ب 8.682 مليار دج.

أما إجمالي القروض القصيرة للثلاثي الثالث 2020 قدر ب 90.500 مليار دج اقل من الهدف الإجمالي المسطر بقيمة 103.044 مليار دج و أكثر مما سجلته إلى غاية 2019/12/31 حيث كانت 82.787.00 مليار دج بزيادة قدرها 7.713مليار دج .

القروض طويلة المدى: تمثلت في قروض المؤسسات حيث حقق خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 قيمة 4.509.046 مليار دج اكبر بكثير من الهدف المسطر بقيمة 1.594.244 مليار دج مسجلا ارتفاع بقيمة 2.829.257.00 مليار دج أما مقارنة بما كان عليه إلى غاية 2019/12/31 والذي سجل قيمة 3.476.944.00 مليار دج فقد ارتفع بقيمة 2.914.802مليار دج.

القروض الخاصة: قدر قرض ANSEJخلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 ب863.603مليار دج أكثر من الهدف المسطر له والذي قدر ب 668.500 مليار دج بنسبة انجاز كبيرة ومقارنة بسنة 2019 كانت قيمة القرض 231.642.00مليار دج أي انه كان أكثر من سنة 2019 بزيادة قدرها 631.961 مليار دج .

أما بخصوص قرضCNAC فقد حقق 471.000 مليار دج أكثر من قيمته خلال سنة 2019 بمقدار 122.800.00مليار دج و أكثر من الأهداف المسطرة والتي كانت بقيمة 416.500 مليار دج اي حقق نسبة انجاز كبيرة مقارنة بالأهداف المسطرة . أما قرض الإسكان الريفي HABITAT RURAL فقد تجاوز الهدف المسطر حيث حقق 1089.00 مليار دج مقارنة بالهدف السطر بقيمة 120.00 مليار دج ومقارنة بسنة 2019 قد ارتفع ايضا.

أما عقد الإيجار الائتماني Crédit Bail فقد حقق خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 قيمة 31.640 مليار دج انخفض مقارنة بالهدف المسطر والذي قدر بقيمة 60.000مليار دج واقل بقليل مما كان عليه خلال 2019/12/31 حيث كان 33.367.00 مليار دج منخفض ب 1.727 مليار دينار جزائري .

أما إجمالي القروض الخاصة فقد حققت للثلاثي الثالث قيمة1.367.332 مليار دج أكثر من الهدف المسطر بقيمة 1.147.120 مليار دج وأكثر من سنة 2019 والتي بلغت 387.963 مليار دج أي ارتفاع ب 979.369 مليار دج مقارنة بسنة 2019.

تحليل الجدو ل (الجزء الثاني) القروض غير محصلة: Total Des Impayés

القروض غير محصلة إلى غاية 2019/12/31 بقيمة 4.554.00.00 مليار دج، والهدف المسطر للقروض غير محصلة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 كان بقيمة 2.587000 دج إلى انه حقق ارتفاع وأصبح 4.931.826 مليار دج وبالتالي أصبحت القروض غير محصلة اكبر من المتوقعة واكبر من التي كانت مسجلة إلى غاية 31-12-2019 .

تحليل الجدول (الجزء الثالث) الحسابات: من خلال الجدول يتضح انخفاض كل أنواع الحسابات للثلاثي الثالث مقارنة بالهدف المسطر لها

تحليل الجدول (الجزء الرابع) مجموعات الموارد /العملاء /COLLECTE DES RESSOURCES /CLIENTELE:

بين الجدول أن الموارد غير مدفوعة انخفضت خلال الثلاثي الثالث مقارنة بالهدف المسطر لها، وكذلك مقارنة بسنة 2019 بقيمة 15.183 مليار دج أي انخفاض الموارد غير مدفوعة للثلاثي الثالث 2020، أما بالنسبة للموارد غير مدفوعة فقد انخفضت مقارنة بالهدف المسطر أي أن الوكالة كانت تهدف إلى تحصيل 639.710 مليار دج إلى أنها حصلت خلال الثلاثي الثالث 501.838مليار دج واقل من المحقق سنة 2019بفارق قدره 42.938 مليار دج.

تحليل الجدول (الجزء الخامس)البطاقات الائتمانية: يبين الجدول ارتفاع الطلب على البطاقات الائتمانية للثلاثي الثاني لسنة 2020 مقارنة بالثلاثي الأول 2020 بمعدل 61 بطاقة مقابل 52 بطاقة في الثلاثي الثاني وهذا بسبب زيادة الرفع التدريجي للحجر الصحي .

النتائج المستخلصة من تحليل الثلاثي الثالث 2020:

- ارتفاع إجمالي القروض قصيرة الأجل للثلاثي الثالث 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا بسبب تنشيط المشاريع نتيجة لإقبال العملاء على هذه القروض بسبب تواصل عملية تخفيف الحجر الصحي .
- ارتفاع القروض الزراعية طويلة المدى خلال الثلاثي الثالث 2020 وهذا بسبب الإقبال الكبير للفلاحين على هذا النوع من القرض الذي لم يتأثر بجائحة كورونا في كل الثلاثيات .
- ارتفاع القروض الخاصة بكل أنواعها خلال الثلاثي الثالث سنة 2020 للإقبال الكبير للشباب على هذه الأنواع من القروض بسبب تنشيط الحركة التجارية وعودة انطلاق المشاريع .

- ارتفاع عدد القروض غير محصلة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 ، وهذا راجع لنفس السبب السالف الذكر والمتمثل في تأجيل فترات السداد للزبائن.
- انخفاض العدد الإجمالي للحسابات مقارنة بالهدف المسطر لها.
- – انخفاض الموارد غير مدفوعة للثلاثي الأول لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .
- انخفاض الموارد المدفوعة للثلاثي الاول2020 مقارنة بسنة 2019 .

رابعا:: الثلاثي الرابع 2020 : عرض إحصائيات الثلاثي الرابع لفرع وكالة سعيدة .

الجدول رقم (13) يمثل الإحصائيات الثلاثي الرابع لسنة 2020 لوكالة فرع سعيدة

الجزء 01: **الوحدة : مليارات دج**

الفترة / نوع القرض	المحقق إلى غاية: Réalisation Au 31/12/2019 a)	الهدف المسطر للثلاثي الأول Objectifs du trimestre (b)	Réalisation Au 31/12/2020 (c)	النسبة المحققة Taux de Réalisation (c/b)	القيمة En valeur c–b)
1 –القروض قصيرة المدى:	–	–	–	–	–
–القرو ض الزراعية: Credits Agricoles	1 826	90 000	–	–	90 000 -
–زراعة الحبوب céréaliculture	75 087	–	95 143	0%	95 143
–زراعة البطاطا pomme De terre	5 874	62 545	10 914	17%	51 631 -
–قروض أخرى Autres					
2– قروض المؤسسات: Credits Aux Enterprises	–	–	–	–	–
مجموع القروض قصيرة الاجل :	**82 787**	**152 545**	**106 057**	**70%**	**46 488 -**
2– قروض طويلة المدى :					
- القرو ض الزراعية: Credits Agricoles	–	–	–	0%	
- قروض أخرىAutres	3 476 944	1 649 244	1 331 973	81%	317 271 -
قروض المؤسسات: Crédit Entreprises	2 295	226 000	–	0%	226 000–

4- قروض خاصة : Credits Spécifiques	–	–	–	–	–
- ANGE M	–	–	–	–	–
- ANSEJ	231 642	675 000	573 700	85%	101 300 –
- CANAC	122 800	421 000	275 698	65%	145 302 –
- Habitat Rural	154	110	1 089	990%	979
- Crédit Bail	33 367	65000	52 361	81%	12 639 –
مجموع القروض الخاصة	**3 867 202**	**3 036 354**	**2 234 821**	**74%**	**801 533 –**

الجزءالثاني: **الوحدة : مليارات دج**

الفترة / مجموع القروض	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/12/2019 a	الهدف المسطر للثلاثي الرابع B	القروض غير محصلة إلى غاية Impayés Au31/12/2020 E	نسبة الانجاز Taux dr Réalisation e/d%
مجموع القروض غير محصلة Total Des Impayés	**4 554 000**	**2 423 000**	**4 936 156**	**204%**

الجزءالثالث **الوحدة : مليارات دج .**

الفترة / الحسابات	عدد الحسابات النشطة الى غاية 2019/12/31 a	عدد الحسابات المفتوحة خلال الثلاثي الرابع 2020 B	عدد الحسابات المغلقة للثلاثي الرابع 2020 c	الهدف المسطر d	عدد الحسابات النشطة إلى غاية 2020/12/31 E	نسبة الانجاز e/d
الحساب المؤسسات Comptes Courants	4042	34	14	4173	4093	98%
الحساب الجاري Comptes Chéques	3271	21	559	3510	2715	77%
حسابات الكبار LEB(251-260-397-398)	3238	33	12	3463	3287	95%
حسابات الكبار LEJ(281-381)	522	15	10	559	529	95%
حسابات الودائع Compts a terme	3	0	0	0	0	0%

الجزء الرابع: **الوحدة مليارات دج**

الفترة / الموارد	المنجزة الى غاية 2019/12/31 a	الهدف المسطر للثلاثي b	المنجز الى غاية 2020/12/31 c	نسبة الانجاز % (c/b)	القيمة c-b

الموارد غير مدفوعة Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 594 917	919 794	58%	675 123 -
الموارد المدفوعة Rémunérées Ressources	544 776	657 166	516 327	79%	112 390 -
مجموع الموارد	1 641 424	2 252 083	1 436 121	64%	815 962 -

الجزء الرابع: **الوحدة مليارات دج**

الفترة عدد البطاقات الائتمانية	البطاقات المطلوبة الى غاية 2019 /12/31 (a)	الهدف المسطر للبطاقات المنجزة خلال سنة 2020 (b)	البطاقات المطلوبة إلى غاية 2019 /12/31 (c)	نسبة الانجاز (c/b)
CIB /CBRI/GOLD	58	340	55	16%
CARTE TAWFIR	19	292	23	8%
CARTE MASTERCARD	0	100	0	0%
TOTAL CARTES COMMANDES	77	732	78	11%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك

تحليل الجدول (الجزء الأول) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

القروض على المدى القصير:فيما يخص القروض الخاصة بزراعة الحبوب يبين الجدول أن القروض المنجزة للثلاثي الرابع لسنة 2020 لم تحقق أي قيمة مع أن الهدف المسطر من قبل البنك قدر ب 90.000.00 مليار دج أي أن هذا النوع من القرض لم يحقق أي نسبة بينما سجل خلال 2019 قيمة قدرها 1826.00 مليار دج ، فيما حققت القروض الموجهة لزراعة البطاطا قيمة 95.143.00مليار دج رغم أنها لم تكن مسطرة أما مقارنة بما كانت عليه في 2019/12/31 حيث كانت 75.087.00مليار دج فقد سجلت ارتفاع بقيمة 20.056.00مليار دج مقارنة بسنة 2019 .

أما القروض القصيرة الأخرى فكان الهدف المسطر لها للثلاثي الرابع 2020 بقيمة 62.545.00 مليار دج لكنها حققت 10.910.00مليار دج أي بنسبة 17%من الهدف المسطر منخفظة بـ 51.631 مليار دج وأكثر مما سجلته إلى غاية 2019/12/31 حيث كانت 5.874.00 مليار دج أي بارتفاع قدر ب 5.040.00 ملياردج .

أما إجمالي القروض القصيرة فسجلت خلال الثلاثي الرابع قيمة 106.057.00 مليار دج متجاوزة الأهداف المسطرة والتي حددت بقيمة 152.545.00 مليار دج ومتجاوزة مما كانت عليه خلال 2019/12/31 حيث كانت بقيمة 82.787.00مليار دج بزيادة قدرها 23.270.00 مليار دج .

القروض طويلة المدى: تمثلت في القروض الخاصة بالمؤسسات حيث حقق خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 قيمة 1.331.973.00 مليار دج اقل من الهدف المسطر بقيمة 1.649.244.00 مليار دج مسجلا

انخفاض بقيمة مليار 317.271.00دج أما مقارنة بما كان عليه إلى غاية 2019/12/31 والذي سجل قيمة 3.476.944.00 مليار دج فقد انخفض بقيمة 2.144.971.00مليار دج.

القروض الخاصة: قدر قرض ANSEJ خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 ب573.700.00مليار دج أقل من الهدف المسطر له والذي قدر ب 675.000.00 مليار دج بنسبة انجاز كبيرة ومقارنة بسنة 2019 كانت قيمة القرض 231.642.00مليار دج اي انه كان اكثر من سنة 2019 بزيادة قدرها 342.058.00مليار دج .

أما بخصوص قرضCNAC فقد حقق 275.698.00مليار دج أكثر من قيمته خلال سنة 2019 بمقدار 122.800.00مليار دج و اقل من الأهداف المسطرة والتي كانت بقيمة 421.000.00 مليار دج أي حقق نسبة انجاز 65 بالمائة من الأهداف المسطرة . أما قرض الإسكان الريفي HABITAT RURAL فقد تجاوز الهدف المسطر حيث حقق 1.089.00 مليار دج مقارنة بالهدف السطر بقيمة 110.00 مليار دج ومقارنة بسنة 2019 قد تجاوزها حيث كان 154 مليار دج اي ارتفاع بقيمة935.00 مليار دج.

أما عقد الإيجار الائتماني Crédit Bail فقد حقق خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 قيمة 52.361.00مليار دج انخفض مقارنة بالهدف المسطر والذي قدر بقيمة 65.000.00مليار دج محققة نسبة انجاز كبيرة وأكثر مما كان عليه خلال 2019/12/31 حيث كان 33.367.00 مليار دج مرتفع ب 18.994.00 مليار دينار جزائري .

أما إجمالي القروض الخاصة فقد حققت قيمة902.848 مليار دج اقل من الهدف المسطر بقيمة 1.161.110 مليار دج واكثر من سنة 2019 والتي بلغت 387.963 مليار دج اي انخفاض ب 1.632.881.00 مليار دج مقارنة بسنة 2019.

تحليل الجدول (الجزء الثاني) القروض غير محصلة: Total Des Impayés

بلغت القروض غير محصلة إلى غاية 2019/12/31 بقيمة 4.554.00.00 مليار دج ، والهدف المسطر للقروض غير محصلة خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 كان بقيمة 2.423.000.00مليار دج إلا انه حقق ارتفاع وأصبح 4.936.156.00مليار دج وبالتالي أصبحت القروض غير محصلة اكبر من المتوقعة واكبر من التي كانت مسجلة إلى غاية 31-12-2019 .

تحليل الجدول (الجزء الثالث) الحسابات : بلغت نسبة انجاز الحسابات في كل الثلاثيات لسنة 2020 تقريبا بنسبة انجاز متساوية .

تحليل الجدول (الجزء الرابع) مجموعات الموارد /العملاء /COLLECTE DES RESSOURCES CLIENTELE

ويشمل نوعين من الموارد, الموارد غير المدفوعة، والموارد المدفوعة، فقد حققت الموارد غير مدفوعة الى غاية 2020/12/31 قيمة انجاز قدرت ب 919.794.00مليار دج اقل من الهدف المسطر والذي قدر ب 1.594.917.00 دج بانخفاض قدره 675.123.00 مليار دج ونسبة انجاز قدرت ب 58 بالمائة , واقل مما

سجلته خلال 2019/12/31 حيث كانت 1.096.648.00 مليار دج اي انخفضت ب176.854.00 مليار دج .

اما الموارد المدفوعة فقد حققت الى غاية 2020/12/31 قيمة قدرها 516.327.00 مليار دج اقل من الهدف المسطر بقيمة 657.166 مليار دج بنسبة انجاز قدرها 79بالمائة, واقل مما سجلته إلى غاية 2019/12/31 حيث كانت 544.776 مليار دج بانخفاض قدره 28.776.00 مليار دج .

أما إجمالي موارد العملاء حققت إلى غاية 2020/12/31 قيمة 1.436.121.00 مليار دج اقل من الهدف المسطر الإجمالي بقيمة 2.252.083 مليار دج بانخفاض قدره 815.962.00 حيث حققت نسبة انجاز قدرت ب 64 بالمائة، واقل مما كانت عليه في 2019/12/31 حيث كانت 1.641.424.00مليار دج بانخفاض قدره205.303.00 مليار دج

تحليل الجدول (الجزء الخامس)البطاقات الائتمانية: يبين الجدول ارتفاع الطلب على البطاقات الائتمانية للثلاثي الثاني لسنة 2020 مقارنة بالثلاثي الأول 2020 بمعدل 78 بطاقة مقابل 61 بطاقة في الثلاثي الثاني وهذا بسبب زيادة إقبال الزبائن .

النتائج المستخلصة من تحليل الثلاثي الرابع 2020:

- ارتفاع إجمالي القروض قصيرة الأجل للثلاثي الرابع 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا بسبب الإقبال الكبير على هذا النوع من القرض بسبب تنشيط المشاريع ورفع الحجر على النشطة التجارية .
- انخفاض عدد القروض طويلة المدى خلال الثلاثي الرابع 2020 وهذا بسبب منح الوكالة عدد اكبر من القروض في الثلاثيات الأولى لسنة 2020 .
- ارتفاع القروض الخاصة بكل أنواعها خلال الثلاثي الرابع سنة 2020 للإقبال الكبير الشباب على هذه الأنواع من القروض بسبب بعد تنشيط الحركة التجارية وعودة انطلاق المشاريع .
- انخفاض عدد القروض الخاصة بكل أنواعها مقارنة بالثلاثيات السابقة باستثناء قرض الإسكان الريفي الذي ارتفع, وهذا بسبب منج عدد كبير من هذا النوع من القرض في الثلاثي الثالث 2020.
- ارتفاع عدد القروض غير محصلة في كل الثلاثيات لسنة 2020 , وهذا راجح لنفس السبب السالف الذكر والمتمثل في تأجيل فترات السداد للزبائن.
- ارتفاع الطلب على البطاقات الائتمانية مقارنة بالثلاثيات السابقة

– انخفاض الموارد غير مدفوعة للثلاثي الرابع لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .

- انخفاض الموارد المدفوعة للثلاثي الرابع 2020 مقارنة بسنة 2019 .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للجانب الميداني والتطبيقي لموضوع الدراسة بالتطرق الى اثر جائحة كورونا على اقتصاد الجزائر عامة وعلى البنوك العمومية الجزائرية خاصة ، استنتجت الدراسة ان جائحة كورونا "كوفيد 19" اثرت على كل مؤشرات الاقتصاد الجزائري, خصوصا تهاوي اسعار النفط عالميا نتيجة لتعطل كل القطاعات الاقتصادية، وهذا الانخفاض اثر على الناتج الاجمالي الداخلي الاجمالي وعجز الميزانية حيث سجلت سنة 2020 اكثر الموازنات تقشفا للجزائر اضافة الى تعطل عدة قطاعات انتاجية كقطاع السياحة والنقل والصناعة ونشاط الموؤسسات وارتفاع نسب البطالة الاجبارية وغيرها، اما الجانب الايجابي لتاثير الجائحة على الدولة الجزائرية هو تشجيعها على ايجاد طرق تمويل اخرى للاقتصاد الجزائري غير قطاع المحروقات وبالتالي تنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات كالتمور, الخضر , الفواكه وغيرها.

بخصوص الجانب التطبيقي بينت الدراسة من خلال اجراء مقارنة بين البنوك محل الدراسة للاحصائيات المالية لسنتي 2019 وسنة 2020، ان الجائحة اثرت سلبا على اداء البنوك العمومية في عدة جوانب منها انخفاض قيمة الودائع الاجمالية والقروض لسنة الجائحة مقارنة بسنة 2019 ، اضافة الى ارتفاع الموارد غير محصلة وهذا بسبب تاجيل فترات السداد التي فرضها البنك المركزي على البنوك العمومية، اما الجانب الايجابي للجائحة بالنسبة للبنوك هو تنشيط الصيرفة الالكترونية في ظل الجائحة كحل لعجز السيولة باستقطاب الاموال المتداولة خارج البنوك العمومية.

خاتمة

خاتمة:

عرف العالم مند نهاية سنة 2019الى يومنا هذا أزمة عالمية لا مثيل لها مند الحرب العالمية الثانية، تمثلت في جائحة كورونا والتي ادت الى خسائر بشرية هائلة وأزمة اقتصادية مست كل القطاعات عالميا.

شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم بداية سنة 2020 تعثرا اقتصاديا بتراجع أسعار النفط نتيجة انتشار فيروس كورونا, كما تعثر اداء البنوك العمومية الجزائرية جراء الازمة.

ساهم هذا البحث في الإطار النظري والتطبيقي إلى تبيان اثر جائحة كورونا " كوفيد 19 " على تهديد الاستقرار المالي العالمي بصفتها جائحة عالمية والتركيز في الدراسة التطبيقية والميدانية على اثر الجائحة على الاقتصاد الجزائري عامة، تم الانتقال إلى دراسة بنكين على مستوى ولاية سعيدة حيث تم مقارنة أداء البنوك محل الدراسة لسنتين، سنة قبل الجائحة وتمثلت في 2019 وسنة الجائحة 2020 ، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على ضوئها تم اقتراح بعض المقترحات وقد كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- شهد العالم بدخول سنة 2020 تطورات كبيرة وكان فيروس كورونا "كوفيد19" أهم هذه التطورات.
- إن القطاع الصحي الذي يعد جزءا كبيرا من القطاع الاقتصادي, اثبت انه ليس مؤهلا كفاية لمواجهة الأزمة الصحية العالمية التي تعاني منهاجميع دول العالم.
- لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة.
- اثر فيروس كورونا على الجزائر كغيرها من دول وخلف اثار اقتصادية كبيرة.
- كان اثر الأزمة في الجزائر مزدوجا بسبب التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليار دولار مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لسنة2020.
- انتقال أزمة السيولة من البنوك إلى مراكز البريد في مختلف أنحاء البلاد وهذا بسبب السحب اليومي الكبير للمواطنين لنقودهم خوفا من الأوضاع السائدة.
- إقرار أكثر الموازنات تقشفا لسنة 2020 نتيجة للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد .
- اتخذت الحكومة حزمة من التدابير كمساعدة الأسر بمنح إعانات مالية لأصحاب المهن المتضررين من الحجر الصحي إضافة إلى إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30.000 دينار جزائري ورفع الأجر الوطني الأدنى إلى 20.000دج ورفع معاشات المتقاعدين بنسبة 7 بالمائة .
- تقليص فاتورة الاستيراد من 41 مليار دينار إلى 31 مليار دينار وتقليص نفقات التسيير ب 30 بالمائة دون المساس بأعباء ورواتب الموظفين.
- عمل بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية في العالم عدة تدابير وقائية احترازية، لتجنب البنوك التجارية العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، حيث عملت على تأجيل

القروض وإعادة جدولتها ومنح قروض جديدة وتخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60 بالمائة وتخفيض معدل الاحتياطي النقدي إلى 6 بالمائة بعدما كان 12 بالمائة.

- قرار حكومي بتجميد دفع الأعباء المالية للمتعاملين الاقتصاديين المتضررين من تداعيات الأزمة .
- عدم تطبيق أي عقوبات أو غرامات مالية على المتعاملين الاقتصاديين خلال هذه الفترة .
- أما بخصوص نتائج الدراسة على مستوى البنوك محل الدراسة (BADR , BDL) فقد أثرت جائحة كورونا على أداءها من خلال ما يلي:
- تخفيض عدد الموظفين ب 50 بالمائة اثر سلبا على أداء البنك من ناحية سرعة دراسة الملفات.
- عدم تخفيض نسبة الفائدة في الوكالة والاكتفاء بتأجيل تمديد فترات السداد لأقساط القروض.
- نقص إقبال الزبائن في البنك مع وجود التسهيلات الائتمانية نظرا لحالة عدم اليقين والخوف ونقص المشاريع والاستثمارات.
- تشجيع الصيرفة الالكترونية في الوكالة رغم قلة الطلب على البطاقات الائتمانية وذلك بتخفيض مدة انجازا لبطاقة الائتمانية .
- ارتفاع القرض الإسلامي البديل بدون فائدة وهذا بسبب تشجيع الصيرفة الإسلامية كحل بديل لجلب الأموال المتداولة خارج البنوك وحل مشكل نقص السيولة.
- بالنسبة لأنواع القروض الممنوحة في الوكالة انخفضت بكل أنواعها سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ماعدا قرض الاستغلال .
- انخفاض إجمالي القروض قصيرة الأجل في وكالة BADR سعيدة خلال الثلاثي الأول والثاني لسنة 2020 , نتيجة لنقص الإقبال بسبب اشتداد الأزمة وأزمة الإغلاق التي أدت إلى تعطل المشاريع , وبدأت ترتفع هاته القروض بشكل تدريجي خلال الثلاثي الثالث والرابع مع بداية الرفع من الحجر الصحي وتنشيط المشاريع مما أدى إلى زيادة الإقبال عليها.
- ارتفاع القروض الزراعية طويلة المدى خلال الثلاثيات الثلاثة الأولى من سنة 2020 في وكالة BADR سعيدة وهذا بسبب إقبال الفلاحين عليها نظرا لأهمية قطاع الفلاحة حيث أن هذا النوع من القرض لم يتأثر بالجائحة .
- انخفاض القروض الخاصة مثل ANSEJ, CNAC في الثلاثي الأول لسنة2020 في وكالة BADR سعيدة بسبب نقص إقبال الشباب عليها نتيجة تعطل المشاريع، وبدأت ترتفع بشكل ملحوظ خلال الثلاثي الثاني والثالث نتيجة الرفع التدريجي للحجر وفتح الأنشطة التجارية وبعدها انخفضت في الثلاثي الرابع لسنة 2020.
- ارتفاع عدد القروض غير محصلة في الثلاثيات الأربعة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 في وكالة BADR سعيدة وبالأهداف المسطرة نظرا لقرار تأجيل فترات السداد للعملاء مما اثر سلبا على أداء البنك.

- انخفاض الطلب على البطاقات الائتمانية في الثلاثي الأول 2020 في وكالة BADR سعيدة والارتفاع التدريجي للطلب عليها للثلاثيات الثلاثة المتبقية.
- بخصوص موارد البنك، فقد ارتفعت الموارد غير مدفوعة للعملاء في وكالة BADR سعيدة خلال الثلاثي الأول والثاني2020 مقارنة بسنة 2019 مما اثر سلبا على أداء البنك، وانخفاض الموارد المدفوعة للثلاثي الأول والثاني 2020.
- انخفاض الموارد المدفوعة و غير مدفوعة للعملاء في الثلاثي الثالث والرابع 2020 في وكالة BADR سعيدة.
- **اختبار الفرضية:** من خلال الدراسة الوصفية والأسلوب التحليلي المتبع يمكن الفصل في فرضية البحث كما يلي :
- أثرت جائحة كورونا على أداء البنوك العمومية الجزائرية, تقبل الدراسة صحة هذه الفرضية و تبينت صحتها من خلال ما يلي:
- زيادة حجم الاستهلاك على الادخار لكل الأفراد والوحدات الاقتصادية نتيجة الحجر المنزلي، وهذا ما أثبتته الدراسة النظرية في الفصل الثاني حيث أن الأفراد كان اهتمامهم الوحيد منصب على الحصول على السلع الاستهلاكية الأساسية كالمنتجات الغذائية وبعض المستلزمات الطبية للوقاية من فيروس كورونا، وبالتالي توجه الأفراد إلى الإنفاق وتجنب الادخار، إضافة إلى زيادة المسحوبات اليومية النقدية من البنوك ومراكز البريد الأمر الذي أدى بانتقال أزمة السيولة من البنوك إلى مراكز البريد.
- تدهور القدرة الشرائية للمواطن وهذا بسبب انتشار البطالة كما أسلفنا سابقا إضافة إلى فقدان الوظائف خصوصا أصحاب المهن الحرة والأجر اليومي، وهذه الحالة أدت بالأفراد إلى الرجوع إلى مدخراتهم في البنوك مما جعل حركة السحوبات أكثر من الإيداعات يوميا لدى البنوك وهذا ما وضحته الدراسة الميدانية والتي بينت نقص الودائع سنة 2020 في بنك التنمية المحلية مقارنة بسنة 2019، الأمر الذي أدى إلى أزمة السيولة في البنوك انتقلت إلى مراكز البريد بعدها.
- تأجيل سداد القروض المستحقة للبنوك وإعادة جدولة قروض الزبائن المتأثرين من الجائحة، نتج عنه نقص في الأموال المودعة على حساب تزايد عمليات السحب اليومي مما اثر على أداء البنوك العمومية من حيث نقص السيولة إضافة إلى ارتفاع عدد وقيمة القروض غير محصلة في البنوك وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة الجائحة 2020 مقارنة بسنة 2019 .
- قرار الحكومة تخفيض العمال بنسبة 50 بالمائة مثلما حدث في الجزائر، وتسريح بعضهم إلى عطلة مدفوعة الأجر تفاديا لانتشار العدوى لفيروس كورونا، اثر على أداء البنوك من حيث السرعة في أداء العمل .
- **الاقتراحات:** بعد الانتهاء من الدراسة واستخلاص النتائج واثبات صحة الفرضية يوصي الباحث بعدة توصيات ومقترحات أهمها:

- في ظل التطورات الهائلة التي أحدثتها جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي والمحلي , يجب ضرورة مراقبة مؤشرات النفط وأسواق السلع الدولية وأسواق الأسهم الدولية بصفة دائمة تحسبا للتغيرات الطارئة.
- الاهتمام أكثر بمجالات البحث العلمي والتطوير الخاصة بالفيروسات والأوبئة والرعاية الصحية عموما .
- الحاجة إلى التفكير بجدية في السبل الكفيلة بالتنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالعقلية الريعية في الجزائر.
- استغلال الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة الإفريقية، وتفعيل دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية .
- تنمية القطاع السياحي باعتباره موردا هاما للثروة الذي يعاني من تهميش في الجزائر.
- عدم تغيير القواعد المتبعة خلال فترة الازمات من قبل البنوك لتفادي الضغوطات والاضطرابات .
- استخدام الهوامش الوقائية للبنوك، من خلال الاحتفاظ باحتياطات راسمال وسيولة اعلى بكثير من متطلبات بازل، الامر الذي يساعدها على مواجهة ضغوط السيولة، وتراجع الايرادات الناجم عن عدم تحصيل القروض.
- تطبيق اعلى مستويات الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة، واعتماد المرونة في ادارة مخاطر الائتمان .
- مواصلة بنك الجزائر دعمه للبنوك العمومية من خلال التدابير الاحترازية والرقابية لتفادي مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر، وتحريك عجلة الاقتصاد والمحافظة على العملاء الاقتصاديين والمؤسسات المتضررين من الجائحة مراعاة بذلك أصحاب المصالح .
- على بنك الجزائر اخذ بعين الاعتبار اقتراحات لجنة بازل فيما يخص تجاوز الآثار السلبية للمخاطر البنكية خاصة في ظل أزمة فيروس كورونا سعيا منها للحفاظ على الاستقرار المالي
- على البنوك العمومية تجسيد قواعد الشفافية في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة وعدم اخفاء خسائر العمليات للجهات التنظيمية والرقابية، في ظل أوضاع انتشار فيروس كورونا لحساسية الوضع، وبناء جسر تواصل ورقابة مستمرة للبنوك من طرف بنك الجزائر من اجل سلامتها.
- على بنك الجزائر والبنوك العمومية وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد فيروس كوفيد 19 .
- ضرورة قيام الجهات التنظيمية والمالية تقييم مدى خطورة انتقال مخاطر السيولة من البنوك الى الجهات غير مصرفية بشكل جدي
- إعادة النظر من قبل البنوك على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطويرها التي تعتبر من أهم الصناعات في نظام الخدمات المالية والمصرفية والتي أصبحت التوجه الحديث للبنوك المتطورة.
- على بنك الجزائر والبنوك العمومية وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد فيروس كوفيد 19.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1- أبو الفتوح على فعالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999.
2- أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، كلية الاقتصاد 1996، ط3.
3- أحمد هني، اقتصاديات الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
4- إسماعيل أحمد الشناوي،عبدالنعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2000.
5- إيهاب نظمي إبراهيم وحسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشات المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2009.

6- بوعتروس‌عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000

7- حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013.

8- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الطبعة 1،عمان، 2000.

9- سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة ،أبعاد الريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الاولى،.2005

10- شاكري القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.

11- صالح مهدي محسن العامري، إدارة وأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

12- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

13- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة, النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة, دار وائل للنشر – الطبعة الاولى 2013 .

14- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2001.

15- عبد القادر بحيح، تقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013

16- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2001.

17- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2015.

18- عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000

19- عرف محمود الكفراوي، الرقابة المالية، مؤسسة الثقافية الجامعية الإسكندرية، ط02، 2004.

20- فائق شقير، عاطف الأخرس، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن الطبعة الأولى 2000.

21- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، " تحليل القوائم المالية"، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006.

22- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

23- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، 2004.

24- محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2015.

25- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، الطبعة 01 2007.

26- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

27- مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، 1998.

28- نصر حمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

29- هشام جرب ، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،مصر 2008

I) الرسائل الجامعية:

1- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر دفعة 2005-2006.

2- شروق رقبة، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سطيف، 2006/ 2007.

3- شدري معمر, دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة , رسالة ماجستير (غير منشورة),تخصص مالية ,جامعة بومرداس ,كلية العلوم الاقتصادية , السنة الجامعية 2009/2008 .

4- موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسة على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة 2009.

5- نوري نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر (2009/2008).

II) المجلات:

1- أحمد فايز الهرش، أستاذ مساعد، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية تركيا، "أزمة الإغلاق الكبير, الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19، دراسة منشورة في مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مجلد 2 عدد خاص (2020).

2- بن عديدة نبيل، انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة متوسطة في الجزائر ، مجلة قتنون العمل والتشغيل صنف C ،عدد خاص بتاثير فيروس كورونا على علاقات العمل، 15اوت 2020 ، ص 160

3- بولعراس صلاح الدين,الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20 , العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، سبتمبر 2020 ، تاريخ النشر 30-09-2020.

4- سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاءة رأس المال في المصارف الأهلية، دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013.

5- سيد أعمر زهرة،بللعما أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الآثار والإجراءات، مجلة الاقتصاد والإدارة ، مجلد عدد 02 (2020) ، تاريخ النشر 2020/12/29 .

6- سهايلية سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ،المجلد05،العدد03،ا تاريخ النشر 10كتوبر2020.

7- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد، 07، 2010/2009.

8- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 -2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد 2 (2014)

9- العبسي علي ،تجانية حمزة، التداعيات فيروي كورونا (كوفيد 19),الآثار الاجتماعية والاقتصادية واهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر.، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، سبتمبر ،2000 .

10- كاتية بوروبة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة، حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- سطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12 العدد 01 الخاص (الجزء1) جانفي 2021.

11- محمد حبش، " بازل03 بنودها وآثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمعرفي المجلة العشرون العدد الأول، السنة العشرون مارس 2012 .

12- ميلود بن خيرة، سعيدة طيب "أثر جائحة فيروس كورونا cvid19 على الاقتصاد العالمي، دراسة منشورة في مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد02 خاص 2020.

13- نافذ فايز الهرش، باحث متخصص في الاقتصاد والتمويل الأساسي، الأردن، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي"، دراسة منشورة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (03)، الأردن، العدد (03)، تاريخ النشر 02/01/ 2020.

14- محبوب علي,سنوسي علي ،تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 03، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد08 العدد03 سبتمبر 2020 ,تاريخ النشر 2020/09/30

III) الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1- سعيد بوزيدي "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة الجزائر، أفريل 2003.

IV) القوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 11-19-144-112 من قانون النقد والقرض(90-10)، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية الجزائر، العدد 16، بتاريخ 18-04-1990.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 66-366 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية الجزائر، العدد 110، بتاريخ 30-12-1966.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المقرر 97-02 المتعلق باعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري، الأمانة العامة للحكومة ، المطبعة الرسمية، العدد 33 بتاريخ 25-05-1997.

4- مرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21مارس2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19)ومكافحته، المؤرخة في 21مارس2020,العدد15 .

V) التقارير:

1- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، التاريخ 2020/04/14 متاح على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي

2- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، بتاريخ جوان 2020 متاح على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي

https://www.inf.org/en/topic/imf , and covid19 policies-database – in reuose covid19.

3- التقرير السنوي للبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2018 الجزائر،ديسمبر 2019

4- متاح على الموقع الالكتروني http// : www.bank-of-algeria-dz

VI) الجرائد اليومية:

1- جريدة الشعب، السبت 14-03-2020 ، الموافق ل 19 رجب 1441 ، العدد 18201.

2- جريدة العرب، صفحة الاقتصاد ، تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، الاثنين 10-08-2020، العدد 11785 متاحة على الموقع الالكتروني:

https// Arabi 21.com /Story /1363166/

3- يومية الخبر ، العدد 3923، بتاريخ 01-11-2003.

VII) **مواقع الأنترنت:**

1- وكالة الأنباء الجزائرية ، صحة علوم وتكنولوجيا، على الموقع الالكتروني :

http s://www.asp.dz/ar/sante-science-technologie/106786-278-164-4

2- وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر حوالي 50بالمائة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري، تاريخ النشر 2020/05/16 على الموقع الالكتروني:

http s://aps.dz/ar/economie/86258-50

3- وكالة الأنباء الجزائرية وكالات السياحة والأسفار في مواجهة فيروس كورونا،(14-04-2020)، على الموقع الالكتروني :

http s://aps.dz/ar/economie/87144-2020-05-13-14-44-00

4- وكالة الأنباء الجزائرية، تجميد دفع كافة الأعباء المالية للمتعاملين الاقتصاديين، الثلاثاء, 28 جويلية 2020 09:06، على الموقع الالكتروني:

https://www.aps.dz/ar/economie/90209-2020-07-28-08-09-42

5- وكالة الأنباء الجزائرية ، مؤسسة مطار الجزائر تسجل خسائر ب1.3 مليار دينار منتصف مارس2020 ، تاريخ الاسترداد2020/03/17 .

6- وكالة الأنباء الجزائرية، قيمة الواردات الجزائرية تتراجع 18% خلال 2020، نشرت يوم الخميس 2021/01/14، 13:56سا على الموقع الالكتروني:

7- حمزة كحال، أزمة السيولة تدفع الجزائر إلى تقليص احتياطي المصارف للنصف، العربي الجديد 11 سبتمبر 2020،

http s:// www.alaraby .co.uk/

8- حمزة كحال، توقعات بارتفاع البطالة في الجزائر الى 20 بالمائة بسبب كورونا، الجزائر، 01 يوليو 2020, على الموقع الالكتروني:

http s:// www.alaraby .co.uk/

9- حمزة كحال، جائحة كورونا تهدد قوت نصف مليون عامل، الجزائر 06 أغسطس 2020، على الموقع الالكتروني :

http s:// www.alaraby .co.uk/

10- وكالة الأنباء الجزائرية ،تقييم أضرار البنوك والمؤسسات المالية، كوفيد 19، الثلاثاء، 28 جويلية 2020 09:17 ، على الموقع الالكتروني :

https://www.aps.dz/ar/economie/90210-19

11- حمزة كحال، خصخصة بنوك الجزائر، طروحات حذرة في البورصة لمواجهة أزمة السيولة، 06 2020 ديسمبر، العربي الجديد ، على الموقع الالكتروني

http s:// www.alaraby .co.uk/

12- حسان جبريل الأناضول،أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر 2020 ،الجزائر، تاريخ النشر01-01-2021، على الموقع الالكتروني

https://www.aa.com.tr/ar/2095366/

13- يونس بورنان ، رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تقشف وتحصينات ومفاجآت ، العين الإخبارية ، 10-12-2020 ، الساعة 11:51 بتوقيت ابو ظبي على الموقع الالكتروني:

http s : // alain .com/article/Algeria –economic-harvest -2020

14- محمد سالم، محللون يقراون ل"عربي21"، اثر كورونا على اقتصاد الجزائر, 2020/03/20، 07.00 سا بتوقيت غرينتش متاحة على الموقع الالكتروني.

https// arabi21.com/story/1363166

15- تطور فيروس كورونا بالجزائر، على الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki

16- السيد وسلامة ، 04-05-2020، البوابة نيوز، توصيات للمصارف العربية ومقترحات للجهات الرقابية، متاحة على الموقع الالكتروني:

https // www.albawabahnews.com/4003914

17- عمار, ط, تأجيل تطبيق معايير بازل 03 حتى يناير 2023 بسبب كورونا ، المصارف العربية،(04-05-2020)، على الموقع الالكتروني

https://www banqyagate.com/shou.qspxpid/10096.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I)- Les Livres :

1. A.Boudinot, J.C. Frabot, "Technique et Pratique Bancaires", 4ème Edition, Editions Sirey, Paris, France, 1978
2. BouyacoubF, le risque de crédit et sa gestion, Media, bank $n^0$24, juin/juillet, alger, 1996
3. Elis Cohen, Gestion Financière de l'Entreprise et Développement Financer , Diffusion Edicef ou Ellipses Selon pays , canada, 1991.
4. Henri bernard, le crédit et les banques, 16éme edition, sirey, paris, France, 1964.
5. James oh ,financial ration –pointers to progress profitability and prosperrity, malaysian financial planning council, financial 1st volume 1/pp-771-776, 2015

6. Luc.Bernet.Rollande, Principes de Technique Bancaire, 25ème Edition, Dunod, Paris, France, 2008.
7. Michel Mathieu, "L'Exploitant Bancaire Et le Risque Crédit", Avec le Partenariat de L'IFCAM-CETCA, Paris, 1995.
8. Phlippe monnier, sandrine Mahier- le François, les techniques bancaires (pratiques, application corrigées) dunod, paris, France, 2008.
9. Roaziah,abdsamad and others,financial mangement Mc graw hill edication 4 th 2013.
10. Sylvie de coussergues, goutierbourdeaux, gestion de la banque, 6emeédutiondunod paris, 2010.

II) Les rapports

1. Unctad, trade and development report update the coronavirus shock.united nations, 9,march, 2020.
2. Secretary general of the OECD, Evaluating the initial impact of covide 19 containment measures or economic activity, updated, the OECD economics department 14 april 2020.
3. FDF.(2020) Investment trends monitor, impact of the corona-verusout break on global- united nation.unctad, 2020.
4. Rapport annuel, évolution économique en Algérie banque d'Algérie 2018.
5. Crédit populaire d'Algérie, rapport annuel, 2001.
6. ONS, Récupéré Sur Indice De La Production Industrielle-Au 1eré Trimestre2020.
7. Nikhat fatima, capital Adequacy, financial soundness indicator for banks, global journal of finance .
8. Richard .S.-B, kavitha, H(2020.01.21) word Economic Forum .

III) Les Dictionaries:

1- Lexique de Banque et de Bourse, 3ème Edition, Blanche-Sousi- Roubi, Dalloz, Paris, France, 1990.

VI المواقع الالكترونية:

Les sites

1. http://www.weforum.org/agenda 2020/02/why-is- corona virus -a- global-business-risk.
2. http//www.accdiscussion.com/acc 7019 html.
3. http://www.vantykji.com//media/2056/f264.doc
4. https://www.unwto.org/ar/inpact- assessment -of-the covide 19 –outbreak-on-international- tourism.
5. https://www.ilo.org/global/about-the 2020-ilo/newsroom/news/wcms-738781/lang--ar/publication GFSR.
6. https://www.inf.org/ar/bublication/GFSR.
7. https://www. org/analysis/global, economic-impact- covid19.

8. https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/ Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19.
9. http// : www.bank-of-algeria-dz
10. http// : www. Badr banque -dz

الملاحق

UNIVERSITY of SAIDA Dr MOULAY TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
الرقم : 2021/023

اتفاقية تربص

بين :
جامعة"د.الطاهر مولاي"سعيدة الكائن مقرها ب: ص.ب 138 حي النصر سعيدة
الممثلة من طرف السيد مدير الجامعة

من جهة

وبين

المؤسسة: ..... بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة

من جهة أخرى

تم الاتفاق على ما يلي :
تهدف هذه المادة الى تنظيم تربص للطالب(ة):

- الطالب(ة): ..... مسجل(ة) في السنة ..الثانية ماستر../ تخصص ..إدارة بنكية
- الطالب(ة): ..... مسجل(ة) في السنة ..... / تخصص.....

- المادة الاولى : أحكام اعامة
- تخضع هذه الاتفاقية لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 24 شوال عام 1434الموافق 31 غشت سنة 2013 ، و المتضمن تنظيم التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة .
- المادة الثانية: أهداف التربص
- يهدف التربص التكويني إلى السماح للطالب بتطبيق معارفه النظرية و المنهجية التي تحصل عليها خلال تربصه و إنجاز مشروع نهاية الدراسة بتحضير مذكرة .
- يهدف التربص إلى تحضير الطالب للحياة المهنية و يندرج التربص ضمن مسار البيداغوجي للطالب وهو إجباري للحصول على شهادة الليسانس / الماستر .
- المادة الثالثة: يجري التربص ابتداءا من يوم: 2021.04.11 إلى 2021.04.25
- المادة الرابعة: يخضع الطالب المتربص للنظام الداخلي للمؤسسة المستقبلة و بناءا عليه تشعره بقوانينها الداخلية و اجراءاتها الوقائية و الامنية .
- المادة الخامسة : في حالة مخالفة الطالب لمضمون المادة الرابعة من هذه الاتفاقية يحق للمؤسسة المستقبلة ان تتخذ الاجراءات اللازمة طبقا للقانون ، و تشعر إدارة الجامعة بذلك.
- المادة السادسة: يتم تقييم التربص من طرف المؤسسة المستقبلة حسب الاستمارة المرفقة على أن تسلم هذه الأخيرة لإدارة الجامعة في مدة أقصاها 15 يوما بعد نهاية التربص .

حرر(ة) بسعيدة في : 29 مارس 2021

رئيس قسم علوم التسيير

ممثل المؤسسة

Ratima KALAIDJI
Directeur Du Groupe
Régional d'Exploitation
Saida-El Bayadh-Naama

G.R.E. SAIDA AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL 020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

" -مهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قسم علوم التسيير : 2021/23

إلى السيد : مدير بنك التنمية المحلية

الموضـــوع: طلب استقبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة ،بطلب استقبال و مساعدة الطالب(ة):

-الطالب(ة): غالم نورية مسجل(ة):في السنة: الثانية ماستر تخصص: إدارة بنكية

بتسهيل عملية دخولهم إلى مؤسستكم التي تشرفون عليها، و تمكينهم من الإطلاع على كل ما يساعدهم لإنجاز بحثهم، وذلك حسب القانون الداخلي المتبع لديكم ،وهذا حتى يتسنى لهم التحضير الجيد لإعداد البحث.

و أخيرا تقبلوا مني فائق الاحتـــرام و التقديـــر.

حرر بسعيدة فـــي :2021/01/27

رئيـــس قســـم

رئيس قسم علوم التسيير
العوني محمود

ALE De : Saida 725

A - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 1 er TRIMESTRE 2020
EMPLOIS CLIENTELE

U: Millier de Da

	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 31/03/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
I - CREDITS à C.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont: RFIG						
- Céréaliculture	1 826	52 000	1 826	4%	- 50 174	4%
- Pomme De Terre	75 087	-	66 265	0%	66 265	#DIV/0!
- Autres Maraichages	-	-	-	0%	-	#DIV/0!
- Autres	5 874	58 544	14 285	24%	- 44 259	24%
2 - Crédits Aux Entreprises	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Total C.C.T (I)	82 787	110 544	82 376	75%	- 28 168	75%
II - CREDITS à M.L.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont:					-	
a) CMT Génie Rural (SAFA...)	-	-	-	0%	-	0%
b) CMT Multichapelles	-	-	-	0%	-	0%
c) Autres	3 476 944	1 684 235	5 322 700	316%	3 638 465	153%
2 - Crédits Aux Entreprises	2 295	215 500	2 295	1%	- 213 205	100%
3 - Crédits Spécifiques						
Dont:						
1 - ANGEM	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
2 - ANSEJ	231 642	650 500	231 642	36%	-	100%
3 - CNAC	122 800	393 000	122 800	31%	-	100%
4 - Habitat Rural	154	150	154	103%	-	100%
5 - Crédit Bail	33 367	50 000	33 367	67%	-	100%
Total CMLT (II)	3 867 202	2 993 385	5 712 958	191%	1 845 756	148%

(III) Impayés Séries (385/386/387/388/389)	Impayés Au 31/12/2019 (a)	Montant du Recouvrement Du Trimestre (b)	Montant Impayés Restructués Du Trimestre (c)	Objectifs Du Trimestre (d)	Impayés Au 31/03/2020 (e)	Taux De Réalisation (%) (e/d)
Total Des Impayés (III)	4 554 000	-	-	3 045 000	4 734 241	155%

EMPLOIS CLIENTELE (I+II+III)	8 503 989					

ALE De : Saida 725 — B - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 1 er TRIMESTRE 2020

CREDITS PAR SIGNATURE

U: Millier de Da

CREDITS PAR SIGNATURE	Montant Engagement Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Montant Engagement Au 31/03/2020 (c)	Taux De Réalisation De L'Objectif (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
Crédocs	9 495	200 000	7 152	0%	- 2 343	75%
Cautions Et Avals	133 024	155 000	131 276	85%	- 1 748	99%
Total Crédits Par Signature	142 519	355 000	138 428	39%	- 4 091	97%

COLLECTE DES RESSOURCES/CLIENTELE

RESSOURCES	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 31/03/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 464 852	1 156 691	79%	60 043	105%
Ressources Rémunérées	544 776	607 000	491 417	81%	- 53 359	90%
Total Ressources Clientèles	1 641 424	2 071 852	1 648 108	80%	6 684	100%

BANCARISATION

COMPTES ACTIFS	Nombre De Comptes Actifs Au 31/12/2019 (a)	Nombre D'Ouverture Durant Le Trimestre (b)	Nombre De Cloture Durant Le Trimestre (c)	Objectif Annuel (d)	Nombre De Comptes Actifs Au 31/03/2020 (e)	Taux De Réalisation (e/d)
Comptes Courants	4042	16	6	4173	4052	97%
Comptes Chéques	3271	8	10	3510	3269	93%
Comptes LEB (251-260-397-398)	3238	13	8	3463	3243	94%
Comptes LEJ (281-381)	522	3	2	559	523	94%
Comptes à Terme	3	0	0	0	0	0%

MONETIQUE

Vente De Carte Monétiques (En Nombre)	Cartes Commandées Au 31/12/2019 (a)	Objectifs De Vente Année 2020 (b)	Cartes Commandées Au 31/03/2020 ©	Taux De Réalisation (c/b)
CIB / CBRI / GOLD	58	340	19	6%
CARTES TAWFIR	19	292	13	4%

CARTES MASTERCARD	0	100	0	0%
Total Cartes Commandées	77	732	32	4%
NBRE DE TPE COMMANDES	0	0	0	#DIV/0!

ALE De : Saida 725

A - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 2 eme TRIMESTRE 2020

EMPLOIS CLIENTELE

U: Millier de Da

	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 30/06/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
I - CREDITS à C.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont: RFIG						
- Céréaliculture	1 826	54 000	1 826	3%	- 52 174	3%
- Pomme De Terre	75 087	-	69 295	0%	69 295	#DIV/0!
- Autres Maraichages	-	-	-	0%	-	#DIV/0!
- Autres	5 874	58 544	12 141	21%	- 46 403	21%
2 - Crédits Aux Entreprises	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Total C.C.T (I)	82 787	112 544	83 262	74%	- 29 282	74%
II - CREDITS à M.L.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont:					-	
a) CMT Génie Rural (SAFA...)	-	-	-	0%	-	0%
b) CMT Multichapelles	-	-	-	0%	-	0%
c) Autres	3 476 944	1 689 234	4 518 491	267%	2 829 257	130%
2 - Crédits Aux Entreprises	2 295	218 000	2 295	1%	- 215 705	100%
3 - Crédits Spécifiques						
Dont:						
1 - ANGEM	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
2 - ANSEJ	231 642	662 500	894 110	135%	662 468	386%
3 - CNAC	122 800	401 000	495 690	124%	372 890	404%
4 - Habitat Rural	154	130	154	118%	-	100%
5 - Crédit Bail	33 367	55 000	33 059	60%	- 308	99%
Total CMLT (II)	3 867 202	3 025 864	5 943 799	196%	2 076 597	154%

(III) Impayés Séries (385/386/387/388/389)	Impayés Au 31/12/2019 (a)	Montant du Recouvrement Du Trimestre (b)	Montant Impayés Restructués Du Trimestre (c)	Objectifs Du Trimestre (d)	Impayés Au 30/06/2020 (e)	Taux De Réalisation (%) (e/d)
Total Des Impayés (III)	4 554 000	-	-	2 726 000	4 989 434	183%
EMPLOIS CLIENTELE (I+II+III)	8 503 989					

ALE De : Saida 725

B - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 2 eme TRIMESTRE 2020

CREDITS PAR SIGNATURE

U: Millier de Da

CREDITS PAR SIGNATURE	Montant		Montant	Taux De Réalisation De L'Objectif (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
	Engagement Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Engagement Au 30/06/2020 (c)		En Valeur	En (%)
Crédocs	9 495	200 000	7 152	0%	- 2 343	75%
Cautions Et Avals	133 024	186 000	139 959	75%	6 935	105%
Total Crédits Par Signature	142 519	386 000	147 111	38%	4 592	103%

COLLECTE DES RESSOURCES/CLIENTELE

RESSOURCES	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 30/06/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
					En Valeur	En (%)
Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 520 994	1 261 523	83%	164 875	115%
Ressources Rémunérées	544 776	628 000	497 104	79%	- 47 672	91%
Total Ressources Clientèles	1 641 424	2 148 994	1 758 627	82%	117 203	107%

BANCARISATION

COMPTES ACTIFS	Nombre De Comptes Actifs Au 31/12/2019	Nombre D'Ouverture Durant Le Trimestre (b)	Nombre De Cloture Durant Le Trimestre (c)	Objectif Annuel	Nombre De Comptes Actifs Au 30/06/2020 (e)	Taux De Réalisation
	(a)			(d)		(e/d)
Comptes Courants	4052	18	7	4173	4063	97%
Comptes Chèques	3269	5	8	3510	3266	93%
Comptes LEB (251-260-397-398)	3243	11	7	3463	3247	94%
Comptes LEJ (281-381)	523	4	2	559	525	94%
Comptes à Terme	3	0	0	0	0	0%

MONETIQUE

Vente De Carte Monétiques (En Nombre)	Cartes Commandées Au 31/12/2019 (a)	Objectifs De Vente Année 2020 (b)	Cartes Commandées Au 30/06/2020 ©	Taux De Réalisation (c/b)
CIB / CBRI / GOLD	58	340	32	9%
CARTES TAWFIR	19	292	19	7%

CARTES MASTERCARD	0	100	0	0%
Total Cartes Commandées	77	732	51	7%
NBRE DE TPE COMMANDES	0	0	0	#DIV/0!

ALE De : Saida 725

A - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 3 eme TRIMESTRE 2020
EMPLOIS CLIENTELE

U: Millier de Da

	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 30/09/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
I - CREDITS à C.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont: RFIG						
- Céréaliculture	1 826	45 000	-	0%	- 45 000	0%
- Pomme De Terre	75 087	-	75 944	0%	75 944	#DIV/0!
- Autres Maraichages	-	-	-	0%	-	#DIV/0!
- Autres	5 874	58 544	14 556	25%	- 43 988	25%
2 - Crédits Aux Entreprises	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Total C.C.T (I)	82 787	103 544	90 500	87%	- 13 044	87%
II - CREDITS à M.L.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont:					-	
a) CMT Génie Rural (SAFA...)	-	-	-	0%	-	0%
b) CMT Multichapelles	-	-	-	0%	-	0%
c) Autres	3 476 944	1 594 244	4 509 046	283%	2 914 802	130%
2 - Crédits Aux Entreprises	2 295	222 000	2 295	1%	- 219 705	100%
3 - Crédits Spécifiques						
Dont:						
1 - ANGEM	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
2 - ANSEJ	231 642	668 500	863 603	129%	631 961	373%
3 - CNAC	122 800	416 500	471 000	113%	348 200	384%
4 - Habitat Rural	154	120	1 089	908%	935	707%
5 - Crédit Bail	33 367	60 000	31 640	53%	- 1 727	95%
Total CMLT (II)	3 867 202	2 961 364	5 878 673	199%	2 011 471	152%

(III) Impayés Séries (385/386/387/388/389)	Impayés Au 31/12/2019 (a)	Montant du Recouvrement Du Trimestre (b)	Montant Impayés Restructués Du Trimestre (c)	Objectifs Du Trimestre (d)	Impayés Au 30/09/2020 (e)	Taux De Réalisation (%) (e/d)
Total Des Impayés (III)	4 554 000	-	-	2 587 000	4 931 826	191%
EMPLOIS CLIENTELE (I+II+III)	8 503 989					

ALE De : Saida 725

B - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 3 eme TRIMESTRE 2020

U: Millier de Da

CREDITS PAR SIGNATURE

CREDITS PAR SIGNATURE	Montant		Montant	Taux De Réalisation De L'Objectif (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
	Engagement Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Engagement Au 30/09/2020 (c)		En Valeur	En (%)
Crédocs	9 495	250 000	29 781	0%	20 286	314%
Cautions Et Avals	133 024	172 000	131 864	77%	- 1 160	99%
Total Crédits Par Signature	142 519	422 000	161 645	38%	19 126	113%

COLLECTE DES RESSOURCES/CLIENTELE

RESSOURCES	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 30/09/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
					En Valeur	En (%)
Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 551 999	1 081 465	70%	- 15 183	99%
Ressources Rémunérées	544 776	639 710	501 838	78%	- 42 938	92%
Total Ressources Clientèles	1 641 424	2 191 709	1 583 303	72%	- 58 121	96%

BANCARISATION

COMPTES ACTIFS	Nombre De Comptes Actifs Au 31/12/2019 (a)	Nombre D'Ouverture Durant Le Trimestre (b)	Nombre De Cloture Durant Le Trimestre (c)	Objectif Annuel (d)	Nombre De Comptes Actifs Au 30/09/2020 (e)	Taux De Réalisation (e/d)
Comptes Courants	4063	20	10	4173	4073	98%
Comptes Chéques	3266	18	31	3510	3253	93%
Comptes LEB (251-260-397-398)	3247	26	7	3463	3266	94%
Comptes LEJ (281-381)	525	1	2	559	524	94%
Comptes à Terme	0	0	0	0	0	0%

MONETIQUE

Vente De Carte Monétiques (En Nombre)	Cartes Commandées Au 31/12/2019 (a)	Objectifs De Vente Année 2020 (b)	Cartes Commandées Au 30/09/2020 ©	Taux De Réalisation (c/b)
CIB / CBRI / GOLD	58	340	41	12%
CARTES TAWFIR	19	292	20	7%

ALE De : Saida 725

A - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 4 eme TRIMESTRE 2020
EMPLOIS CLIENTELE

U: Millier de Da

	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 31/12/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a) En Valeur	Ecart (c-a) En (%)
I - CREDITS à C.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont: RFIG						
- Céréaliculture	1 826	90 000	-	0%	- 90 000	0%
- Pomme De Terre	75 087	-	95 143	0%	95 143	#DIV/0!
- Autres Maraichages	-	-	-	0%	-	#DIV/0!
- Autres	5 874	62 545	10 914	17%	- 51 631	17%
2 - Crédits Aux Entreprises	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Total C.C.T (I)	82 787	152 545	106 057	70%	- 46 488	70%
II - CREDITS à M.L.T						
1 - Crédits Agricoles						
Dont:						
a) CMT Génie Rural (SAFA...)	-	-	-	0%	-	0%
b) CMT Multichapelles	-	-	-	0%	-	0%
c) Autres	3 476 944	1 649 244	1 331 973	81%	- 317 271	38%
2 - Crédits Aux Entreprises	2 295	226 000		0%	- 226 000	0%
3 - Crédits Spécifiques						
Dont:						
1 - ANGEM	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
2 - ANSEJ	231 642	675 000	573 700	85%	342 058	248%
3 - CNAC	122 800	421 000	275 698	65%	152 898	225%
4 - Habitat Rural	154	110	1 089	990%	935	707%
5 - Crédit Bail	33 367	65 000	52 361	81%	18 994	157%
Total CMLT (II)	3 867 202	3 036 354	2 234 821	74%	- 1 632 381	58%

(III) Impayés	Impayés Au 31/12/2019 (a)	Montant du Recouvrement Du Trimestre (b)	Montant Impayés Restructurés Du Trimestre (c)	Objectifs Du Trimestre (d)	Impayés Au 31/12/2020 (e)	Taux De Réalisation (%) (e/d)
Séries (385/386/387/388/389)						
Total Des Impayés (III)	4 554 000	-	-	2 423 000	4 936 156	204%
EMPLOIS CLIENTELE (I+II+III)	8 503 989					

ALE De : Saida 725

B - REPORTING SUIVI TRIMESTRIEL DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2020

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : Saida 020

PERIODE: 4 eme TRIMESTRE 2020

CREDITS PAR SIGNATURE

U: Millier de Da

CREDITS PAR SIGNATURE	Montant		Montant	Taux De Réalisation De L'Objectif (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
	Engagement Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Engagement Au 31/12/2020 (c)		En Valeur	En (%)
Crédocs	9 495	300 000	-	0%	- 9 495	0%
Cautions Et Avals	133 024	178 000	136 044	76%	3 020	102%
Total Crédits Par Signature	142 519	478 000	136 044	28%	- 6 475	95%

COLLECTE DES RESSOURCES/CLIENTELE

RESSOURCES	Réalisations Au 31/12/2019 (a)	Objectifs Du Trimestre (b)	Réalisations Au 31/12/2020 (c)	Taux De Réalisation (%) (c/b)	Ecart (c-a)	
					En Valeur	En (%)
Ressources Non Rémunérées	1 096 648	1 594 917	919 794	58%	- 176 854	84%
Ressources Rémunérées	544 776	657 166	516 327	79%	- 28 449	95%
Total Ressources Clientèles	1 641 424	2 252 083	1 436 121	64%	- 205 303	87%

BANCARISATION

COMPTES ACTIFS	Nombre De Comptes Actifs Au 31/12/2019 (a)	Nombre D'Ouverture Durant Le Trimestre (b)	Nombre De Cloture Durant Le Trimestre (c)	Objectif Annuel (d)	Nombre De Comptes Actifs Au 31/12/2020 (e)	Taux De Réalisation (e/d)
Comptes Courants	4073	34	14	4173	4093	98%
Comptes Chéques	3253	21	559	3510	2715	77%
Comptes LEB (251-260-397-398)	3266	33	12	3463	3287	95%
Comptes LEJ (281-381)	524	15	10	559	529	95%
Comptes à Terme	0	0	0	0	0	0%

MONETIQUE

Vente De Carte Monétiques (En Nombre)	Cartes Commandées Au 31/12/2019 (a)	Objectifs De Vente Année 2020 (b)	Cartes Commandées Au 31/12/2020 ©	Taux De Réalisation (c/b)
CIB / CBRI / GOLD	58	340	55	16%
CARTES TAWFIR	19	292	23	8%
CARTES MASTERCARD	0	100	0	0%
Total Cartes Commandées	77	732	78	11%

NBRE DE TPE COMMANDES	0	0	0	#DIV/0!